



السيدات والسادة النواب المحترمون،

طبقا للفصل 100 من الدستور، وعملا بمقتضيات النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، نخصص هذه الجلسة للأسئلة الشفهية لمراقبة العمل الحكومي، ويتضمن جدول الأعمال اليوم ثلاثين سؤالاً شفهياً موزعة على قطاعات مختلفة.

السادة الوزراء، السيدات والسادة النواب، رزئت الأسرة الحقوقية والسياسية بوفاة كل من المرحوم محمد الطيب الناصري وزير العدل السابق والمرحوم بنسالم الصميلي وزير الصيد البحري. وبهذا لمصاب الجلل، نترحم على أرواحهم الطاهرة، وكذلك على أرواح مشجعي المغرب التطواني، وعماملا بناء بالقرب من مدينة فاس، وجميع من وافتهم المنية من المسلمين. نقرأ الفاتحة:

((بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، ملك يوم الدين، إياك نعبد وإياك نستعين، إهدنا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعمت عليهم، غير المغضوب عليهم ولا الضالين)) آمين. سبحان ربك رب العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

أطلب الآن من السيد الأمين تلاوة المراسلات الواردة على الرئاسة، فليفضل مشكوراً.

السيد وديع بن عبد الله أمين المجلس:

شكراً السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم.

توصلت رئاسة مجلس النواب من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمقترحات القوانين التالية، ويتعلق الأمر ب:

- مقترح قانون يتعلق بإنجاز ونشر استطلاعات الرأي الخاصة بالاستفتاءات والانتخابات في المغرب؛
- مقترح قانون حول الإشهار الكاذب؛
- ومقترح قانون يرمي إلى إحداث الجامعة المحمدية للتكنولوجيا؛

محضر الجلسة الثالثة والثلاثين

التاريخ: الاثنين 24 رجب 1433 هـ (04 يونيو 2012 م).
الرئاسة: السيد محمد جودار، النائب السابع لرئيس مجلس النواب.

التوقيت: ثلاث ساعات وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية زوالاً والدقيقة السادسة والثلاثين.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية المتعلقة بالقطاعات الحكومية التالية: 30 سؤالاً (9 آنية).

- الداخلية.
- الفلاحة.
- الصحة.
- التربية الوطنية.
- الطاقة والمعادن والماء والبيئة.
- التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر.
- الوظيفة العمومية.
- الاقتصاد والمالية.
- السكنى والتعمير وسياسة المدينة.
- الشؤون الخارجية والتعاون.
- الاتصال.

السيد محمد جودار رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.
افتتحت الجلسة.

السادة الوزراء المحترمون،



سؤال آني عن وضعية الطلبة المغاربة بإسبانيا، للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق العدالة والتنمية، فليتفضل أحد واضعي السؤال مشكورا، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد أحمد المتصدق:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

قررت الحكومة الإسبانية مؤخرا الرفع من رسوم التسجيل للطلبة الأجانب بمختلف جامعاتها وبشكل مفاجئ من 1500 يورو إلى 9000 يورو، أي ما يعادل 100 ألف درهم، ابتداء من السنة المقبلة، وهذا يهدد أكثر من 4000 طالب متواجدين بمختلف الجامعات الإسبانية بالطرد في حالة عدم الأداء. لذا نسئلكم السيد الوزير المحترم: ما الذي تنوون القيام به لمعالجة هذا الوضع الاستثنائي؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للسيد الوزير، تفضلوا مشكورين.

السيد لحسن الداودي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي

وتكوين الأطر:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

شكرا السيد الرئيس،

هذا إجراء سيادي، وهناك دول كثيرة مع ظروف الأزمة الحالية مثل كندا ودول أخرى رفعت من رسوم التسجيل في جامعاتها، ولا دخل للمغرب في هذه القرارات.

أما كيف يمكن مؤازرة هؤلاء الشباب المتواجدين بالجامعات الأجنبية، فأولا نتأسف أن عددا من الطلبة لم يجدوا مقاعد داخل المدارس العليا المغربية أو داخل كليات الطب،

- كما توصلت بمقترح قانون حول الدفاع المدني وترقب ومتابعة الكوارث الطبيعية والتكنولوجية؛

- وأخيرا، مقترح قانون بإحداث الوكالة الوطنية لتدبير أراضي الدولة.

وتوصلت رئاسة مجلس النواب ب 114 سؤالا شفويا، 70 سؤالا كتابيا و 24 جوابا على أسئلة كتابية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين،

توصلت الرئاسة برسالة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، يخبر فيها طلب السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر بتقديم الأسئلة الموجهة إليه مع بداية الجلسة، لالتزامات حكومية طارئة. وكذلك طلب من السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة بإدراج السؤال الشفهي الوحيد الموجه له في آخر الجلسة. قطاع التعليم العالي، سؤال آني. نعم؟ تفضل.

النائب السيد حسن طارق (نقطة نظام):

شكرا السيد الرئيس،

نتوجه باسم الفريق الاشتراكي في هاد نقطة نظام بالتعبير عن رفضنا لتحويل المجلس الحكومي إلى فضاء للتهجم على الأحزاب الديمقراطية وعلى ...

السيد رئيس الجلسة:

لا، الله يجازيك بخير، لا لا لا ماشي نقطة نظام، الله يجازيك بخير، لا، الله يجازيك بخير السيد النائب، لا الله يجازيك بخير، لا، القانون الداخلي واضح، الله يجازيك بخير، الله يجازيك بخير، لا الله يجازيك بخير، لا، لا، حول تسيير الجلسة أهلا وسهلا، حول السير الحكومي اسمح لي السيد النائب، اسمح لي السيد النائب، شكرا.



بداية، نشمن ما قام به السيد وزير الخارجية مع السفير الإسباني، ثم بعد ذلك رئيس الحكومة مع الحكومة، بما فيه آخر زيارته لحكومة إسبانيا، في هذا الملف.

بإصدار الحكومة الإسبانية الجديدة الظهير بمثابة قانون 2012.4.14 في 12 أبريل 2012 شكل صدمة قوية بالنسبة للطلبة المنضوين تحت الجامعات والمعاهد الإسبانية، وذلك من حيث أولا التوقيت، ونذكر بأن هذه الزيادة يعني كانت كما ذكر زميلي 600% يعني أنها دازت من 1000 أورو إلى حوالي 6000 إلى 9000 أورو حسب المناطق، ومن حيث التوقيت الذي تم الإعلان فيه عن هذا القانون هو في الحقيقة حنا نندهش لهذا التوقيت، لأنه هذا التوقيت هو التوقيت ديال الإعدادات للامتحانات والولوج إلى المعاهد، وتصوروا معي الطلبة وهم في هذه الأجواء وهم متخوفون على مستقبلهم بالسنة المقبلة هل سيكونون بإسبانيا أم لا وهم يطلعون على هذا القانون، وهو بمثابة طبعا صدمة قوية لهم ولذويهم. ونذكر بأن 4000 طالب متواجدون في إسبانيا.

ونذكر في هذا السياق بأن المغرب وإسبانيا وقعا اتفاق تعاون في 1982 من أجل خصوصا هذا الملف الخاص بالطلبة الإسبان والطلبة المغاربة، للتعامل بالمثل في المعاهد الإسبانية والمعاهد المغربية. وهذا ما نريد أن نصل إليه في هذه المداخلة، وهو أن على الحكومة المغربية عبر وزارة التعليم العالي ووزارة الخارجية الضغط على إسبانيا لاحترام التزاماتها الدولية، لأن هذه الاتفاقية المبرمة في 1982 تلزم الحكومتين بالتعامل بالمثل في المعاهد العليا في فرنسا وإسبانيا، فالمطلوب هو أن تلتزم إسبانيا بالتزاماتها. وأخيرا..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد النائب المحترم. نمر إلى السؤال الموالي، وهو كذلك سؤال آني، عن وضعية الجامعات المغربية، للسيدات

والكثير منهم ذهب إلى الخارج اضطرارا، هناك من يذهب رغبة منه للدراسة، هناك مقعد هنا ووجد مقعدا آخر، ولكن المشكل هو من ذهب اضطرارا، لأن عدد المقاعد الممنوحة لشبابنا عدد قليل.

وعليه، فإن تواجد الطلبة المغاربة بالخارج يقدر بحوالي 50 ألف طالب، ورسوم التسجيل سنة 2011 كانت هي 2.6 مليار درهم، أقول 2.6 مليار درهم، هادي الأرقام الرسمية، بلا كلفة السفر وبلا الأمور اللي ممكن تخرج بلا ما يكون معن عنها، إذن هناك كلفة كبيرة. علما أن ميزانية الاستثمار لوزارة التعليم العالي لا تتجاوز مليار درهم، وميزانية التعليم العالي كلها أقل من تسعة ملايين درهم، هذا يعني حوالي ثلث ميزانية التعليم العالي هي رسوم للتسجيل خارج المغرب. إذن علينا أن نوفر الشروط الملائمة لكي يجد كل شاب مغربي يرغب في ذلك مقعدا داخل المغرب، إذن هذا مسؤولية د الحكومة.

أما فيما يخص إسبانيا، فرئيس الحكومة تكلم مع المسؤولين في إسبانيا حول هذا الموضوع، وزير الخارجية ناقش المشكل مع السفير الإسباني، ولكن الجواب هو أن الجهات والجامعات لها استقلال ذاتي في تحديد رسومها. أما القرار الحكومي فهذا سقف، هذا ماشي ضروري كل جامعة غتاخذ هاد، هذا سقف. تذاكرنا مع رئيس جامعة غرانادا، وهي التي يتجاوز عدد الطلبة المغاربة فيها ألف طالب، وهي يعني الجامعة التي تستقطب أكبر عدد من الطلبة المغاربة، عاهدنا بالألا يزيد في الرسوم بالنسبة للطلبة المغاربة، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. التعقيب لأحد النواب من فريق العدالة والتنمية.

النائب السيد عمر بنيتوا:

شكرا السيد الرئيس،



المالية، آنذاك ستتخذ القرارات اللازمة لمحاربة الفساد من أي جهة كانت، وهذا إن شاء الله ستحاسبوننا على محاربة الفساد في محطات عديدة.

أما الجامعة المغربية، الصورة التي يراد أن تعطى لها وهو "السيوف والجنابي" هذه حالات استثنائية. الجامعة المغربية الآن 18% ديال خريجي الجامعات المغربية كيمشيوا للخارج، مطلوبين، الأطر المغاربة مطلوبين خارج المغرب، وكلهم خارجين من الجامعة المغربية. إذن نهنو انفسنا على الجامعة المغربية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. تعقيب السيد النائب، تفضلوا.

النائب السيد أحمد بوخبزة:

السيد الرئيس،

السيد الوزير، كنشكروكم على الدينامية ديال الوزارة ديالكم في محاربة الفساد، وندعو المكونات الأخرى، والجامعة تنخرط حتى هي في هاد المجهود.

ولكن السيد الوزير، نبغيو نذكرو ببعض الملفات وبعض القضايا اللي كتحتاج الانتباه ديالكم: مثلا، عندنا وحدة الدعم التقني للبحث العلمي بالعرفان، هاد المركز هذا الذي أحدث قبل حوالي عشر سنوات وصرفت عليه الملايير من خلال شراء التجهيزات الدقيقة، ولكن المعطيات اللي عندنا أن هاد الشيء مكس ومحمد وما كتستفدشي الجامعات منه لأسباب بيروقراطية، وهناك أطر تقنية في هاد المركز ما كتلقى ما تدير. وبالمناسبة السيد الوزير، كنطلبو منكم تنظموا زيارة للسادة النواب لهذا المركز، في أفق العمل على تحريك البحث العلمي وترشيد الإمكانيات المخصصة له.

السيد الوزير، كذلك بلغنا أنه صرفت ميزانيات في إحداث ما يسمى بال wifi في بعض الجامعات بميزانيات

والسادة النواب المحترمين عن فريق العدالة والتنمية، فليفضل أحد النواب مشكورا.

النائب السيد المصطفى الشواطي:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

السيد الوزير المحترم، تناقلت وسائل الإعلام الوطنية تصريحاتكم بخصوص وقوفكم على عدة وجوه وجوانب من الفساد داخل الجامعات المغربية. لذا نساثلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات التي ستتخذونها للتصدي لمثل هذا الفساد ومحاسبة المسؤولين عنه؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للسيد الوزير، تفضلوا.

السيد لحسن الداودي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي

وتكوين الأطر:

شكرا السيد الرئيس،

أولا أريد أن نعطي صورة عامة: الجامعة المغربية نظيفة، ولكن داخل النظافة هناك بعض النقاط السوداء. إذن لا يجب تعميم الفساد، لو كان الفساد عاما ما تكلمنا بهاته اللغة: "بعض الحالات". لأن الجامعة المغربية لا يمكن أن تقبل ولو بحالة واحدة، لأن هذه جامعة لتكوين الأطر وتكوين المستقبل وتكوين المغرب. إذن كان خطابنا: لا مجال للفساد داخل الجامعة المغربية. وجدنا بعض النقاط وبعض البؤر، ونعالجها. هناك تفتيشية تشتغل داخل الجامعات، وكلما وجدنا حالات تزوير أو أو، هناك حالات وهي قليلة قدمت للعدالة. أما الأمور، إذا كان هناك اختلاس للمال العام، فبعد التفتيشية العامة لوزارة التعليم العالي، نقدم الملف إلى المفتشية العامة للمالية، لأننا لا نريد أن نظلم أحدا، عندما يكون هناك تقريران، تقرير الوزارة وتقرير وزارة



ديال المبني للمجهول، اعطيونا ملفات. والآن من الناحية د الماستر، الماستر قلت لكم غير مؤدى عنه، عندنا D.U: هي شهادة جامعية بحال ديال القطاع الخاص، ولكن هاد الأمور عولجت، صافي هاد الملف تطوى، إيلا السنة المقبلة شفتو شي حاجة قولوها لنا، أما بالنسبة للجامعات طوينا حنا هاد الملف. إذن الأمور اللي خصها تعالج كنعالجوها.

أما فيما يخص التوظيفات، ولات الترقية د الأساتذة كلها غادي يولي وطني، ما بقاش يكون داخل الكلية، صافي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، ونشكركم على المساهمة ديالكم وحسنها في هذه الجلسة. ومنتقل إلى قطاع الداخلية، السؤال الأول متعلق بمباراة توظيف خمسة آلاف من المجازين المعطلين بالجامعات المحلية، للسيدة والسادة النواب المحترمين من الفريق الاشتراكي، فليفضل أحد النواب مشكورا.

النائب السيد أحمد المهدي مزواري:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة النواب، السيدات النائبات،

اليوم تتعرفوا بطبيعة الحال بأنه ملف التشغيل من أولى الأولويات، وحنا فريقنا كان من الداعين، وهذه مسألة مهمة، إلى تقريب المباريات من المواطنين.

السؤال بطبيعة الحال يتعلق بالمباراة اللي كانت مؤخرا ديال التوظيف في الجامعات المحلية اللي كانت تم خمسة آلاف منصب شغل، واللي بان كذلك من خلال النتائج المعلن عنها مؤخرا أنه برزت مجموعة من المعطيات عن عدم نزاهة نتائج هاد الامتحانات وهاد المباريات. إذن السؤال السيد الوزير هو: شنو هي الإجراءات اللي غتعمدها بالأساس في رصد، أولا رصد

ضخمة، لكن بعد التركيب لم تشغل هذه التجهيزات، فهل فتحتم تحقيقا في هذا المجال؟.

كذلك، السيد الوزير، هناك ما يمكن أن نسميه بين مزدوجتين إلى أن يتأكد الأمر "فضيحة"، تتعلق بشراء مجموعة من الحافلات في إحدى الجامعات عند نهاية مسئولية أحد المسؤولين الجامعيين، لكن يذكر أنها ليست جديدة، والجهات المستفيدة رفضت تستلم هاد الحافلات، بغينا تفتح خبرة في هذا الموضوع.

الموضوع الآخر، السيد الوزير المحترم، وهو التكوينات المؤدى عنها، يعني كايين بعض أوجه الفساد، يمكن هي ماشي فساد مالي مباشر، ولكن داخله في إطار كذلك مفهوم الربح في هذا المجال. فلعله السيد الوزير، على المكتب ديالكم في الوزارة هاد الملف ديال التكوينات المؤدى عنها، بحيث بعض المستفيدين منها ما كيحترموشي التعاقد في هذا المجال، التدريس خارج أوقات الدراسة، ويجمعون الطلبة العاديين مع الطلبة اللي كيؤديوا على هاد التكوينات.

السيد الوزير، كذلك هناك مباراة توظيف ديال مسئولين جامعيين تقريبا كتحدد التخصصات ديالها حتى كتنتطبق على عنوان ديال أطروحة جامعية، يعني كأنها كتعمل من أجل شخص بعينه. كذلك هناك.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد النائب المحترم. السيد الوزير، الرد على التعقيب.

السيد لحسن الداودي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي

وتكوين الأطر:

شكرا السيد الرئيس،

إيوا قلت لي واش فتحتوا هاد الملف؟ وهذا مبني للمجهول، هناك من اشترى كار، شكون؟ قولوا لنا الجامعة، قولوا لنا الكلية، أراه ما يمكنش يكون مبني للمجهول ونفتح الملف



ديال الكتابي، اللي أكثر من 24 ألف اللي اجتازت المرحلة ديال الكتابي، واللي الآن غادي يبروا للشفهي.

بالطبع الجزء الثاني ديال السؤال هو ما يتعلق ببعض الانتقادات التي برزت. أنا تنقول بأن إيلا كانت حالات مضبوطة وبمير فالامتحان راه ما كنشركوشاي الملفات، ما تنحرقوهمش، راهم موجودين وممكن نفتحو هاد النقاش، ولكن باش ننبو على إشاعات راه نجحوا المعطلين، وشكون اللي غادي ينجح؟ راه أكبر الناس اللي دوزوا الامتحانات هما الناس اللي عطالة واللي هم منخرطين في واحد العدد د الجمعيات. آ نجحوا بعض الأسماء مقربين من المستشارين أو كذا، هذا ما كاين حتى شي حاجة اللي كيمنع أن هاد الناس يدوزوا الامتحان، إيلا كانت الكفاءة نجحوا. ولكن تعاود نأكدها، إذا كان ما يدعو إلى فتح تحقيق فنحن مستعدون، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. تعقيب للسيد النائب المحترم.

النائب السيد أحمد المهدي مزواري:

شكرا السيد الوزير. أنا ولا بد في إطار التعقيب ما نربط هاد الموضوع بسياق وطني، اللي هو بطبيعة الحال موضوع الشغل هو موضوع ديال الكرامة أساسا وموضوع حق في الكرامة. وأنا ولا بد نفتح القوس اللي ما تمكش زميلي الأخ حسن طارق من طرحو، وهو موضوع التهجم الغير مبرر من طرف فرقاء سياسيين داخل مؤسسة دستورية على المسيرات د النقابات، هادي ولا بد نسجلوها داخل هاد القبة.

ثانيا، والحق في الكرامة كذلك يقتضي إجراءات من طرف الحكومة، ويأتي رد الحكومة هادي يومين بالزيادة في أسعار المحروقات، هذا هو التقييم والتقدير الإيجابي للحكومة للكرامة د المغاربة، رد بالزيادة في المحروقات في زمن دولي يعرف ظروف مواتية في ثمن البترول، اليوم البترول ماشي هو ديال البارح، اليوم 98

الاختلالات، ثانيا المعالجة ديال هاد الاختلالات إن وحدت؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد النائب المحترم. تفضلوا السيد الوزير للرد على السؤال.

السيد محند العنصر، وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

شكرا السيد النائب،

فهناك إجابتان: إجابة على السؤال المطروح، وكان في شهر يناير أعتقد، أن كيف تمت المباراة وما وقع. فبطبيعة الحال كتذكروا كلكم أن المباراة ديال التوظيف ديال الجماعات المحلية كانت كتم على كل جماعة، ولها مشاكل، لأن العدد ديال المناصب يعني قليل، لأن المباراة ما كتكونشاي وطنية خلافا لما تنص عليه القوانين، وكذلك هناك شكوك تحوم حول هذه المباراة الفردية.

فأخذنا هاد التجربة، قلنا بأن من الأفضل على الصعيد ديال الإقليم أنه يتجمعوا المناصب في جميع الدرجات وتكون المباراة، وهذا ما وقع. وبالفعل كانت هناك عدة عراقيل واجهت هاد المباراة، منها المجموعات التي كانت تطالب بالتوظيف المباشر وما تدخلشي للمباراة، منها بعض المجموعات التي لا علاقة لها بالمباراة وكانت تقف يعني أمام المرشحين في المؤسسات التعليمية. على أي حال، هاد الشيء تجاوزناه وكان الإقبال، بحيث أن ما يفوق 275 ألف مرشح هما اللي تقدموا لهاد المباراة، اللي كتهم جميع الدرجات ديال الجماعات المحلية.

وبالفعل، كان إشراف على هذه المباراة برجال التعليم، برجال الاختصاص، كانت لجان في كل إقليم، هما اللي شرفوا على الامتحانات واللي صححوا الامتحانات واللي اعطوا النتائج



سدت، اللي تغلقت، واللي اضطرينا أننا نغيرو التوقيت، ولكن كلهم دوزوا وكلهم مراقبين، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السادة النواب المحترمون،

السيدات النائبات المحترمات،

يوجد بين ظهرانينا الأستاذ عبد الرزاق كيلاي، الوزير المكلف بالعلاقات مع المجلس الوطني التأسيسي بتونس والوفد المرافق له. باسمكم نرحب به في بلده الثاني، شكرا.

ونمر إلى السؤال الموالي، عن تفشي فوضى التعمير بمدن المملكة، للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق العدالة والتنمية، فليفضل أحد النواب مشكورا.

النائب السيد عبد الله صغيري:

شكرا للسيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم، خلال السنوات الأخيرة عانت مختلف المدن المغربية من فوضى التعمير ومن اكتساح البناء العشوائي، تمثل ذلك في البناء بدون رخصة، في عدم احترام تصاميم التهئية، في الإجهاز على الطرق العامة وعلى المناطق المخصصة للمنشآت العمومية وعلى المناطق الخضراء والغابات وما إلى غير ذلك.

نسائلكم السيد الوزير: ماذا أنتم فاعلون بشأن إيقاف النزيف والحد من هاته الظاهرة ومحاسبة المفسدين في قطاع التعمير، الذين يشوهون جمال المدارات الحضرية وخارج هاته المدارات؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد النائب المحترم. تفضلوا السيد الوزير مشكورين.

السيد محند العنصر، وزير الداخلية:

شكرا للسيد الرئيس،

هذا السؤال ديالي ما عندكش الحق، كاين رئيس الجلسة، هو اللي خصو يوقني)

السيد رئيس الجلسة:

استمروا السيد النائب.

النائب السيد أحمد المهدي مزواري:

الموضوع ديال الزيادة في المحروقات في ظروف عالمية بترولية مواتية، اليوم البترول كيسوى 98 دولار للباريل ماشي 126 اللي كان.

هاد الموضوع اللي كنتذاكرو فيه السيد الوزير، كنتلبدو فتح تحقيق، وعندنا أمثلة وعندنا حالات، ما وقع في إقليم بولمان، كاين اللي ما دوزش الصباح ودوز في العشية ونجح. كاين مقربين، المصادفة هما ينجحوا الشيوخ والمقدمين، المصادفة هما ينجحوا المقربين من بعض رؤساء الجماعات، المقربين من السلطات؟ حنا كنعولو المباراة مزيان تكون، كتضمن تكافؤ الفرص، ولكن كتضمن تكافؤ الفرص للناس اللي كيستحقوا إلى آخر المطاف.

حنا كنتلبدو السيد الوزير بفتح تحقيق في هذا الموضوع بطبيعة الحال، وعندنا حالات، وحالات مثبتة، إيلا بغيتنا نمذك بجميع المعطيات المتعلقة بهذا الموضوع، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد النائب المحترم. السيد الوزير، التعقيب في بعض الثواني.

السيد محند العنصر، وزير الداخلية:

أؤكد أن التحقيق حنا مستعدين باش نفتحوه على أدلة، وأؤكد كذلك أن ليس هناك واحد نجح بلا ما يدوز الامتحان، أتحدى أيا كان أنه يجيب لي شي واحد اللي خرج ناجح وما دوزشاي الامتحان، واش دوز في الصباح واش دوز في العشية، راكم هاد الشي عرفتوه، عرفتو بأن كانت المؤسسات اللي



وشكرا السيد النائب المحترم،

لا بد من التذكير بأن قضية التعمير والبناء في المدن وفي الجماعات بصفة عامة أنه فيها عدد من المتدخلين، بالفعل تنوجدو رؤساء الجماعات، تنوجدو وزارة السكنى والتعمير، تنوجدو وزارة العدل، تنوجدو وزارة الداخلية. الإشكالية فعلا مطروحة ما هيشي جديدة، مطروحة قديمة، وهاد الشي اللي خلى أن كانت عدة محاولات، كانت يعين دوريات مشتركة لهذه الوزارات كلها على الكيفية باش يمكن يتحارب هاد الآفات، كانت لجان يقظة، على أي حال، كانت عدة محاولات، ولكن أعترف أن المشكل معقد، لأن يجب أن يكون تدخل ديال رئيس الجماعة، يجب أن يكون كذلك وضع الشكوى، العدالة، إلى غير ذلك.

شنو تنوجدو في التعمير؟ تنوجدو 2 د الحالات: تنوجدو اللي يطلب رخصة وما كيحترمهاش، عاود كيبي برخصة ولكن كيزيد أو كيغير. وكنوجدو اللي كيترامى واللي كيمشي تيني.

استعملنا عدة وسائل، منها حتى الوسائل الفضائية، التصوير الفضائي، لرصد الأماكن اللي ممنوعة للبناء وكذلك الانتشار أو الزيادة في هذه الأماكن. لكن بكل صراحة لا بد أننا نعتارفو أن يعني وزارة الداخلية، أي قوة الأمن فيما يتعلق بالهدم هي آخر حلقة التي تكون، يعني لما كندوز الجماعة والعدالة وكيتعطى الأمر عاد تتدخلو، وتتدخلو في ظروف اجتماعية جد صعبة. بالفعل، لما كتجي تهدم لإنسان اللي طلع وشيد وبنى أو كتجي تحرم واحد الفئة معوزة أو كذا من هذا راه كتخلق مشاكل، لما كتجي لدوار كلو فيه 3000-4000 ديال الساكنة فهذا كي طرح مشكل.

رغم ذلك، هذا لا يعني أن يجب أن نبقي متفرجين، راه كاين الآن محاولات لإعادة النظر في تحديد المسؤولية ديال كل

قطاع كل قطاع وكل متدخل في هذا الميدان. كاين محاولة، وهذه ماشي محاولة، غادي يخرج المشروع ديال القانون 44.09 اللي غادي يسهل حتى من التبسيط، لأن كاين رؤساء جماعات كيرفض أنه يتقدم بشكوى، غادي نعطي هاد الحق للناس اللي كيرصدو المخالفات أنهم ممكن يتقدموا مباشرة.

إذن بغيت غير نقول بأن هذا ميدان ماشي بالسهولة، رغم أن يعني مجهود كبير راه قائم الآن، راه طيحنا 5500 دار أعتقد في أكادير، 460 في إنزكان وإلى غيرها، ولكن هاد الميدان راه تيخصو إعادة النظر في الآلية القانونية ديالو، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. التعقيب لأحد النواب من فريق العدالة والتنمية، تفضلوا السيدة النائبة.

النائبة السيدة آمنة ماء العينين:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الأخوات النائبات والإخوة النواب،

اليوم المغرب يتغير، وهذه الحكومة مسئولة على المحافظة على الأمل الذي تولد عند المغاربة، مسئولة أيضا على استعادة كرامة المغاربة التي امتهنت لعقود طويلة من الاختلالات. ومجال التعمير هو واحد المجال ضخم اللي كحتاجو فيه إلى مؤشرات واضحة كتدل على شجاعة الحكومة في مواجهة الخروقات اللي كي عرفها، لأن هذا واحد المجال الذي ينتعش فيه المفسدون الكبار.

السيد الوزير، حنا اللي كنبالو به اليوم هو تشديد الرقابة على مجال التعمير، لأن ما آلت إليه مدننا اليوم من وضع بائس لم يعد من الممكن السكوت عليه. تشديد الرقابة لماذا؟ لأن كاينة مشاريع كبيرة كتدار في قلب المدن المغربية والناس



شكرا للسيدة النائبة المحترمة. السيد الوزير، في ثواني.

السيد محند العنصر، وزير الداخلية:

الشجاعة عند الحكومة موجودة، المشكل معقد، الاستثناءات قانونية عندما، هي راها كإينة في القوانين، لأن الوثائق ديال التعمير ما هياش موجودة. وهاد الشجاعة خاصنا نتقاسموها كلنا، لما تيكون ممثل ديال الأمة تينوض ويحرض الناس لأن تخدم البناء العشوائي في مدن قريبة من هنايا، هذا كذلك كيتطلب أننا نراجعوه ونشوفوه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. فيما يلي أسئلة لها وحدة الموضوع، ويتعلق الأمر بالتصدي... نعم السيد النائب، في تسيير الجلسة.

النائب السيد عبد الله بووانو (نقطة نظام):

السؤال كان ديال العدالة والتنمية، التعقيب ديال السيد الوزير على العدالة والتنمية، كيتفهم منو بأن هذا النائب اللي كيتكلم عليه السيد الوزير من العدالة والتنمية. كيتطلبو منو يوضح.

السيد رئيس الجلسة:

لا، لا، لا... أ السيد رئيس الفريق، لا، أ الإخوان أ الإخوان، أ السيد النائب المحترم، الله يجازيك بخير.

فيما يلي ثلاثة أسئلة لها وحدة الموضوع، ويتعلق الأمر بالتصدي للجرمة وتوفير الأمن ببعض الجهات، لذا أقترح على السيدات والسادة النواب طرحها دفعة واحدة لتتال جوابا موحد من لدن السيد الوزير. السؤال الأول للسادة النواب المحترمين من الفريق الاشتراكي، فليتفضل أحد النواب مشكورا، تفضلوا السيد النائب. أ الإخوان رؤساء الفرق، لا، الله يجازيك بخير أ السيد رئيس الفريق،... واش خذيتو الكلمة أ السيد، أ السيد الرئيس

كينتظروا فيها تحقيقات وما كتكونش هاد التحقيقات المطلوبة، لأن هي فاش كيؤديو الحساب هاد المفسدين.

أنا نعطيك نموذج عندنا في تزيت: مشروع منطقة صناعية علق ت عليه الساكنة والمهنيون آمالا كبيرة، رصدت فيه خروقات كبيرة باعتراف، هادي مختبرات عمومية اللي ثبتت علميا وجود هذه الخروقات، جات لجان متعددة وأشرفت عليها السلطة المحلية والناس كيطالبوا بالتحقيق في هاد المجال ولحد الآن ما زال ما كاين والوا. في قلب مدينة آيت ملول بين عشية وضحاها كتنتب عمارة بأكثر من طوابق، والناس وجهت لكم مراسلات في هاد الإطار للوزارة ديالكم ولكن ما زال ما كاينش تحرك فعلي.

اليوم حنا محتاجين، المغرب راكم ما يكفي من عقود الاختلالات والفساد، واليوم حنا محتاجين فعليا باش إيلا كانت شجاعة حقيقية عند الحكومة أنها توقف هاد المسار اللي في الحقيقة لا يمكن أن يستمر فيه المواطن المغربي اليوم.

نعطيك نموذج آخر ديال الاستثناءات، في ظل غياب وتأخر وثائق التعمير الاستثناءات هي اللي كتسبب في أحيان كثيرة في تفشي هاد الفوضى ديال التعمير اللي حنا ساءلناكم عليها.

بجال آخر، منين كنهضرو على برنامج "مدن بدون صفيح" ملي حنا كنقومو كترحلو واحد المجموعة ديال الناس وكنسكنوهم وكتنتب في نفس الأماكن الأضعاف ديال هداك العدد اللي حنا سكناهم، فنحن محتاجون فعلا اليوم إلى أننا ناخذو الوقت الكافي باش نجلسو للأرض ونقيم هاد السياسات اللي من خلالها نريد أن نواجه هاد الاختلالات اللي كيعرفها هذا المجال الكبير، لأنها هي اللي غتكون المؤشر الفعلي على أن المغرب يتغير. وحنا عندنا الثقة فعليا أنه يتغير.

السيد رئيس الجلسة:



بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب،

تطلع علينا الصحف الوطنية من حين لآخر بأخبار مؤلمة عن ضحايا، ما بغيتش نقول حرب العصابات، غادي نقول ضحايا مؤامرات العصابات، وما تخلفه من خوف ورعب لدى السكان. الأمر الذي يتطلب التدخل لاتخاذ التدابير الكفيلة بمحاربة مثل هذه العصابات المتخصصة في السرقة وفي الاتجار بالمخدرات وترويج الخمر، وغيرها من الجرائم التي تمس في الصميم حرية المواطنين الشخصية وممتلكاتهم وسلامتهم وراحتهم.

وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل، السيد الوزير، عما إذا كان لدى الوزارة إستراتيجية واضحة وبرنامج محدد لمواجهة هذه الوضعية، وكذا التدابير المتخذة للقضاء على هذه العصابات وتحليص المواطنين من جرائمها ورعبها؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد النائب المحترم. السؤال الثالث في وحدة الموضوع للسيدات والسادة النواب المحترمين عن فريق العدالة والتنمية، فليتفضل أحد واضعي السؤال مشكورا، تفضلوا السيد النائب.

السيد النائب عبد المجيد أيت العديلة:

شكرا السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

السيد الوزير، لا يخفى عليكم أننا كنعيشو هاد الأيام حالة أمنية مزرية، كل يوم كاين جرائم، والسرقة ديال الأمتعة ديال المواطنين. فلذا نسائلكم: اشنا هي الإجراءات التي ستقومون بها للحد من هاد الظاهرة هذه والقضاء عليها؟ وثانيا:

الله يجازيك بخير، اعطيو الكلمة للسيد، أ الإخوان اعطيو الكلمة للسيد النائب المحترم، تفضلوا.

النائب السيد أحمد رضى شامي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب،

السيد رئيس الجلسة:

آ السي بووانو والسي تاتو، الله يجازيكم بخير، راكم أعضاء المكتب. تفضل السيد النائب.

النائب السيد أحمد رضى شامي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب،

السيد الوزير، خلال السنوات الأخيرة لاحظنا واحد ارتفاع نتاج معدلات الجريمة، خاصة في المدن الكبرى والمتوسطة، أيضا التنوع نتاج هاد الجريمة هادي، فالمواطن تيعاني كل يوم من جرائم متنوعة، هادي إما ضد المنزل ديالو ولا ضد السيدة اللي تياخذ لها الصاك ديالها، ولا السيد اللي تيوخرج في الصباح باش يصلي وتيعتديوا عليه، ولا السيد اللي تيعتديوا عليه جسديا. ولا حظنا أيضا دخول هاد العنف هذا داخل المؤسسات كالمدراس، وهذا تيشير قلقنا. ولذا نسائلكم السيد الوزير: ما هي الإجراءات التي ستتخذونها لحل هاد المشكلة هذه؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد النائب المحترم. السؤال الثاني في وحدة الموضوع للسيدة والسادة النواب المحترمين عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، فليتفضل أحد النواب مشكورا، تفضلوا السيد النائب.

السيد النائب المصطفى جبران:



فيها الإنسان، وتعرفو هاد الانتشار ديال المخدرات وديال الكحول كذلك أنها سبب من الأسباب في هذه الجريمة.

غير بخلصة، لأن في الأسئلة بثلاثة طلب ما هي إستراتيجية الدولة، ما هي إستراتيجية الأمن؟ إدارة الأمن. أنا أقول أن الإستراتيجية مبنية على ثلاثة محاور وهي:

أولاً: المحاولات الإستباقية، الاستطلاع، لا بد من المعلومات. وهنا نتوجدو التعاون ديال الجميع ضروري في هاد الميدان هذا، واللي الدول كلها اللي نبحث في هاد الشيء، بمعنى أن الأمن ما هو شي مسألة يعني البوليسي أولاً الجدارمي بوحده، بل هي مسألة الجميع، على الأقل فيما يخص المعلومات، سواء داخلية أو عبر الحدود.

ثانياً: وهو الردع، والردع ما يمكن لو يكون إلا بالمظهر، بانتشار يعني القوات ديال الأمن، بالأمن د القرب، وهاد الشيء علاش نتحاولو الآن ننبو هاد المخافر، ننبو هاد المراكز يعني ديال القرب، نجهزوها، ونحاولو يعني الانتشار ديال رجال الأمن داخلها.

والثالثة، يعني العنصر التالي، وهو السرعة في المعالجة، وكذلك حتى يكون هناك عند واحد المواطن واحد النوع ديال الثقة وديال الراحة.

شنو هما الآليات؟ الآليات راها معروفة، ما كاين شي 20: كاين الآليات البشرية، الموارد البشرية، وهذا معروف أن هناك نقص. إيلا خذينا غير القوات المساعدة اليوم مع الانتشار ديال المراكز الإدارية، لأن القيادات اليوم كذلك راه مراكز، راها مراكز اللي كنتتشر فيها الجريمة، اللي خصها رجال، نتوجدو كاين خصاص ديال 12 ألف منصب. إلى خذينا الآن، راه أعطيتكم الأرقام، ومرة أخرى نتعاود نعطيها، أن يعني القوات ديال الأمن كلها اللي موجودة إيلا بغينا أن نوصلو لواحد المستوى ولنسبة معينة ديال دول مماثلة راه تيخصنا نضاعفو هاد العدد هذا.

كاين عندنا المخافر ديال شرطة القرب اللي تم الإحداث دياها، ولكن لحد الساعة لا تشتغل، إذن شنو المصير دياها؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد النائب المحترم. قبل ما نعطي الكلمة للسيد الوزير، نطلب من أحد النواب يضغط على الهاتف ديالو راه تيتسمع، وشكرا. تفضلوا السيد الوزير.

السيد محند العنصر، وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أولا تنشكر واضعي السؤال، لأن هذا ربما المرة الرابعة أو الخامسة ونحن نتحدث عن الأمن، وهذا دليل على أن هناك اهتمام، كما نهتم به كذلك داخل الحكومة وداخل وزارة الداخلية، لأن هذا من المواضيع والملفات الكبرى.

ولكن لا بد كذلك من التذكير والتكرار على أن ليس هناك أولا مجتمع خالي من الجريمة، الجريمة يعني وظواهر الجريمة هو مرتبط بالنمو الديمغرافي، مرتبط بالنمو الحضري، والمغرب كذلك شأنه شأن عدد من الدول هاد الظاهرة هي موجودة، والأسباب دياها كذلك موجودة.

إلا أنه في الآونة الأخيرة، في السنوات الأخيرة هناك تنوع كذلك للجريمة، رغم أن التعريف ديال الجريمة قانونيا وهو أن يشمل جميع يعني الحالات من السرقة الصغيرة حتى للقتل العمد، لكن هذا موجود، هذا موجود في المغرب أيضا. الأسباب كلنا نعرفها، هناك أسباب فعلا مرتبطة إما بعوامل اجتماعية: بالفقر، البطالة، إما بعوامل عقائدية في بعض الأحيان، هادي ظاهرة جديدة اللي ظهرت، أن هناك الإرهاب، التطرف، وهاد الشيء المغرب كذلك ليس في مأمّن من هاد الشيء هذا، وهناك عوامل اقتصادية مرتبطة بقلّة الشغل. وكاين كذلك البيئة اللي تيعيش



بمعنى أن هناك الجريمة موجودة، تيصخنا نتصداو لها، تيصخنا نتعاونو، وكاين تشارك، والجماعات مشكورة، واحد العدد ديال الجماعات تتعامل مع الإدارة وتجهزها بالدراجات النارية، بإعطاء الوقود وإعطاء عدد من الأشياء، ريشما فعلا يكونوا الاعتمادات كافية ليكون هذا العمل قائم بحد ذاته، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. التعقيب لأحد السيدات أو السادة النواب عن الفريق الاشتراكي، فليفضل مشكورا.

النائب السيد أحمد رضى شامي:

شكرا للسيد الوزير، حنا أولا تشكروكم على هاذ الجهود اللي تتقوموا بها أنتما والأمن الوطني. ولكن فكما أعلن فاش جا السيد الرميد 12 ألف نتاع المجرمين اللي تقبضوا في واحد الفترة قصيرة، ولكن هاد الجهود هادو خصه تكون مستمرة، حيث أراه، السيد الوزير، المواطن ما زال تيعاني، وهذا اللي تيقولوا لنا حنا كنواب للأمة، تيقولوا لك بأن وليداتهم ما يمكن لهمش يقرأوا، وليداتهم ما يمكن لهمش يمشوا للمدينة، المشاكل كما قلت نتاع السرقة كل يوم، فلا بد حنا خصنا نجبرو حل لهاد القضية.

حنا كاتحاد اشتراكي طلبنا في مناقشة قانون المالية باش تكون تعطاكم واحد الموارد مالية وبشرية إضافية، وما زلنا نلح على هاد القضية هادي نتاع الموارد تمشي باش المواطن يعيش في بلاده مطمئنا سالما، هذا المشكل اللي مازال حنا نتعانيوه.

ثانيا، هضرتيوا على التكنولوجيات الحديثة ولا داك الكاميرات، حق هذا يمكن لو يساعد، ولكن حنا نتظنو أيضا السيد الوزير بأن خصكم واحد النظرة، مقاربة شمولية، أولا شرطة نتاع القرب رها مهمة، وداك الشي اللي هضرتيوا عليه قبل نتاع القوات المساعدة ما زال خصكم تعيدوا فيها النظر وتشوفوا

وتم كاين إضافة إلى العدد، إلى الإنسان، إلى العنصر البشري، كاين كذلك المعدات. اليوم هناك لا بد من التقنيات الحديثة، من التكنولوجيا، بمراقبة ديال المدن وديال المراكز يعني القابلة لانتشار الجريمة. وهناك كذلك الشرطة العلمية، وتعرفو كلنا اليوم أن يعني الشرطة ما بقاتشاي غير ذاك البوليسي اللي كيمشي كيجري ولا كيسول بغمو، راه كاين كذلك وسائل ديال العمل.

من ناحية المعدات، يمكن لي نقول لكم بأن الشرطة المغربية اليوم والمصالح ديال الدرك الملكي مجهزين أحسن تجهيز، بشهادة ديال النظراء دياهم في الدول المجاورة اللي كتعاملو معها. من ناحية البشر، يمكن نقول كذلك أن رغم قلة العناصر فالجهود اللي كيقوموا به فهو قوي وقوي جدا.

وغادي نختم، لأن ما زال في التعقيب كاين بلا شك ما يقال، غادي نختم ببعض الأشياء كنفولها، وقتلها هنا وفي مجلس المستشارين وربما ما كتعجبش، وهي الإحصائيات. صحيح أنه هنا في المغرب عندنا ما بين الدرك الملكي والأمن، أي المدن والبادية، تقريبا واحد 500 ألف حالة سنويا اللي هي كتترصد، و85% كتحل، وبأن الترتيب ديال المغرب داخل الدول، لا من حيث الشعور بالأمن، أو الشعور بعدم الأمن كيفما بغينا، أو من ناحية العدد ديال الجرائم، الترتيب ديال المغرب ترتيب جيد. يمكن نعطي رقم آخر اللي حصلت عليه مؤخرا ديال العدد ديال القتلى في 100 ألف ساكنة، المغرب يعني في أسفل الرتب، يعني في العشرة د الرتب الأخيرة ب 0.4 لمائة ألف ساكنة، في الوقت اللي تنوجدو دول بحال إفريقيا الجنوبية ب 37 في 100 ألف، تنوجدو البرازيل ب 22 في 100 ألف، الأرجنتين كذلك، في فرنسا براسها، فنلندا اللي تنقولو يعني اللي يمكن ما فيهاش راه عندها 2 فاصلة شي حاجة في 100 ألف.



الوزير، كيبقى التطبيق والتنفيذ هما سيدا الموقف، وبالمقابل يجب إيجاد حلول سريعة لتفادي هذه الجرائم التي لسنا بحاجة إليها.

السيد الوزير، على سبيل المثال إقليم برشيد، هذا الإقليم الفتي يتوفر على خمسة د البلديات من ضمن 22 جماعة: بلدية الكارة، الدرورة، حد السوالم، سيدي رحال الشاطي وأولاد عبو، هاد البلديات بخمسة تعاني من عدم وجود رجال الأمن الوطني، وجميع السكان التابعين لهذه البلديات يتساءلون عن أسباب تأخير هاد القوات. علما أن رجال الدرك الملكي متواجدون في عين المكان، لكن نظرا لقلة عددهم ونظرا لشساعة الدوائر، يجدون صعوبات شتى للقيام بمهامهم، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد النائب المحترم. أعطي الكلمة للتعقيب لأحد النواب عن فريق العدالة والتنمية، فليفضل مشكورا.

السيد النائب محمد العربي بلقاند:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء

السيدات والسادة النواب المحترمون،

طبعا هاد الالتقائية في طرح هذا السؤال الجوهري والأولوي بالنسبة لنا في المغرب يدل دلالة قوية على أن هذا الانشغال هو انشغال وطني في كل مكان. الأمن، السيد الوزير، كما تعلمون أنه يعني هو قبل الخبز وقبل الشغل وقبل التجارة وقبل أي شيء، لأن بدون أمن حتى شيء حاجة ما غادي تمشي لقدام، وإيلا ما كيشعرش المواطن بالأمن ما غيستطعشي يشتغل في أمان. وهاد القضية الآن حنا السيد الوزير وخا تكلمتو على أننا مقارنة بالبلدان الأخرى، يعني في الحقيقة هاد المقارنة قد تكون شوية يعني، طبعا موضوعية المقارنة، ولكن حنا كنعسو اليوم، اليوم في السنة الماضية وهاد السنة يعني ارتفاع المعدل ديال الجريمة بشكل ملفت للنظر، يعني ارتفاع السرقات بجميع الأنواع

كيفاش نعاودو نحيبو داك التجربة هادي، حيث كانت اعطت واحد النتائج إيجابية جدا.

ثانيا، السيد الوزير، كاين أشياء اللي انتم مسؤولين عليها وهي عندها واحد تأثير غير مباشر، النقل الحضري السيد الوزير، حنا نتعرفو بأن في بعض الأماكن الطوبيس ما تيوصلش، هداك الطوبيس اللي ما تيوصلش هو اللي تيؤدي لداك العدد د الجرائم اللي تيكثر. فحنا تنطلبو منكم السيد الوزير، وتعرفو بأن الشركات نتاع النقل الحضري راهم كاين اللي أفلسوا وكاين اللي في طريق الإفلاس، خصنا لا بد نجبرو لهم شيء حل.

ثانيا، السيد الوزير، التشغيل، وهذا مسؤولية نتاع، مشي نتاعكم انتما كوزير، ولكن مسؤولية نتاع الحكومة. التشغيل ملي نتشوفو 15 ل 34 سنة أكثر من 40% إيلا ما قلناش 50% نتاع هاد الناس اللي ما تيشغلوش، هادوك منهم تيؤدي إلى الجرائم، والناس اللي ما عندهممش التكوين. فالقضية نتاع المقاربة تكون مقارنة شمولية تتحط راسها عاود بإلحاح، وحنا عاود مرة أخرى حنا معكم السيد الوزير، ولكن خص الحكومة تاخذ المسؤولية دياها باش المواطن يعيش سالما، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد النائب المحترم. أعطي الكلمة لأحد نواب الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد المصطفى جبران:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، هاد الموضوع ديال مؤامرات العصابات هو موضوع مهم وموضوع الساعة، هذا الموضوع بالذات لقد سبق للسيد النائب المحترم جواد حمدون أن تكلم عليه منذ هادي واحد أسبوعين.

السيد الوزير، شكرا على جوابكم الكامل والمقنع وتفهمكم خطورة الوضع وما يترتب عليه من خطورة. لكن السيد



فبالفعل، أنا ت يظهر لي بأن الحاجة اللي حنا متفقين عليها وهي أن الأمن هو من الأولويات، لا لدى ممثلي الأمة ولا لدى الحكومة، لأن بالفعل الأمن مرتبط بجميع ميادين التنمية ديال البلاد. الأمن كذلك كما قلت له بعض الوسائل لا بد منها.

ولكن هذا ما كيشيناشي باش نتراجعو ولا نبقاو واقفين، لأن مثلا قلة العدد ديال الناس تستبدلوه بالحركية، واحد النوع د الحركية، راكم شفتو بلي أن رجعنا حتى للدرجات الهوائية الآن والدرجات النارية، لأن بغينا أن المواطن باش يحس بذاك الأمن خصو يكون كيشوف بأن راه كاين يعني رجال الأمن متواجدين.

ثالثا، فعلا هناك خطة استعجالية الآن، وهناك مخطط نحن مقبلون عليه، وداخل فيه هاد الشي ديال التكنولوجيا، ديال استعمال التكنولوجيا، داخل فيه المراكز ديال القرب، داخل فيه بعض الفئات جديدة خارجين؛ ما يسمى بالصقور وما يسمى بالاستعانة برجال القوات المساعدة، لأن بغينا أننا نستعلمو جميع الوسائل باش نحاولو la dissuasion نحاولو نردعو يعني حتى هداك اللي تيفكر، أما ملي كتوقع الواقعة بالفعل كنتدخلو، ولكن بغينا أن حتى قبل أن هاد الشي يكون. وغالبا أن السنة المقبلة في الميزانية المقبلة، هاد العام في التوزيع ديال المناصب بعدا أعطينا الأولوية في داك الشي اللي عندنا في وزارة الداخلية من مناصب اعطيناها لقوات الأمن، والسنة المقبلة كذلك غادي نحاولو، وكاينة الحكومة متفهمة، أننا نعطيو وسائل أخرى لقطاع الأمن، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. السؤال الموالي عن أراضي الجماعات السلالية، للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، فليفضل أحد النواب مشكورا.

النائب السيد عبد الله أبو فارس:

ديالها بالسكاكين وبالخطف، وهذا الأمر في الأحياء الشعبية اللي ما كيقصرش فيها الأمن، ولكن يتداولها الناس اليوم بصورة مستمرة، والنساء يعني بالخصوص، اللي كيتسرقوا لهم الأموال ديالهم والصيكان ديالهم والذهب ديالهم. يعني قبل أيام راه السيدة دارت غير برنامج في التلفزيون وشافوا لها في العنق ديالها سلسلة ديال الذهب وتعرضوا لها في الباب داوها. هذا راه يعني مشكل خطير، يعني راه الناس يتداولون هذا الأمر وولى يعني كلشي كيتكلم على الأحداث التي تقع في جميع الأحياء الشعبية، وخاصة في المدن الكبرى مثل مراكش ومثل فاس ومثل وجدة ومثل الدار البيضاء طبعاً، اللي فيها المعدل مرتفع جدا. السيد الوزير، هاد الأمر هذا يجب أن يثير الاهتمام ديالكم انما أكثر، لأن ما خصكمش تجيوا اليوما للوزارة وتديروا المقاربة الماضية بدون أي تدخل آخر وبدون أي خطة.

ولذلك، أنا ما فهمتش حتى هاد القضية ديال أننا كنعرضو الأفلام ديال الجرائم في التلفزيون ديالنا على الناس، أنا ما عرفتش واش هداك الشي، فعلا أنا في الحقيقة أتساءل، واش هداك الشي كيكون النتيجة ديالو إيجابية ولا كتكون عكسية؟ ربما ياك ما هداك الشي كيزيد يخوف الناس أكثر وكيزيد الحالة ديال عدم الأمن عند الناس بشكل أكبر. ولذلك لا بد السيد الوزير من خطة استعجالية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد النائب المحترم، شكرا لكم، انتهى الوقت، شكرا لكم. أعطي الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.، تفضلوا السيد الوزير مشكورين.

السيد محند العنصر، وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا للسادة النواب واضعي الأسئلة،



تنموية، في مشاريع استثمارية، سواء للقطاع الخاص أو للقطاع العمومي، مع الحرص والمحافظة على حقوق الناس باش يكون هاد الاستثمار يعني تيرجع عليهم

- المحور الثالث وهو تدبير العنصر البشري بصفة عامة بين مزدوجتين، أي ما هو ذلك القانونية ديال النائب، كيفاش أن النواب يمكن لهم يتعينوا باش تكون فيهم واحد الثقة باش ما نبقاوشاي تترجعو للتشكيك. ولكن كذلك ضبط ذوي الحقوق، وخصوصا العنصر النسوي، اللي منذ بعض السنوات اليوم أصبح كذلك يستفيد من عائدات ومن فوائد هذه الأراضي المستغلة.

- ثم كذلك، إدماج الجماعات السلالية في مسلسل التنمية، لأن هادوك المشاريع اللي تعملوهم أو التفويتات ديال الأراضي ماشي غير كتوزع كمنح على ذوي الحقوق، ولكن كاين كذلك بعض الجماعات اللي كتطلب أنها تعمل لها مشاريع تنمية، وتقوم الوزارة أو تصاحب الوزارة هذه المشاريع.

في الأفق المستقبلية لهذا القطاع، وهو أن فعلا راه حنا فاتحين واحد النقاش، وبلا شك في الأيام المقبلة غيكون يعني واحد اليوم دراسي موسع بمشاركة الجميع، لنفكر جميعا في القوانين المنظمة لهذه الأراضي، في استغلال الأراضي، وكيف نتجاوز الصعوبات الموجودة الآن، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. أعطي الكلمة للسيد النائب للتعقيب.

النائب السيد عبد الله أبو فارس:

شكرا السيد الوزير،

السيد الوزير، أراضي الجموع معضلة بكل المقاييس: 15 مليون هكتار و 9 مليون ديال ذوي الحقوق، مشاكل كثيرة

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

السيد الوزير، أراضي الجماعات السلالية مشاكلها لا تحصى ولا تعد. نسائلكم السيد الوزير: هل لدى وزارتك تصور واضح وإستراتيجية محددة لمعالجة وضعية الأراضي الجماعية بصفة جذرية، بأبعادها القانونية والاقتصادية والاجتماعية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للسيد الوزير، تفضلوا مشكورين.

السيد محند العنصر، وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

فالأراضي السلالية، أي أراضي الجموع في المغرب، فعلا ظاهرة موجودة وقطاع جد مهم، لأن تيمثل 15 مليون ديال الهكتارات وتيهم واحد العدد كبير من الساكنة.

فدور وزارة الداخلية في هذا الميدان يرتكز على عدة مرتكزات:

- الأولى وهي التصفية القانونية لهذه الأراضي، أي معرفة هذه الأراضي. يجب أن نحدد هذه الأراضي التحديد الإداري، وكذلك المحافظة. وبالفعل، هاد العملية يعني في هاد السنوات الأخيرة خذات منحى سريع، بحيث أن وصلنا لتحفيظ 8.3 مليون ديال الهكتار.

- وكذلك، المحور الثاني ديال الاشتغال ديال الوزارة هو استغلال هاد الأراضي الجماعية. بالفعل كاين الاستغلال المباشر اللي كيقوموا به ذوي الحقوق كما هي العادة من زمان. ولكن كاين كذلك المسيرة دياهم والمعاونة دياهم والمصاحبة، باش يمكن فعلا تستغل بعض القطع من هذه الأراضي في مشاريع



ملكيات خصوصية، ونعطيك آيت بها في الجنوب، مواليها عندهم les certificats de propriété ديالها، شواهد ديال الملكية ديالها. وبالتالي خصها تعالج بواحد الوضع استثنائي... وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد النائب المحترم، شكرا. السيد الوزير، تفضلوا، في ثواني يا الله.

السيد محند العنصر، وزير الداخلية:

(في ثواني) لا، غير اللي بغيت نذكر بأن هاد الأراضي ديال الجموع ما هيشي وليدة اليوم، راه هادي من بداية القرن. الآن كاين مشاكل صحيح، وهاد الشي علاش قلنا غادي نفتحو هاد النقاش العام باش يمكننا نتذكرو في هذه المشاكل، لأن هناك أسباب اللي جعلت أن ربما المشاكل تطفو إلى الواجهة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. نمر إلى السؤال الموالي، عن الأفق الزمني لتنظيم الانتخابات المقبلة، للسيدات والسادة النواب المحترمين عن فريق الأصالة والمعاصرة، فليفضل أحد النواب مشكورا.

النائب السيد جمال استيتو:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

سجل الجميع في الداخل والخارج اجتياز بلادنا لمحطة الاستحقاقات التشريعية المتعلقة بانتخاب أعضاء مجلس النواب في أجواء ديمقراطية ومنافسة سياسية لم يناع أحد في مصداقيتها، بل كانت محط اهتمام وتأييد دوليين. وفي إطار التحضير الجيد لاستكمال الاستحقاقات الانتخابية المقبلة، نسألكم السيد الوزير المحترم: أولا، عن الأفق الزمني لإجراء هذه الاستحقاقات؟

جدا لا تنتهي، بسبب النزاعات الفردية والجماعية، فردية بين ذوي الحقوق أنفسهم، وجماعية بين القبائل والأقاليم المجاورة. ونعطيك مثال هنا في الجوار ديال الفقيه بن صالح مع إقليم سطات، راه هناك نزاعات لا تنتهي في اولاد العيش. مشاكل تؤثر على المردودية، مشاكل تجعل رجال السلطة وأوقات رجال السلطة تضيق في حل المشاكل التي لا تنتهي.

السيد الوزير، تشبث الجماعات السلالية وتشبث أفراد الجماعات السلالية بالأرض ديالهم كييجعل تفويتها للاستثمار لبعض الخواص هي في نفسها فتنة، ونعطيك مثال ما يجري اليوم في القراقة في بني مسكين، عندما فوتت 700 هكتار لأحد الخواص للاستثمار ديالها، الآن الفتنة قائمة في القراقة، والسيد اللي برم عقد مع وزارة الداخلية لم يستطع أن يستثمر هذه الأرض.

لذلك، لا بد من وضع هذا الموضوع على طاولة النقاش، لأنه أصبح ضرورة ملحة. هناك عدد كبير من الفلاحين، من التناقضات ديال هاد الأراضي أ السيد الوزير، من التناقضات ديالها هو أن هناك واحد العدد كبير من نفس الجماعات السلالية كيستفد من مئات الهكتارات وواحد من نفس الجماعة السلالية ما عندوش حتى مترو فاش يتدفن، أليس هذا تناقضا، واحد عنده 200 هكتار وخواه شقيقه ما كيملكش متر واحد؟

من التناقضات أيضا ديالها هو أن هاد الأراضي الجماعية فيها جزء اللي ما عمرو كيعاونو القسمة ديالو، وما عمرو استفد هداك الإنسان غادي يعاود يستفد من أراضي الجماعات السلالية، لأن القسمة إيلا تعاودت هادي هي الفتنة. وكاين نوع اللي كيتقسم، وهو الأراضي ديال قلعة السراغنة كمثال، ملي كيتقسم غادية وكتفتت، كل سنة كتعاود القسمة ديالها، غادي تتحول إلى بقع صغيرة لا تسمن ولا تغني من جوع. وكاين أراضي اللي مواليها متشبثين بها، وعندها



جاهز، ما هو في طور هذا، الأسئلة المسبقة التي يجب أن نجيب عليها جميعا: واش غادي نبدلو نمط د الاقتراع؟ واش غادي نقلصو من العدد د ديال المستشارين في الجماعات؟ واش غادي نبدلو النظام ديال المدن اللي فيها المقاطعات؟ هادو كلهم موجودين، وغالبا يعني في الأيام القريبة سيعلن عن التاريخ المحتمل، التقريبي للانتخابات، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. تفضلوا السيد النائب المحترم للتعقيب.

النائب السيد عبد اللطيف وهبي رئيس فريق الأصالة والمعاصرة: السيد الرئيس،

السيد الوزير، على كل هاد السؤال هذا تصادف صدفة مع ما كتبتة الصحافة أخيرا، وخاصة حول تصريح رئيس أحد الأحزاب الذي يوجد داخل تشكيلتكم الحكومية، والذي حدد تاريخ 13 يونيو 2013. أولا عندنا سؤال: هل عقد اجتماع المجلس الحكومي، بمعنى الفرقاء السياسيين، ماشي المجلس الحكومي، الفرقاء السياسيين؟ وهاد الاجتماع السري، علاش رديتوه سري؟ واش انتما غاديين في واحد المنهجية ديال أنكم تنفقوا كأحزاب أغلبية وتديروا الانتخابات بالشكل اللي بغيتوا وتجاوبوا على الأسئلة وتسدوا عليكم حتى تخرجوا لنا شي عجب؟ واش غادي تشركوا الناس والفرقاء السياسيين؟ هاد المشاركة كيفاش غادي تكون الشكل ديالها وطبيعتها، واش غادي تديروا الانتخابات بوحكم ولا غادي تديروها معنا؟.

أما بالنسبة لنا حنا، كنتيقو في أن وزارة الداخلية هي اللي خصها تدير الانتخابات، وهاد الكلام اللي سمعنا في الصحافة ديال أنه ما خصش وزارة الداخلية تدير الانتخابات، في العالم كله وزارة الداخلية هي اللي كتدير الانتخابات.

ثانيا، الاستعدادات القانونية والتنظيمية واللوجيستية لإجراء هذه الانتخابات في ظروف سياسية وديمقراطية سليمة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للسيد الوزير، تفضلوا.

السيد محند العنصر، وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

السيد النائب، أعتقد أن الجزء الكبير ديال الإجابة جاء في السؤال، وهو حرصنا أن تكون هذه الانتخابات نزيهة وفي المستوى الذي ينتظره الجميع من المغرب.

هذا ما جعل أن، في إطار يعني الأعمال ديال الحكومة، تقدمت وزارة الداخلية للسيد رئيس الحكومة بجميع الخطوات التي يجب أن نمر منها قبل ما نوصلو للانتخابات، وأهمها وهو قانون الجهوية، اللي تيخص فعلا، لأنه هو داخل في القانون التنظيمي الكلي ديال الجماعات المحلية، اللي تيخصنا فعلا يكون المصادقة عليه.

وعندما أتحدث عن القانون ديال الجهوية، يعني تنهضر كذلك على ما يصاحبه، على الاتفاق على التقطيع، ما هو عدد الجهات، ما هي المالية ديال الجهات، ما هي الموارد؟ وقوانين أخرى بطبيعة الحال.

إذن، أعطينا جميع المراحل اللي تيخص نمر منها، بما فيها المراحل التي تحتاج إلى مشاوره واسعة مع البرلمان، مع الفرقاء السياسيين، مع فرقاء، يعني الممثلين المحليين. وأعطينا كذلك الأمور اللوجيستية، اللي هادو بطبيعة الحال عادية ديال الداخلية ديال جميع الانتخابات. والسيد رئيس الحكومة ولا شك، يعني بتقييم هذه المراحل، سيعلن قريبا عن الموعد الحقيقي ديال الانتخابات. أنا ما عندي شي تاريخ، ما عندي شي موعد، عندي الجدولة، عندي كل ما يجب أن يحضر، ما هو



شكرا للسيد النائب. السيد النائب، أطمئن الجميع أن التشاور سيكون، أن إشراك الجميع سيكون، لأن هادي عملية مهمة ومن الأساس أنه يشارك فيها الجميع إيلا بغيناها تنجح، ليس هناك تاريخ حدد لدى الحكومة. أحزاب الأغلبية اجتمعت فعلا في تشاور، وهذا أعتقد أنه ما كايئشاي اللي يعيب عليها أنها كتشاور بيناتها. ولكن عندما يعني غادي يتحدد التاريخ على الصعيد د الحكومة وغنداو في العمل غيدا التشاور الأول مع الفرقاء، وغادي نبداو بالمبادئ ديال التقطيع ديال المجالي، راه القانون خصو يجي لعندكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. نمر إلى السؤال الموالي، حول المطارح العمومية للمجالس القروية، للسيدات والسادة النواب المحترمين عن الفريق الحركي، فليفضل أحد النواب مشكورا.

النائب السيد محمد سعدون:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني أخواتي البرلمانيين،

السيد الوزير، كما تعلمون بأن مراكز الجماعات القروية نمت وتطورت، وأصبحت تتوفر على ساكنة تقارب ساكنة المدن الصغرى، مما ألزم الجماعات أن تقوم بخدمة جمع النفايات الصلبة وطرح هذه النفايات في أماكن عشوائية قد تتسبب في كثير من الكوارث، وخاصة حرائق الغابات. وبما أن هذه الجماعات تجاور الغابة وتستعمل بعض الفضاءات الفارغة المجاورة للغابة، فإننا نطلب منكم الاستجابة لطلبات الاحتلال المؤقت لهذه الفضاءات وتنظيمها لتصير مطارحا للأزبال مراقبة.

وقد سبق لبعض الجماعات أن قدمت لكم طلبا للاحتلال المؤقت، إلا أنه لم تتم الاستجابة لهذه الطلبات،

إذن انتما المسؤولين سياسيا وإداريا وتنظيميا على هاد الانتخابات، لحد الآن كتمارسوا هاد الشي بطريقة سرية بحال إيلا الانتخابات شي حاجة، خليتوا ورهنتوا الجماعات المحلية كلها كتننظر تقول الانتخابات تسنى، إيلا هضرتي معه تقول لك سير حتى تدوز الانتخابات، أو كيعطوا تسهيلات وتنازلات وتجاوزات، تيهيئوا للانتخابات.

وهاد الوضعية هادي صبحت منزلة بين المنزلتين، ما عرفنا واش غنديروها .. ولا غتكون في 2013 ولا 2014 ولا 2015. غير راه الوضوح كيخلي المجتمع المغربي والقوى السياسية تساهم بشكل إيجابي، ولكن الغموض اللي عايشين فيه وهاد الخبر اللي خرجتوه لنا وهاد الإقفال السياسي، أنكم تخبيتوا نهار السبت واجتمعتوا، منتخبين، أنتم رؤساء أحزاب الأغلبية وخرجتونا هداك العجب، أراه لا ينم على أنكم ستفتحون واحد الحوار سياسي مع جميع القوى السياسية، وهذا غادي يسيء ليكم، لأنه تعودنا في الانتخابات كيكون جميع الفرقاء السياسيين وجميع المشاركين السياسيين هما اللي كيساهموا في هاد العملية ديال إنضاج الانتخابات.

أما بالنسبة لنا، عشنا الانتخابات الفارطة وشفنا أنها دازت بإيجابية، كتنمناو على أن الانتخابات الجاية، وأن ما يمكن لهاش تكون انتخابات إيجابية إلا إذا شارك فيها الجميع، وهاد مشاركة الجميع هو أنها تكون بوضوح. اجتمعوا كأغلبية ما عندنا مشكل، وديروها في جدول الأعمال ما كايين مشكل، وقولوا ما غنخبروكم ما كايين مشكل، ولكن نبقاو نقرأو في الصحافة، ورئيس حزب كيقول رأي، والآخر كيكذب لو، غير دبا شفنا بأن الأغلبية في النواب ديالكم، الأغلبية ما فاهمين حتى في الحكومة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد النائب المحترم. السيد الوزير، الرد على التعقيب.

السيد محند العنصر، وزير الداخلية:



في السنوات الأخيرة بدأت يعني الأمور تأخذ منحى سريعا، بحيث أن أول حاجة اللي كان كيخص وهو الإطار القانوني اللي ما كانش موجود، وخرج القانون اللي كينظم هاد المطارح المراقبة وكيفية اشتغالها وكيفية استغلالها. وثم بدأنا، بدأت يعني منذ بعض السنين بعض المدن الكبرى، خصوصا في الميدان الحضري، أنها تهتم بهذا الموضوع.

هناك مخطط، أو مشروع مخطط ديال المعالجة ديال هاد المطارح على مدى 15 سنة، الذي يتطلب ما يفوق 37 مليار ديال الدرهم، بحيث أن خصنا نعرفو بأن هاد القضية ديال المعالجة ديال النفايات مكلفة، ولكن في نفس الوقت راه يمكن لها تكون عندها مردودية، لأن المعالجة بمعنى أن ممكن استعمالها فيما بعد.

فالآن، اليوم عندنا تقريبا اليوم 12 مطرح اللي هو مراقب اللي هو تنجز ل 50 جماعة، عندنا واحد العدد ديال الجماعات صبحت كتجمع اليوم، لأن ما بقينا شي تنشغلو مع جماعة جماعة، هناك مجموعات ديال الجماعات، وهناك نماذج مثلا في إقليم خريبكة التي دشنها جلالة الملك نصره الله مؤخرا، اللي كتوري بأن واحد العدد ديال الجماعات ايلا تجمعوا راه ممكن أن يكون العمل منجز. وحنا غنبقاو سايرين في هذا الاتجاه وفي هاد الطريق.

بالنسبة للجماعة اللي اعطيتها كمثال ديال باب تازة السيد النائب، فعلا فيها مشكل، المطرح يعني في وسط الغابة، القرار بطبيعة الحال ماشي هو ديال وزارة الداخلية فحسب. ولكن سنساند هذه الجماعة، توجه يعني طلبها للمياه والغابات لكي يكون الاحتلال المؤقت، بالشروط التي تحمي الغابة وتحمي كذلك الساكنة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. السيد النائب، التعقيب في ثواني.

وكمثال على ذلك جماعة باب تازة بإقليم شفشاون، التي تستعمل فضاء فارغا منذ ثلاثين سنة كمطرح عمومي. لذلك نأمل منكم بأن تستجيبوا لهذه الطلبات، من أجل تسييج هذه المطارح ومراقبتها للوقاية من الحرائق التي تقع في فصل الصيف.

وأذكر بأن إقليم شفشاون تكونت مجموعة من ست جماعات لتدبير النفايات الصلبة، من أجل أن يكون لها مطرح مشترك، وبدورها مجموعة د الجماعات قدمت طلبا من أجل الاحتلال المؤقت لهذا الفضاء المستعمل كمطرح للنفايات.

السيد الوزير، إن الشرط الذي يفرض على الجماعات بتعويض هذه الفضاءات بقطعة أرضية ماثلة للقطعة التي ستكون مطرحة للنفايات فهو شرط تعجيزي للجماعات المحلية. السيد الوزير، في إطار منع كوارث الحرائق والمحافظة على البيئة، نطلب منكم مساعدة الجماعات للحصول على رخص الاحتلال المؤقت، من أجل تسييج المطارح ومعالجتها، وقاية للغابة وللسكان من الآثار الوخيمة للمطارح العشوائية. ما هي الإجراءات التي ستتخذونها لحل مشكل الجماعات القروية لتتخلص من النفايات الصلبة في ظروف ملائمة؟ وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد النائب المحترم. الكلمة للسيد الوزير، تفضلوا مشكورين.

السيد محند العنصر، وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد النائب المحترم على طرحه للسؤال. بطبيعة الحال، المشكل ديال النفايات في المدن ولا القرى لا بد أن نعترف أن حنا متأخرين في هاد الباب هذا، يعني راه هذا ماشي سر، ماشي كشف لشيء، أن فعلا قضية المعالجة والمراقبة ديال المطارح والمعالجة ديال النفايات دخلناها شي شوية متأخرين لعدة أسباب، منها ما هو مادي ومنها ما هو ربما لم نهتم كثيرا. ولكن



السيد النائب محمد مبديع:

شكرا السيد الوزير. يمكن السياسة ديال التجميع وديال تنظيم المطارح جهويا أو إقليميا سياسة نحبدها وننخرط فيها، إلا أنها حتى هذا التجميع يجب أن يراعي الشروط البيئية، المحافظة على المجال، على الإنسان، على الحيوان، على الضيعات، حتى نضمن إنجاح هذه العملية. بعض المطارح لم تنجح، يجب أن نستفيد من هذه التجربة.

اليوم كاين مشروع ديال إنشاء مطرح جهوي في مدخل الفقية بنصالح، غير معقول، فين غنديو هاد الفقيه بنصالح ملي نديرو المطرح على 2 كيلومتر عليها؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد النائب المحترم، شكرا لكم. السيد الوزير، هل ستردون على التعقيب؟.

السيد محند العنصر، وزير الداخلية:

لا، غير باش نقول بأن فعلا هادو الاهتمامات اللي قال السيد رئيس الفريق هي كذلك اهتماماتنا، وسنبقى، لأن المسألة هي المحافظة على البيئة، هي المحافظة على مصالح الساكنة، هي إيجاد الملاءمة ما بين الجماعات، لأن نتعرفو أن المدن ما يمكن لهم يكونوا المطارح دياهم إلا خارج المدينة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. السؤال الموالي والأخير بالنسبة لوزارة الداخلية، وهو سؤال عن الوضعية المتردية للمركبات التي تستعمل كسيارات أجرة، للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق التقدم الديمقراطي، فليفضل أحد النواب مشكورا.

السيد النائب الحسين قاسمي:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

السيد الوزير، سؤالنا يهم الوضعية المتردية التي آلت إليها المركبات التي تعمل كسيارات أجرة، أي الطاكسيات، سواء منها تلك التي تتحرك داخل المجال الحضري أو تلك التي تربط بين المدن والقرى. فهذه العربات، السيد الوزير، تعاني من تردي حالتها الميكانيكية، تضعع هيكلها الخارجي، ضعف تجهيزات السلامة بها، تكسب الراكبين بداخلها، مما يزيد من معاناتهم ويعرض أرواحهم للخطر، وهو أمر غير مقبول في مغرب الكرامة الذي نريده. ولهذا نسائلكم السيد الوزير، عن التدابير التي تنوون اتخاذها لإصلاح هذا القطاع وهيكلته، حتى يكون في خدمة مستعملي هذا النوع من وسائل النقل وأرباب السيارات، وأيضا في خدمة التشغيل، احتراماً لمعايير السلامة الطرقية والبيئية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد النائب. تفضلوا السيد الوزير.

السيد محند العنصر، وزير الداخلية:

شكرا السيد النائب المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

بالفعل، هذا الميدان ديال سيارات الأجرة من النوع الأول والثاني، أي الطاكسي الكبير والطاقسي الصغير، طارح مشكل، طارح مشكل لأن الاستغلال ماشي مباشر، كاين مول الرخصة، كاين اللي كاريها، كاين اللي كيسوق السيارة، وهذا اللي تيجعل أن تنوجدو أن عدد من السيارات يعني قديمة جدا وتتجاوز بكثير الوقت دياها.

لكن كانت محاولات منذ 1999، أولا لمراقبات أكثر، بحيث أن ملزمين السيارات كلهم أنهم يدوزوا في الفحص كل 6 شهور، وخصوصا السيارات الصغيرة. ثانيا أن ما تعطاشي الرخصة بالنسبة للسيارات الجديدة إلا لسيارات اللي أقل من خمس سنوات، يعني ما يمكن لهاشي تتجاوز خمس سنوات



النائب السيد أناس الدكالي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، فعلا المجهودات اللي كتنقوم بها الوزارة باش تبدأ في إصلاح القطاع مشكورة، ولكن كتنكلمو على ألف سيارة، الحظيرة ديال السيارات الكبيرة والصغيرة في المغرب هي 80.000 سيارة، واش غننتظرو 80 عام باش نصلحو هاد القطاع؟ اليوم خص واحد النظرة جديدة، نظرة شجاعة لإصلاح هذا القطاع.

حقيقة، اليوم كتنشوفو أن مدن كنعملو فيها الإصلاح ديال القطاع ديال النقل بالحافلات وبالترامواي والطاكسيات ما زال في مستوى متردي، يعني الحالة الميكانيكية، الوسخ في الطاكسيات، شروط السلامة ما كايناش، شروط الحفاظ على البيئة ما كايناش. ثم كذلك النقل بين المدن وفي العالم القروي كذلك متردي وكيمس بالسلامة ديال المواطنين وبالأرواح ديال المواطنين اللي كتنزهق يوميا بفضل هاد الحالة اللي عايشينها.

اليوم المشكل قتلو أنه مشكل قانوني، كاين الرخص كتباع، كتكري، خص يتم تحرير القطاع، نفتحوه للتشغيل على الشباب، اللي باغي يسوق الطاكسي يمشي ياخذ رخصة واللي باغي يدير الربيع نجيدوها له. ثم كذلك خص المحاربة ديال الظاهرة ديال النقل السري اللي كتنافس بشكل غير شرعي هاد النقل المنظم. ثم في العالم القروي خص نشوفو أصناف أخرى، أصناف أخرى ديال النقل. كاين المشكل ديال الأسواق الأسبوعية اللي تيكون فيها واحد الاكتظاظ وذروة، خص يتم الرفع من الرخص ديال النقل المزدوج باش نسدو هاد النقص. ثم، بلد كالمغرب اللي باغي يعتني بالسياحة ما يمكنشي يبقى هاد النقل في هاد المستوى.

الكلمات المفاتيح بالنسبة لنا هي التجديد، تنوع العرض، وتنظيم القطاع السيد الوزير، شكرا.

السيارة ديال الطاكسي الصغير وعشر سنوات للطاقسي الكبير. ولكن هذا ما كيمكنا نديروه إلا مع الجداد، لأن ليس هناك قانون يعني تيحتم على السيارات ديال الأجرة أنها توقف فواحد السن معين.

فدخلنا كذلك عنصر التحفيز، وبدينا في الدار البيضاء، والآن نشرناه لعدد من المدن الكبرى، بحيث أن تنشجعو اللي بدل السيارة، الطاكسي، أنه يمكن لو ياخذ واحد الإعانة حتى ل 5 د المليون ديال السنتم، وهذا مكنا نبدلو واحد الألف ديال السيارات. كاين شرط، وهو أن هاد السيارة اللي غياخذها بماد المساعدة تيخصو 4 سنين على الأقل يستعملها كسيارة أجرة.

لكن لنكن صرحاء، فيما يتعلق بالطاكسيات الكبار ما بين المدن راه كلهم عندهم أكثر من 20 عام. وماشي غير القضية ديال السن، وهو أن راكم كتنشوفوا اشنا هو النوع ديال هاد السيارة، مرسيديس 240، وكاين واحد السوق ديال الغيار، لأن كاين المشكل مرتبط بالعدد ديال الركاب. وحنا الآن راه حنا في مفاوضات حتى مع المصنعين باش يمكن لنا نلقاو واحد النوع ديال السيارة اللي ممكن أنها يكون عليها القبول من مستعملي هذا الصنف من السيارات، باش يمكن لنا ندفعوهم يغيروا النمط ديال العمل، يغيرو حتى يعني هاد الأمور.

واللي بغيت نذكر به بالخصوص، وهو أن هاد الشئ ما يكفيش، لأن راه حنا الآن كندرسو إعادة النظر في قطاع سيارات الأجرة والترخيص لسيارات الأجرة، لأن لا يعقل أنه تكون عندنا في المغرب أكثر من 70.000 سيارة ديال الأجرة، يعني رخصة، في الوقت اللي فرنسا كلها فيها 55.000، يعني بمعنى أن هناك شيء غير طبيعي يجب أن يعاد فيه النظر، ونحن بصدد هاد إعادة هذا النظر، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. تفضلوا أحد النواب للتعقيب.



السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد النائب المحترم. السيد الوزير، الرد على التعقيب في ثوابي.

السيد محند العنصر، وزير الداخلية:

لا، غير باش نشكر السيد النائب، لأن أعفاني من التعقيب وأعطى يعني التعقيبات والعناصر ديال التعقيد ديال الملف، اللي كيجتاج فعلا أنه يدرس شموليا، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

بدوري كنشكركم السيد الوزير على حسن المساهمة ديالكم في هاد الجلسة. ومنتقل إلى القطاع الموالي، وهو قطاع الفلاحة والصيد البحري، عدد الأسئلة خمسة. السؤال الأول عن إحداث قرى للصيد ببعض الشواطئ البحرية، للسيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، فليفضل أحد النواب مشكورا.

النائب السيد بولون السالك:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواتي إخواني النواب المحترمون،

تتوفر بلادنا على مساحات شاسعة من الشواطئ البحرية تتجاوز 3000 كيلومتر، وتزخر بثروات سمكية هائلة. إلا أنها تتطلب التنظيم وحسن التدبير، بما في ذلك بناء عدة قرى للصيد البحري، من أجل الاستغلال الأفضل والمنتج لثرواتنا البحرية وإنعاش الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة المعنية.

السيد الوزير، هل لوزارتكم إستراتيجية محددة وواضحة لبناء هذه القرى انطلاقا من برنامج محدد، وما هي التدابير المتخذة لجعل قرى الصيد هذه مجهزة تجهيزا كفيلا يجعلها في المستوى المطلوب؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. تفضلوا السيد الوزير مشكورين.

السيد عزيز أخنوش، وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

كنتقوم الوزارة بعدة مجهودات لتنمية الصيد التقليدي عبر إحداث القرى ديال الصيادين، وهادي واحد العدد ديال السنين طلقت الوزارة برنامج وطني لإعداد المناطق الساحلية، كيههدف إلى إنجاز البنية التحتية اللازمة لممارسة نشاط الصيد وتحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية ديال الصيادين وإحداث أقطاب صغرى للتنمية مدرة للدخل. لحد الآن بلغ الحجم ديال الاستثمار في هاذ المشاريع مليارين و 200 مليون ديال الدرهم.

ومنذ الانطلاقة ديال الإستراتيجية ديال Halieutis سنة 2009 عرفت الوتيرة ديال الإنجاز ارتفاعا ملحوظا، بحيث فقط من هاد الفترة لآن تم الاستثمار ديال مليار و 225 مليون ديال الدرهم، تم الإنجاز ديال 22 موقع، وتوجد 7 ديال المواقع أخرى في طور الإنجاز، موزعة: فيها سبعة في المنطقة الشمالية المتوسطية، سبعة في المنطقة الأطلسية الشمالية، خمسة في المنطقة الأطلسية الوسطى و 10 في المنطقة الأطلسية الجنوبية.

كما أنه في إطار الحساب ديال تحدي الألفية، اللي كتوجد في طور الإنجاز، واللي غتغطي الانطلاقة ديالو إن شاء الله على الأكثر من دبا سنة، هو 11 نقطة ديال التفريغ، ويرتقب كذلك إحداث 15 موقع جديد خلال الفترة ما بين 2012 و 2016، أي بمعدل 2 ولا 3 د المواقع سنويا. وغادي تعطى الانطلاقة قريبا لإنجاز الدراسات ديال هاد المواقع ب 15 لتحديدها، باش ندرسو الآثار الاقتصادية والبيئية، واللي كنتتوقعو أن تنتهي مع الأواخر ديال سنة 2012، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:



شكرا، يعني عادة فيما يخص التسيير ديال هاد النقط ديال الصيد اللي جات في جل الشواطئ ديال المغرب، كتعطي يعني فيها 2 ديال القسمات، واحد القسمة اللي كتسيرها المكتب الوطني ديال الصيد البحري اللي فيه les halles de poissons، لأنه الهدف هو تقريب يعني السوق للفاعلين في القطاع. وكاين القضية ديال المسائل اللي هما يعني دوك les infrastructures اللي كيمشيوا معه، هادوك كيتعطاوا ل les cooperatives، أولا للجمعيات اللي كيشغلوا في هذا الميدان.

فالمناطق الجنوبية، تم الاتفاق يعني بين l'agence du sud وبين يعني l'office ديال المكتب الوطني للصيد البحري بأنه في هاد المناطق غادي يكون واحد التسيير وتكون المسؤولية تابعة للمكتب الوطني للصيد البحري، اللي غادي تكري هادوك المحلات للصيادين، ولكن غادي تتكلف بالإنجاز، يعني باش هي تتكلف بالضوء وتتكلف بال gardiennage وتتكلف بالمسائل باش يشتغلوا إن شاء الله في أقرب وقت. إذن، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. السؤال الموالي عن وضعية الفلاح الصغير في ظل مخطط المغرب الأخضر، للسيدة والسادة النواب المحترمين من فريق العدالة والتنمية، فليفضل أحد النواب مشكورا.

النائب السيد عبد الله أكفاس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

حضرات السيدات والسادة النواب المحترمين،

شكرا للسيد الوزير. التعقيب للسيد النائب المحترم، تفضلوا.

النائب السيد بولون السالك:

شكرا السيد الوزير على الإيضاحات على هاد الجهود اللي قامت بها الوزارة واللي كتعد لها. ولكن أ السيد الوزير هاد القرى ديال الصيد متواجدة بكثرة في المنطقة الجنوبية، وهاد قرى الصيد موجودة، جاهزة، والوزارة خسرت فيها واحد العدد ديال الأموال ووصلت ليها الماء والإنارة وواحد العدد، ولكن جل هاد قرى الصيد فارغة، ما تقسمتش على الناس، على الصيادة اللي خصهم يستفدوا من هاد القرى. وهاد الإشكالية السيد الوزير خصكم تلقوا لها الحل، لأنه هاد المنطقة الجنوبية واحد العدد، ما يكونش بحال واحد العدد ديال دور السكني اللي بناتهم وزارة السكني وخلاقم، بحال المناطق الجنوبية اللي هادي 20 عام ما تفرقوش، وبالخصوص في طانطان اللي ما تفرقوش ودبا كيتلاشاو.

وبالمناسبة، وهاد الشي ديال التأهيل ديال الصيد البحري، كنتساءلو السيد الوزير على ما آل إليه الاعتماد اللي مرصود للميناء ديال طانطان، اللي هادي سنتين ولا ثلاثة اللي ترصد لها واحد المبلغ كبير وباقي المشروع ديال التوسيع ديال الميناء ما تدار فيه حتى شي حاجة. وبغينناك أ السيد الوزير هو أنكم تكتفوا الجهود في إنشاء واحد العدد زائد ديال قرى الصيد، باش يستفدوا هاد الصيادة اللي كيعيشوا في واحد ظرفية سيئة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد النائب المحترم. تفضلوا السيد الوزير للرد عن التعقيب مشكورين.

السيد عزيز أخنوش، وزير الفلاحة والصيد البحري:



- كايين كذلك، الوزارة اهتمت بالإنعاش ديال المنتوجات المحلية والتطوير ديالها عبر الترميز للرفع من قيمتها التجارية.
- كذلك، تم إيلاء الفلاحين الصغار عناية خاصة عند مراجعة نظام التحفيزات ديال صندوق التنمية الفلاحية. ملي كتعطى 70% هنا ولا 80% الفلاح الصغير كتعطاه 100%، بحال مثلا في السقي الموضوعي، في الغرس ديال الزيتون كتعطاه 6000 درهم للهكتار إيلا كان في المنطقة المسقية و3500 درهم للهكتار إيلا كان في المناطق البورية. كايين الرفع من الإعانة المخصصة للبذور ديال الحبوب. كايين منح إعانات تفضيلية خاصة بالاقتناء ديال الآلات الفلاحية. كل هذه تشجيعات مهمة يعني مبرجة لصالح الفلاح الصغير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. وأعطي الكلمة لأحد نواب العدالة للتعقيب.

النائب السيد مبارك النوحي:

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

السيد الوزير المحترم، نشكركم على الجهود التي تبذلونها من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي ومن أجل تنزيل برامج مخطط "المغرب الأخضر" على أرض الواقع، بدعامتيه: الفلاحة التضامنية والفلاحة العصرية.

لكن السيد الوزير، رغم يعني مساهمة الفلاحة التضامنية وإنتاجيتها التي تعادل 80%، ورغم الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في محاربة الفقر والهشاشة في العالم القروي، بالإضافة إلى الرفع من قيمة وجودة المنتوجات المحلية، فإنها لم تحظ بنفس

في إطار "المخطط الأخضر" الذي تنهجه الوزارة، تبقى الدعامة الثانية لمساعدة الفلاح الصغير، اللي هي الفلاحة التضامنية، تبقى هي الأكثر معاناة وأحوج إلى الدعم. لذا نسألكم السيد الوزير: ما هي الإجراءات والتدابير المتخذة من أجل دعم الفلاح الصغير في هذا المضمار؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للسيد الوزير، تفضلوا.

السيد عزيز أخنوش، وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يعني مخطط المغرب الأخضر جاب بعدة آليات كتهم الفلاحة الصغار:

- أولا كايين التجميع، لمعالجة مشكل ديال التفتيت المفرط ديال الأراضي. لحد الآن تم التوقيع على 92 اتفاقية كتهم أزيد من 120 ألف فلاح، باستثمار كيناهز 18 مليار ديال الدرهم، وتوجد الآن 25 اتفاقية في مراحل الإعداد النهائية، كتهم 88 ألف فلاح. لأنه التجميع غادي يعاون الفلاحة الصغار باش يتنظموا ويكون عندهم الآليات باش يمكن لهم يشتغلوا في المستقبل.

- كايين النقطة الثانية، هي التكتيف ديال الإنتاج والتحويل إلى زراعة مبرحة، هادي الفلاحة التضامنية، باش يخرج من هاديك الزراعة اليوم اللي ما كتعطيهمش المستوى د المرودية ويمشي لواحد الزراعة أخرى. هنا تم الانطلاق ديال 224 مشروع لفائدة 400 ألف فلاح، وغادي تعرف سنة 2012 انطلاق ديال 101 مشروع لفائدة 80 ألف فلاح.



إلا فلاحه تضامنية، اللي فيها مشاريع مندجة واستثمارات هائلة اللي كتقوم بها الدولة لتحسين الدخل، وكذلك باش نحاربو الفقر من الأساس دياله منين كيحي. فكيتظهر لي بأنه الإشكالية اللي طرحتي ديال الولوج لماء السقي، الحكومة جابت برنامج باش نحافظو على هاد الماء، جابت برنامج، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير، شكرا، انتهى الوقت. نمر إلى السؤال الموالي، حول دعم الفلاح المغربي وإعفاءه من الديون المترتبة عليه، للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق التجمع الوطني للأحرار، فليفضل أحد النواب مشكورا.

النائب السيد أحمد فضلي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أمام سنة فلاحية صعبة بصمتها موجة الصقيع وحالة من الجفاف رغم التساقطات المطرية الأخيرة، لا زال معظم الفلاحين المغاربة ينتظرون الإجراءات والتدابير الاستعجالية حول غلاء الأعلاف والأسمدة ومياه السقي وتراجع أئمة المواشي وضعف المنتج الفلاحي من حبوب وشمندر، وبالتالي تفادي إقبال كاهلهم بالديون المترتبة عليهم تجاه المؤسسات البنكية، وخصوصا القرض الفلاحي وماء السقي، ومؤخرا غلاء مادة حيوية وهي الكازوال السيد الوزير، وما أدراك ما الكازوال وأنت ابن منطقة فلاحية.

بناء عليه، نسائلكم السيد الوزير المحترم: هل من دعم خصصته الحكومة لفائدة الفلاح المغربي لتجاوز محنته برسم السنة الفلاحية الصعبة، وهل من مقاربة تروم إعفاءه من الديون المترتبة عليه؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الاهتمام الذي تولونه للفلاحة العصرية، الشيء الذي أثر سلبا على الفلاح الصغير.

ومن بين المشاكل التي يعاني منها الفلاح الصغير، الولوج إلى ماء السقي. ففناذ الفرشة المائية، السيد الوزير، نتيجة الاستغلال الغير معقلن للمياه الجوفية، فهذا الاستغلال الغير معقلن يعني أثر سلبا على مجموعة من المناطق. وهنا أسوق مثالا على جماعة الأودية، أي الجماعة القروية للأودية بعمالة مراكش، فهذه الجماعة تعيش اليوم ويعيش فلاحوها يعني وضعية مزرية بسبب نفاذ الفرشة المائية. إضافة إلى صعوبة الحصول الدعم الذي تقدمه الدولة في إطار برنامج التشجيع على السقي بالتنقيط وما يشوبه من محسوبة وزبونية. بالإضافة إلى صعوبة الحصول على القروض.

السيد الوزير المحترم، هذه الأيام تفاجأ الفلاحون بإشعارات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، انتهى الوقت. أعطي الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد عزيز أخنوش، وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس،

السيد النائب المحترم، لا بد ما نقولو بأنه الاهتمامات ديال مخطط "المغرب الأخضر" راها كتمشي في الأولوية لصالح الفلاح الصغير، وبأنه راه الفلاح الكبير راه عندو البرامج ديالو وقاد على نفسو باش يدير الاستثمارات. وجميع الاستثمارات، وهاذي لأول مرة، أولا يعني في التاريخ ديال بلادنا، أنه عملنا واحد الفلاحة بجوج ديال الركائز باش نركزو على الفلاحة التضامنية ونعطيو إمكانيات لهاد الفلاح الصغير باش يخدم، ما يمكنش نقولو بأنه ما كيتعملش. حنا، كنت في الحسيمة وكنت في زاكورة، وغادي نمشيو غدا لأزوال، كل هذه المناطق ما فيها



شكرا السيد الرئيس،

وشكرا على جوابكم السيد الوزير. حقيقة أن الفلاحة في بلادنا تعرف عراقيل متعددة، خصوصا وأن الموسم الفلاحي الذي ودعناه كان موسما قاسيا، مما أثر سلبا على المنتج الفلاحي. وهنا السيد الرئيس، السيد الوزير، أعطي مثلا حيا في هذا الموضوع، ألا وهو إقليم شيشاوة، ذلك الإقليم الذي دائما يدعى الإقليم المنسي، علما أن إقليم شيشاوة، السيد الرئيس، إقليم فلاحي بامتياز ولا يعرف أهاليه إلا الفلاحة، وهنا نذكر بصفة خاصة دائرة امتوكة قيادة دمسيرة التي تعرف كثافة مهمة من السكان.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

كل هاته المناطق السالفة الذكر لا تعرف الفلاح الصغير، بل تعرف الفلاح الفقير، والكل يعرف هذا، علما أنها تعاني من قساوة الطبيعة وقلة المياه وضعف التجهيز والإمكانات وعدم تمكنهم من الحصول على القرض وقلة السواقي، التي تعتبر أساسا في فلاحتهم، إضافة إلى الديون المتراكمة عليهم وعدم قدرتهم على مواجهتها، وعلى رأسها طبعا القرض الفلاحي.

ومن ثم السيد الرئيس، نطلب من السيد الوزير إعفاء الفلاح الصغير من الديون المترتبة عليه وتسهيل القرض، وتمكينه من الآليات والتجهيزات، وتحسين وضعيتهم المالية بخلق صندوق خاص بالفلاح الصغير لضمان استقراره.

وبهذه المناسبة، نحبي هاذ الناس هاذو على تشبثهم وبقائهم في أرضهم، إضافة إلى مناطق أخرى التي لم تذكر.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إن التجمع الوطني للأحرار يجيي بحرارة كل الفلاحين المغاربة على صبرهم وتحملهم كل الصعاب التي واجهتهم هذه

شكرا لكم. الكلمة للسيد الوزير، تفضلوا مشكورين.

السيد عزيز أخنوش، وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

أولا، اتخذت الدولة مع مجموعة القرض الفلاحي واحد العدد ديال التداير للتخفيف من العبء ديال المديونية د الفلاحين، فيها الاستثمار في عملية إعادة الهيكلة ديال الدين اللي انطلقت منذ ماي 2011 باش الناس اللي غادي يتسمح لهم في حقهم غيسمح لهم، وداك الشي اللي بقى عندهم 15 عام باش يعاودوا يخلصوه، كاين إعادة تمويل الفلاحين المنخرطين في إعادة الجدولة، وكاين إعادة تمويل الفلاحين المستفيدين من الإعفاءات، قبل ملي كتكون الإعفاءات وكتكون إعادة ديال الجدولة هادوك الفلاحة ما كيقاوش يعطيهم الكريديات باش يعاودوا يرجعوا، هاد الناس كلهم عاود دخلناهم ل circuit ومع الناس ديال القرض الفلاحي باش يكون عندهم الإمكانية ياخذوا كذلك واحد القرض، وهاد العملية راه لا زالت مستمرة إلى غاية 30 يونيو 2013. كما أنه القرض الفلاحي جاب واحد المبلغ ديال مليار ديال الدرهم باش يتابع، نظرا للحالة المتوسطة الفلاحية ديالنا هاد السنة، باش اعطى واحد العرض ديال منتجات جديدة لتغطية الحاجيات اللي كتهم المزروعات الربيعية، وصيانة المغروسات كذلك السلف ديال الغرس، وكذلك الحفاظ على القطيع وتنمية السلف ديال الكسبية، تعطى واحد السلف باش داك الشي اللي ما قدرش اللي عطات الدولة واللي غادي ياخذ هو باش يمكن حتى هو يتسلف فيه الفلاح باش يتبع الكسبية ديالو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة لأحد النواب بفريق التجمع الوطني

للأحرار، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد عبد الصمد أكداش:



السيد الوزير، الواقع العملي على مستوى التحفيظ العقاري يمتاز بالبطء والتعقيد بالرغم من صدور القانون ديال 14.07. لذا نسائلكم السيد الوزير: ما هي طبيعة تصوراتكم لتدبير هذا الورش الهام، وما هي رؤيتكم الشمولية لتفكيك أهم الإشكالات المتعلقة بهذا القانون؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد النائب المحترم. تفضلوا السيد الوزير.

السيد عزيز أخنوش، وزير الفلاحة والصيد البحري:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

من أهم المقتضيات الجديدة التي جاء بها هاذ القانون هو تسريع وتبسيط الإجراءات المسطرية، وبالتالي تقليص الآجال، حيث من المرتقب أن تمر من أكثر من 24 شهر في السابق إلى حوالي 11 شهر الآن، كإين الحد من آثار ديال التقييدات الاحتياطية والتعرضات على مسطرة التحفيظ والمعاقبة على كل من يتقدم بها عن سوء نية أو كيد.

ومن أجل تفعيل هذا القانون، اتخذت الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية واحد العدد ديال التدابير، منها تدابير لوجستية ومكتبية لتوفير المطبوعات والآليات والملاءمة دياها مع المستجدات؛ إصدار دوريات ومذكرات للمحافظين على الأملاك العقارية لشرح المضامين ديال المقتضيات الجديدة؛ كذلك عقد اجتماعات ولقاءات مع المحافظين في الموضوع؛ وتنظيم ندوة مشتركة مع المحكمة ديال النقض حضرها القضاة والمحافظون وبعض المهنيين؛ وكذلك تفعيل توصيات هاذ الندوة عبر تنظيم لقاءات ببعض محاكم الاستئناف، التي همت لحد الآن المحكمة ديال الاستئناف ديال طنجة والدار البيضاء.

السيد رئيس الجلسة:

السنة. إضافة، السيد الوزير، إن حزب التجمع الوطني للأحرار ليس لدينا أي شك أنكم قادرون، بتجربتكم وخبرتكم الواسعة في هذا المجال، على حل كل المشاكل التي يعانها القطاع الفلاحي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد النائب المحترم. أعطي الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد عزيز أخنوش، وزير الفلاحة والصيد البحري:

مع الأسف أنه ما جاش في السؤال دياي بأنه كإين محطة ديال شيشاوة التي هي محطة جد مهمة، التي كان يمكن لي نجيب واحد العدد ديال المعلومات على الاستثمارات التي هي كتعمل الآن والتي هي مبرجة في هاذ الإقليم العزيز.

على أي، التي يمكن نقول أنه كذلك القرض الفلاحي قرر باش يؤجل تسديد المستحقات ديال القروض بسنة 2012 حتى 2013، كاع الفلاحة التي عندهم يعني صعوبات لأنه كإين إشكالية ديال السنة الفلاحية التي هي صعبة غادي يمكن لهم يعطلوا يعني التسديد ديال المستحقات دياهم حتى لسنة 2013، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. السؤال الموالي عن الإشكاليات التي يطرحها القانون رقم 14.07 الخاص بالتحفيظ العقاري، للسيدات والسادة النواب المحترمين عن فريق الاتحاد الدستوري، فليفضل أحد النواب مشكورا، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد المصطفى الجاري:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،



الإطار ديال التحديد يعني ما تكونش فيه إشكالات اللي خلقها هاد القانون هذا.

السيد الوزير، المحافظة العقارية كشتغل بالمبدأ ديال يعني الأولوية فيما يخص ورود الطلبات، وهاد الفصل هذا خلق إشكالات كبيرة. نساءلكم السيد الوزير فيما يخص كل ما يتعلق بالاستثمار، قانون التحفيظ العقاري أو العقار بصفة عامة كيلعب دور كبير فيما يخص الاستثمارات وفيما يخص تحسين هاد المناخ ديال الأعمال، إذن كيف لقانون خرج مشوها أو خرج ببعض الثغرات أن يساهم في ما يخص المسائل ديال الاستثمار؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد عزيز أخنوش، وزير الفلاحة والصيد البحري:

هو هاد القانون يالله بدات فيه البداية ديال العمل دياله، لأنه خرج في الجريدة الرسمية في 24 نوفمبر 2011، خرجت بعض الإشكالات، حنا متفقين أن خرجت بعض الإشكالات فيها تخوف وتردد بعض التقنيين الطبوغرافيين العاملين بمختلف المصالح ديال الوكالة، لأن كيقول لك هاد إنجاز العملية ديال التحديد والمراقبة الميدانية، الفصل 19 وما يليه، مع العلم أن عدد هاد التقنيين كيلغ 839 تقني، يعني ما يناهز 17% من مجموع المستخدمين. ونتج عن هاد الوضعية تأخير على مستوى إنجاز برامج عمليات التحديد، وهاد الشي فعلا أثر سلبيا.

ولكن الحكومة راه جات بواحد القانون جديد لتجاوز هاد الوضعية، وتوضع واحد مشروع قانون ديال 12.57 باش نحاولو نصححو، ونحن نعرف أنه سيكون نقاش، لأنه يجب أن يكونوا توازنات إن شاء الله في هاد الميدان.

شكرا للسيد الوزير. أعطي الكلمة للسيد النائب المحترم للتعقيب، تفضلوا.

النائب السيد المصطفى الجاري:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير. كما لا يخفى عليكم أن العقار يلعب دورا مهما في الدارة الاقتصادية بصفة عامة، وما يخفاش عليكم الدور الكبير اللي كيلعبو التحفيظ العقاري في إطار استقرار المعاملات.

السيد الوزير، في ما يخص أسباب النزول ديال هاد التساؤل هو يعني الاختلالات اللي جاء بها القانون ديال 14.07، وخاصة الفصل 19 منه، والذي يتحدث عن عملية تحديد، هاد الفصل هذا، السيد الوزير، يعني ترك واحد إشكالات كبيرة، واللي تبينت أثناء التطبيق العملي لهاد المقترحات الجديدة.

يكفي نقول لكم، السيد الوزير، الأهمية ديال التحديد، أنه التحديد كيلعب دور كبير في ما يخص مسطرة التحفيظ، فيما يخص المساطر الخاصة، فيما يخص العمليات اللاحقة اللي كتجي من بعد تأسيس الرسم العقاري، من تجزئة وتقسيم ونظام الملكية المشتركة وتأييم يعني دوك الرسوم العقارية مع الواقع. يكفي نقول لكم السيد الوزير بأن نمو عمليات ديال التحديد تقريبا تعرف واحد 10% سنويا، خلال سنة 2011 عمليات التحديد عرفت تقريبا 43 ألف عملية فيما يخص مسطرة التحفيظ وتقريبا 187.641 عملية فيما يخص العمليات اللاحقة اللي كتجي على تأسيس الرسم العقاري.

الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية كشتغل تقريبا السيد الوزير عدد كبير من التقنيين ومن المهندسين المساحيين، اللي المفروض أنهم يتكاملوا بعضياتهم، باش يمكن لنا نخرجو هاد



الشعارات المرفوعة من طرف الحكومة، كالشفافية والمحاسبة والحكامة الجيدة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للسيد الوزير.

السيد عزيز أخنوش، وزير الفلاحة والصيد البحري:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أود الإشارة أن المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية كوضع في كل بداية ديال السنة واحد البرنامج ديال المراقبة ديال جودة عوامل الإنتاج، طبقا لواحد الدورية اللي موقعة في الوزارة. وكتنص هاذ الدورية على تكثيف المراقبة للبذور والأسمدة والمبيدات طوال الموسم، وكيمكن تلخيص ديال هاذ التدخلات على الشكل التالي: أخذ العينات قصد التحليل ديا لها للتأكد من جودتها؛ الإثبات المباشر للمخالفات؛ وإجراءات تحفظية، يعني يمكن يمشيوا حتى للحجز ولا الإيقاف ديال البيع.

على سبيل المثال، قامت المصالح الخارجية لهذا المكتب خلال الموسم ديال 2010-2011 بأخذ 2358 عينة من هاذ المواد وأنجزت 157 محضر مخالفة مباشرة تتعلق بملصقات ولا بالأوزان ديال هاذ المواد. وتبين من خلال التحليل ديال هاذ العينات أن 122 منها، أي ما يناهز 5.6% ما كتطابق مع مقتضيات القوانين والمواصفات الجاري بها العمل، وبالخصوص المدة ديال صلاحية المواد الكيماوية والمبيدات، لا تنص مقتضيات الإطار القانوني والتنظيمي الذي ينظم إنتاج وتسويق هاذ المواد على ضرورة وضع تاريخ انتهاء الصلاحية، هذا يمكن له يتصحح إن شاء الله في المستقبل.

السيد رئيس الجلسة:

الهدف أنه الآن، اللي كان صعب وهو أنه كنا خدامين بالظهير ديال 1913، وحنا الآن عندنا قانون، وقانون د الامتياز، باش نسهلو ونحصنو المناخ. كيبقى القضية ديال التنزيل ديواله والإشكالية ديوالو، فغادي يكون واحد النقاش إن شاء الله وحوار باش نزيدو بالقطاع الخاص وبالتقنيين الطبوغرافيين، الكل يعمل باش نزيدو في هاد القضية ديال les titrisations إن شاء الله ديال الأراضي ديالنا، اللي غادي تكون رافعة ديال التنمية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. نمر إلى السؤال الموالي عن غلاء أئمة الأدوية والمبيدات الفلاحية، للسيدات والسادة النواب عن فريق الأصالة والمعاصرة، فليتفضل أحد النواب مشكورا، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد محمد بوغلام:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة البرلمانيون، السيدات البرلمانيات،

السيد الوزير، في إطار تحسين مردودية المنتوجات الفلاحية، سواء كانت نباتية أو حيوانية، وبالأخص الأشجار المثمرة، لا يخفى عليكم، السيد الوزير، أهمية المواد الكيماوية والأسمدة والأدوية وكذا المبيدات الفلاحية على مدار السنة. لكن ما يلاحظ أن هذه المواد المستعملة لا تخضع للمراقبة الكافية، وخصوصا ما يخص الأئمة وتاريخ انتهاء الصلاحية، حيث لا تكتب على الأدوية، وأماكن البيع، والأشخاص الذين يمارسون البيع، مما يفتح شهية المضارين في هذا الصدد خارج الوطن وداخله. وهذا، السيد الوزير، مع الأسف سيفقد مصداقية



السيد عزيز أخنوش، وزير الفلاحة والصيد البحري:

بعض المواد اللي ذكرها السيد النائب ما بقاتش كتسوق، ولكن على أي حنا كتعرف بأنه هاذ المهمة ديال المطابقة وديال le contrôle هي ديال l'ONSSA، ديال المكتب الوطني، ولا بد أنه يتابعوا الأشغال ديالهم. كيظهر لي بأنه باش 5% تطلع non conforme إذن أولا كاينة مراقبة، ثانيا كاينة إشكالية، وثالثا أنه هذا يعني واحد secteur de négociant يعني ديال البيع والشراء، غير هو خصو يتقن أكثر ويخرجوا له قوانينه، وهذا إن شاء الله ما سنتطرق إليه عما قريب إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة. ونمر إلى القطاع الموالي، وهو قطاع الصحة، ويضم أربعة أسئلة. السؤال الأول عن تدهور الظروف الصحية بجهة مراكش، للسيد النائب المحترم عن المجموعة النيابية لتحالف الوسط الاجتماعي، فليفضل مشكورا.

النائب السيد عبد الغني جناح:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات النائبات والسادة النواب المحترمون،

السيد الوزير، يعرف القطاع الصحي بإقليم شيشاوة تدهورا مخيفا وضعفا في التجهيزات الطبية والأساسية والإمكانات البشرية وقلة الأدوية وتوفير الأطر الطبية المؤهلة. وقد عرفت المنطقة أخيرا وبالذات بدوار سراغوت بجماعة الزوية النحلية حالة وفاة طفل في ربيع الثاني في أحد مستشفيات مراكش جراء تعرضه للسعة عقرب سامة، الذي كان من الممكن إنقاذه لو قدمت له الإسعافات اللازمة فور وصوله إلى مستوصف البرج بجماعة الزاوية نحلية، لتضاف هذه الحالة الحالة السابقة

شكرا لكم. تعقيب للسيد النائب المحترم.

النائب السيد محمد بوغلام:

شكرا السيد الرئيس،

طبعا لا أخفي أن ليس هناك ترسانة ديال القوانين اللي كنتنظم هاذ الميدان هذا، ولكن المشكل هو التنزيل ديالها. وبمقتضى الحكامة والمسئولية يجب تنزيلها.

كاين المسألة الثانية هي في هاذ المجال هذا، يعتبر هاذ المجال خزان للشغل، إيلا تنظم راه هو خزان للشغل، لأن هناك جحافل من التقنيين اللي كيتخرجوا من المعاهد الفلاحية، مع الأسف ما كيلقاوش المكان فين يشتغلوا، ثم أنه كيفوت على الدولة واحد المجموعة من المداخل، مداخل مهمة، إيلا تنظم هاذ الميدان.

وكذلك الأماكن ديال البيع، إيلا لاحظتوا حتى الأسواق، الأسواق كتنلقوا فين كيتباع المبيدات، ولاحظوا أن غير الحمد لله ما عندناش الإرهاب في البلاد، وأما راه D6 والكارايطي راه كيقتلوا غير باللمس، غير باللمس راه كيقتلوا، وكتباع في السوق. ثم كاين كذلك، بمقتضى الشفافية والحكامة يجب تنظيم أماكن البيع، الدواء D6 كيتباع في droguerie، كل شي كيعرف هاذ الشيء، كيتباع عند مول الزيدة ومول الخبز. إذن، أنا أتكلم على الفلاحة الصغار وليس الفلاحة الكبار اللي قال السيد الوزير أنهم قادين بشغلهم، هادو الفلاحة الصغار راه كيشريوا المبيد من عند droguerie ليس فيه لا تاريخ انتهاء الصلاحية ولا الثمن.

إضافة إلى هذا، باش يرشو هاد المبيد مع الأسف اعطينا لهم واحد الشيء مهم هنا، بالأخص ما كاينش الكهرياء، زدناها في الفاتورة ديال المحروقات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد النائب. السيد الوزير، الرد على التعقيب.



السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. تفضلوا السيد النائب المحترم
للتعقيب.

النائب السيد عبد الغني جناح:

شكرا السيد الوزير،

نظرا لما تعانيه المرأة القروية الحامل فور بلوغها موعد
الوضع من متاعب ومحن وصعوبة التنقل لمستشفيات شيشاوة
ومراكش، وقلة المواصلات نظرا لصعوبة تضاريس المنطقة، وتجنبنا
لكل المخاطر المترتبة عن التأخر في الالتحاق بالمستشفى، نطلب
من السيد الوزير إحداث دور للولادة بالمناطق الأكثر كثافة
للسكان، وخاصة بالمستوصفات المركزية بكل من سبت جماعة
مزوضة التي يتكون سكانها من 20.000 نسمة، ومغوسة
بجماعة أداسيل 25.000 نسمة. كما نطلب إعادة النظر في
تجهيزات مستشفى شيشاوة، وتزويده ببعض التخصصات كطب
العظام وجراحة العيون وطب القلب والشرين، وتجهيز وتوفير
الأدوية اللازمة والموارد البشرية لمستشفى إمنتانوت ومستوصفات
سكساوة، أدويران، البرج بجماعة الزاوية النحلية وإكار ن علا
والمستوصف المركزي بسبت أمزوضة وبوزوكة بجماعة أمزوضة
وفروكة، وتحسين ظروف خدمات حد مجاط والعمل بطريقة
المداومة لتلبية حاجيات الوافدين إليه في أي وقت، ومستوصف
أسيف المال والمستوصف المركزي بمغوسة بجماعة أداسيل
وإمنتانوت.

وعلى ذكر هذين الأخيرين، نود من السيد الوزير
توضيحات إضافية حول بطاقة ال"راميد"، حيث تعرض أخيرا
أشخاص من ساكنة المنطقة لحادثة سير نقلوا على إثرها إلى
مستشفى ابن طفيل بمراكش وتم علاجهم، وطلب منهم الإدلاء
بشهادة الاحتياج بعد أن تعذر عليهم أداء مبلغ الفاتورة، فتوجهوا

بالمستوصف المركزي بحد مجاط، وتنطلق بذلك فصول معاناة
السكنة القروية في مثل هذه الحالات.

لذا نتساءل، السيد الوزير، حول الإجراءات المستقبلية
قصد التحرك على توفير الإمكانيات والوسائل الضرورية لضمان
حق المواطن في العلاج في أحسن الظروف؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للسيد الوزير، تفضلوا مشكورين.

السيد الحسين الوردي، وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

السيد النائب المحترم، فأولا أنا لا أعارض ما جاء في
سؤالكم من إشارة للمشاكل التي تعرفها جهة مراكش والمناطق
النائية المحيطة بها عموما، وهي مشاكل اللي الوزارة كتحمّل واحد
الجزء كبير منها من المسؤولية، وهي مشاكل كذلك يتسبب فيها
أحيانا السكن البعيد عن المستوصفات والمستشفيات الكبرى
وصعوبة التضاريس بالمناطق الجبلية كما جاء في طرحكم. مما
يدفع إلى ضرورة إيجاد حلول ناجعة، عبر تضافر جهود جميع
القطاعات المعنية.

أما فيما يتعلق بجهة مراكش، ولتجاوز الظروف الصحية
الصعبة لهذه المنطقة، فأفيدكم علما أنه في إطار التعاون الثنائي
والمتعدد الأطراف، تم توقيع اتفاقية شراكة، وتجمع بين كل من
المديرية العامة للجماعات المحلية وولاية جهة مراكش تانسيفت
الحوز ووزارة الصحة طبعاً. سينصب المجهود الاستثماري للوزارة
بجميع أقاليم الجهة على إنجاز عدة مشاريع تبلغ تكلفتها الإجمالية
450 مليون درهم. وإقليم شيشاوة بوحدو غياخذ منها 40
مليون درهم لاقتناء أربع سيارات للإسعاف، أربع وحدات
متنقلة، بالإضافة إلى 13 مشروع تم المؤسسات الصحية،
وشكرا.



علاش ما تبناتش، واش ما كاينيش الفلوس، واش كاينين وما تخدماتش القضية؟ بغينا نجلسو، وحنا تنواعدوكم أنه غادي نجيو عندكم في 10 أيام حتى ل 15 يوم، جميع هاد المشاكل اللي ثرت أ السيد النائب المحترم باش غندرسوهم معكم في عين المكان، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. السؤال الموالي وهو آني، حول مشاركة الوفد المغربي في أشغال الدورة الخامسة والستين لمنظمة الصحة العالمية، للسيدات والسادة النواب عن فريق الأصالة والمعاصرة، فليفضل أحد النواب مشكورا.

النائب السيد رشيد التامك:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

تداولت، السيد الوزير، أغلبية الصحف والمجلات الوطنية الحيات والظروف التي كانت سائدة في وزارتك حول مشكل التمثيلية التي صاحبت تهيئكم للمشاركة في أشغال منظمة الصحة العالمية في دورتها الخامسة والستين. نسائلكم السيد الوزير، وأنتم ممثلون لحكومة سياسية هناك إجماع على ديمقراطية ولادتها، أن تحيطونا بتوضيحات حول ما راج من صراع في اختيار هذه التمثيلية، إذ أنه أمر مهم بالنسبة لنا نحن في فريق الأصالة والمعاصرة، خصوصا وأن الأمر يتعلق بوجه المغرب في أحد التنظيمات الدولية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للسيد الوزير.

السيد الحسين الوردي، وزير الصحة:

السيد الرئيس المحترم،

حول السلطات المحلية قصد الحصول عليها فقبول طلبهم بالرفض، بدعوى أنهم مسجلون لنيل بطاقة ال"راميد".

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد النائب المحترم، شكرا لكم. الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الحسين الوردي، وزير الصحة:

شكرا للتعقيب. أولا أنا كنظن في السياسة وفي المنهجية ديال الوزارة كاينين ثلاثة ديال المراحل اللي اتفقنا عليها، المرحلة الأولى، هاد الشي كل شي اللي قلتي أنا متفق عليهم، وليني هاد الشي خصو العلاج بالتدرج:

المرحلة الأولى هي قمنا بها لمراكش تانسيفت الحوز، ومع جميع الجماعات اللي ذكرتهم، حنا كنوجدو واحد الأرضية للسياسة الصحية في الجهة، وتمشيو للناس المهنيين والمنتخبين، يا للأسف ما كنتيش حاضر معنا، اللي تتذاكرو على هاد المنهجية.

من بعد رجعنا للوزارة، اللي قمنا عاود ثاني كملنا التشخيص ديالنا ديال الحالة، وليني ماشي غير نشخصو يعني الأصابع على النقط السوداء، وإنما اقتراحات عملية لتصحيح الوضع كما قلتي.

دبا وصلنا للمرحلة الثالثة، اللي كنظن ما عنديش التاريخ بالضبط، غدا عندنا اجتماع على مراكش، ولكن كنظن في أقصى تقدير 10 أيام 15 يوم غنرجعو لمراكش في المرحلة الأخيرة، اللي غيكون فيه السيد الوالي، العمال، المنتخبون اللي تمنى أنه تحضر معنا، ومهنيي الصحة، اللي غادي ندرسو جميع هاد المخططات وهاد الاقتراحات اللي جات بها الوزارة، علاش؟ لأن رغم أن هاد الشي كل جهة جهة كتجيب الاقتراحات ديالها، كنلقاو في الوزارة ولا في الجهة أنه اتفقنا نبنو هاد الشي، وليني هادي ثلاث سنين واللي حتى حاجة ما تبنات، وليني



بالتعاون المشترك في المجال الصحي، وخصوصا تناولنا تطورات قضيتنا الوطنية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. أعطي الكلمة للسيد النائب المحترم، تفضلوا السيد النائب للتعقيب.

النائب السيد الشرفاوي الرودالي:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

السادة الوزراء المحترمون،

أولا وقبل كل شيء يجب أن نضع يعني هذا الجواب ديال السيد الوزير في السياق العام ديالو، نحن أمام دستور جديد، أمام مقاربات دبلوماسية جديدة. عندما نتكلم عن الدبلوماسية نتكلم عن الحكامة الدبلوماسية التي جاء بها الدستور الحالي، نتكلم على مقاربات جديدة في وضع استراتيجيات قوية لدحض أي استراتيجية لضرب الوحدة وعملية الإجماع التوافقي، والتي كرسنا الأفكار المؤسسة لهذا الوطن الحبيب.

السيد الوزير، تقول بأن هناك مغالطات، ولكن تنسون السيد الوزير، وللأسف تنسون بأن مؤسسات دبلوماسية ومؤسسات غير دبلوماسية تقرأ الصغيرة والكبيرة في الصحف، وعندما تقرأ فهي ليست جزئيات السيد الوزير، الجزئيات السيد الوزير في نظر خصومنا، وهم كثيرون، في نظر خصومنا هي إمكانية وجود شرح لإستراتيجيات الدولة. يجب أن نكون جد واعين بما نقوم به، عندما نريد إرسال وفود وطنية فإننا نريد إرسال وفود وطنية، ليس وفود تنغمس في الحسابات الداخلية والسياسية، هذا ما يهمننا السيد الوزير. اليوم في المغرب المسؤولية لم تعد امتيازاً، بل أصبحت التزاماً، وعندما تخرج الصحف الوطنية تقول فإن هناك من ينصت ومن يسمع ومن يتتبع. لن أدخل في الاستراتيجيات الأمنية للدول الأجنبية، لأن ليس هذا

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أولا، نأكد أراه ما كاين حتى شي صدع في هاد الاختيار، أولا أود أن أتوجه لكم السيد النائب، السيدات والسادة النواب المحترمون، وللرأي العام المغربي، الذي يهمني كثيرا أن يكون على علم بحقيقة الأمور بعيدا عن أي مغالطات، لأن مشاركة الوفد المغربي لا يمثل وزارة الصحة فحسب، بل يمثل هذا الوطن إنه يمثل المملكة المغربية.

لقد كانت مشاركة الوفد الممثل لبلدنا، السيدات والسادة النواب المحترمون، متميزة بكل المقاييس وعلى جميع الأصعدة:

أولا : اتسمت المشاركة ولأول مرة، المشاركة المغربية لأول مرة، بحضور صاحبة السمو الملكي الأميرة للا سلمى، رئيسة جمعية للا سلمى لمحاربة داء السرطان وسفيرة النوايا الحسنة لمنظمة الصحة العالمية، وقد ألفت سموها أمام الجمعية كلمة خلفت صدقاً طيباً وارتياحاً منقطع النظير وسط الوفود التي كانت تقدر بحوالي 3000 مشارك؛

ثانيا : تميزت مشاركة الوفد المغربي بتمثيلية خيرة الأطر السامية للوزارة، والتي لها تجربة وخبرة كبيرتين في المجال الصحي؛
ثالثا : كان أعضاء الوفد فاعلين في كل الاجتماعات التي حضروها، سواء على مستوى لجنة الميزانية والإدارة واللجان المتفرعة.

كما أريد أن أعتنم هذه الفرصة لأشير إلى اللقاءات المهمة التي قمنا بها على هامش الدورة مع المديرية العامة للمنظمة السيدة تشانغ وبعض وزراء الصحة للدول الصديقة والشقيقة، منها الغابون، منها تيجيبوتي، منها رئيس I'ONUSIDA منها الرئيس العام لمنظمة الصحة لإفريقيا والشرق الأوسط I'EMRO، اللي تناولنا من خلالها قضايا تتعلق



المحترمين من فريق التجمع الوطني للأحرار، فليفضل أحد النواب مشكورا.

النائب السيد محمد حدادي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، وضعت لجنة المالية في مجلس النواب في 2009 تقريرا حول غلاء الأدوية، كان تقريرا صادما، حمل من خلاله المسؤولية لوزارة الصحة ولكبريات الشركات، هداك الحدث اللي كان حدث غير طبيعي بمجلس النواب فيه 19 توصية. وفعلا كانت مقارنة بين عدد ديال الدول، منها الأوربية ومنها اللي كنتشاركو معها نفس النمو الاقتصادي، تفاوت كبير جدا.

السيد الوزير، فريقنا يسائلكم: ما مآل التقرير ديال للجنة البرلمانية، وشنا هي الاستراتيجية في الحد من غلاء الأدوية؟ وكذلك هناك التقرير ديال مجلس المنافسة، اللي تقريبا يساهم بنفس التقرير في هذا الشأن. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد النائب المحترم. تفضلوا السيد الوزير للرد.

السيد الحسين الوردي، وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أولا، أنا متفق كالعادة على هاد الأسئلة اللي كل مرة كنتخرج ديال الأدوية لا في هاد الغرفة ولا في الغرفة الثانية. فهذه مناسبة لأؤكد مرة أخرى أن الدراسة التي قامت بها الوزارة حول الأدوية تطابق تقريبا ما قلتهم السيد النائب المحترم، التقرير الذي خلصت إليه اللجنة الاستطلاعية لمجلسكم الموقر. ويمكن القول بصفة عامة، حنا متفقين الأدوية غالية، هذه لا تناقش، حصنا ندوزو دبا للتطبيق، كيفاش حصنا نحفظوها، وحنا في هاد

هو المكان للإفاضة فيها، ولكن أذكركم السيد الوزير أن هناك مقاربات تضع الجميع أن يرى بأن هناك شرح في مؤسسات وهيبة الدولة. لهذا نتمنى صادقين في الأصالة والمعاصرة أنكم جد واعين في المستقبل بأننا نشكل وحدة وطنية، خاصة في الوفود الوطنية، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الرد على التعقيب للسيد الوزير.

السيد الحسين الوردي، وزير الصحة:

شكرا،

أنا كنظن ما كايش شرح في مؤسسات الدولة ولا مغالطات، أنا منين قصدت المغالطات، اسمح لي ربما ما تفهمش ميزان، بالنسبة للرأي العام، للمواطن المغربي.

اللي بغيت نأكد عليه، الادعاءات اللي قصدتها بعض الجرائد المغربية حول عرقلة أشغال المنظمة "وزير الصحة يعرقل"، يعني باينة إيلا كنت كنعرقل أشغال ديال منظمة عالمية، فقد بينت الوزارة في ردها عبر والبيان التوضيحي اللي كان في وقته بأن عدم تعيين مسئول أو شخص بعينه ضمن الوفد المغربي المشارك في أشغال الدورة 65 ليس من شأنه عرقلة الأشغال، لأن التمثيلية داخل المنظمات الدولية ومنها منظمة الصحة العالمية ليست شخصية، ولكنها بالصفة، وذلك انطلاقا من أن الأشخاص يتغيرون ويتداولون على المناصب، لكن هناك مبدأ استمرارية الدولة، وكما تعلمون أيها السادة والسيدات، فالوطن أكبر من الأشخاص. ولي اليقين التام، السيدات والسادة النائبات والنواب المحترمون، بأن ما أثير حول هذه المشاركة ليست إلا من نسج الخيال والادعاءات المغرضة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. ونمر إلى السؤال الموالي عن مآل التقرير النيابي حول غلاء الأدوية، للسيدات والسادة النواب



ينقص الدواء، هذا وعد منكم السيد الوزير، ولكن السيد الوزير حذار من الشركات، أربع شركات كبيرة تسيطر على 44% من السوق ديال الإنتاج وتمثلوا، هذا لوبي ضاغط على أي نقص في الأدوية. أتعرفون السيد الوزير أن حنا في المغرب هنا الدواء بأنه الفرق بيننا وبين تونس 2 د المرات الفرق حتى ل 18 مرة، ما بيننا وبين فرنسا، اللي هي تناخذو منها المثل ديال الأسعار، بين 2 د المرات و 7 د المرات. هاد المشكل تيؤدي إلى أن الأدوية الرواج ديالها قليل، 8 مليار ديال الدرهم في المغرب، هاد 8 مليار ديال الدرهم إذن الفقير ما تيمشيش يشري الدواء أ السيد الوزير.

إذن هنا هاد الجانب هذا خصو معالجة للدواء الجنيس، الدواء الجنيس من هو اللوبي اللي خطط أنه يفشل؟ درتوا عملية تحسيسية ودرتوا إشهار، دارتو الوكالة الوطنية للتنمية الصحية مع الوزارة، لم تشرك الأطباء ولم تشرك الصيدلة، وبالتالي فشل الدواء الجنيس في أن، 27% الرواج ديالو في المغرب، بينما أن في فرنسا مثلا 70%، هاد الدواء الجنيس هو المناسب بالنسبة للفقير، وهذه رسالة للأطباء كذلك وهادي منكم، إجراء بسيط منكم السيد الوزير، برسالة منكم لهاد الأطباء يديروا الثقة للناس في الدواء الجنيس، دواء واحد، Amoxille مثلا فيه 137 نوع، الفرق في الثمن ما بين 2 د المرات و 6 د المرات، علاش هاد الدواء يمشي الإنسان الفقير، علاش هو يمشي يلزمو أنه ياخذ واحد الدواء بثمان غالي؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد النائب المحترم. الكلمة للسيد الوزير للرد عن التعقيب.

السيد الحسين الوردي، وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس،

غير بعجالة، الأسباب ديال ارتفاع أثمان الأدوية:

الإطار، قبل ما نجاب بالتفصيل، غادي نأكد لك، في أسابيع فقط أنه هاد الأدوية والأدوية اللي تيداولوها المغاربة بكثرة أنه غادي تنقص في الأثمان.

يمكن القول بصفة عامة أن هناك عدة إكراهات، شنو هي هاد الإكراهات؟

- أولا مراجعة أمانة الأدوية، لأن عدم ملاءمة نظام تحديد الأمانة، النظام اللي تيحدد الأمانة في المغرب من 1969؛
- ثانيا: عدم احترام السبل القانونية للتوزيع، كايين انقطاعات متكررة في مخزون بعض الأدوية، عدم الثقة في استعمال الدواء الجنيس، ولهذا كان *la bioéquivalence* التكافؤ الحيوي المرسوم اللي خرج، تشابه هوامش توزيع الدواء الأصلي والجنيس، كما كان، إما الأصلي ولا الجنيس نفس الشيء، ثقل الضريبة على القيمة اللي هي 7%.

وفي هذا الصدد، فقد كانت لنا عدة لقاءات كما قلت مع مختلف الفرقاء والمتدخلين لدراسة مجموعة الملفات المرتبطة بالسياسة الدوائية ببلادنا، اللي خصنا نعرفو، خصنا في إطار، بصدد واحد السياسة دوائية، لأن في السياسة الدوائية الثمن غير فقرة صغيرة من السياسة، لأن الناس ما يمكن لناش نقولو لهم غير ننقصو للدواء، خصنا واحد النظرة شمولية لهاد القطاع هذا، والسبل الممكنة لجعل الولوج إلى الدواء أكثر سهولة وبأثمان مناسبة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. تفضلوا السيد النائب المحترم للرد.

النائب السيد محمد حدادي:

السيد الوزير، كعادتكم كنتم صريحين. المغاربة تيتسناوا الآن أن هاد الدواء يتنقص، رجاء أن هذا مشكل اجتماعي محض. وقتلوا، وحنا استبشرنا خيرا، أنه في بضعة أسابيع غيبدا



السيد الوزير، تشكل النفايات الطبية خطرا بيئيا يلحق
أضرارا بصحة الإنسان والحيوان. ونظرا لحجم هذه النفايات ورقعة
انتشارها، نسائلكم السيد الوزير، عن سياسة الوزارة لعلاج
النفايات والتخلص من المخلفات الطبية في المراكز الصحية ودور
الولادة، وكذا عيادات الأطباء في القطاع الخاص، سواء في المدن
أو القرى؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد النائب المحترم. تفضلوا السيد الوزير.

السيد الحسين الوردي، وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

لا بد من التذكير أن هناك قانون 28.00 المتعلق بتدبير
النفايات العمومية وإتلافها، الصادر في دجنبر 2006، والمرسوم
التطبيقي 2.09.139 الذي يحدد طريقة تدبير وإتلاف هذه
النفايات.

وبالرغم من الجهود المبذولة لتدبير معالجة النفايات
الطبية في بلادنا، فإن هذا الملف لا زال يتطلب منا مجهودات
كبيرة، حيث إن المؤسسات الاستشفائية تنتج حوالي 3 كيلوغرام
من النفايات الطبية لكل سرير، وحننا عندنا 33 ألف سرير، يعني
كاين 5400 طن سنويا من النفايات الطبية. (آه، اسمح لي،
غادي نرجع لها الجهة).

وبخصوص طريقة معالجة المؤسسات الصحية العمومية
لنفاياتها فهي تتم بإحدى الطرق التالية:

- أولا: كاين 45 مستشفى كيفوت هاد الخدمة إلى مؤسسات
متخصصة في معالجة النفايات الطبية.

- كاين 26 مؤسسة صحية عملت على معالجة نفاياتها بواسطة
المطاحن المعقمة les incinérateurs اللي شرحتها.

- أولا كاين سبب قانوني، اللي قلنا هاد الأئمة من 1969؛
ثانيا، الدواء الجنيس ما كاينش في القانون اللي كنتعاملو به
دبا، الدواء الجنيس ما فيهمش تماما؛ ثالثا، ما كاينش حق
الاستبدال للصيادلة باش يدلوه بالدواء الجنيس؛
- السبب الثاني هو اقتصادي واجتماعي، لأن مصاريف الأسر
للعلاجات في المغرب هي 57%، 40% فيها كتمشي
للأدوية، وكاين بالإضافة إلى ضعف القدرة الشرائية، الدواء
ديال cancer كيدر 30 ألف درهم، إيلا نقصتي كاع
50%، 15 ألف درهم غالية، لأن القدرة الشرائية ضعيفة؛
- السبب الثالث وهو ضريبي، اللي تذاكرنا عليه.

اللي يمكن لي نؤكد لك، السيد النائب المحترم، بكل
تواضع، وللنائب والنواب المحترمين، كاين ضغوط، أنا نقر بها
ونقولها، ولكن نقول لك بكل تواضع، ما غندي منا حتى حاجة،
ما غاديشي تزعزعنا، السياسة اللي غاديين فيها غاديين نمشيو
فيها، وحننا نتمناو ونطلبوكم تعاونونا، باش الدواء يكون متوفر،
توفير بدون انقطاع، توفير الدواء بجودة عالية وبتسعيرة عادلة، لا
للمصنّع ولا للصيدلي ولا للمريض.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. السؤال الموالي والأخير في المجال
الصحي، وهو آني، حول معالجة النفايات الطبية، للسيدات
والسادة النواب المحترمين من الفريق الدستوري، فليفضل أحد
النواب مشكورا.

النائب السيد محمد زردالي:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،



منين نجيو للقطاع الخاص فحدث ولا حرج، لأنه يجب التساؤل أن هاد كميات الأطنان ديال هاد النفايات الطبية فين كتمشي، يعني اللي كتفرزها المصحات، اللي كتفرزها مراكز تصفية الكلى، العيادات الخاصة، أطباء الأسنان، صانعي الأسنان، الهلال الأحمر، يا إما يتم الحرق دياها، وهذا ينتج عليه مواد سامة يعني ثبت علينا أن تعطينا السرطان وتعطينا العقم وتعطينا الإجهاض، ولا كيتم الدفن دياها، ونعرفو هذا كيوثر على البيئة ولا على المياه الجوفية.

بالنسبة للقطاع العام السيد الوزير، ماشي الخطأ في المرض ولا الطبيب، وإنما الخطأ لأن هاد المؤسسات الصحية ما عندهم، ما كاينش أوعية ما كاينش حاويات فين يديروا العزل، ما كاينش أماكن ديال التخزين، ما كاينش وسائل التبريد، ما كاينش وسائل ديال النقل ديال هاد النفايات الطبية. أعتقد السيد الوزير أنه يجب تطبيق القانون 28.00، وخاصة المرسوم التطبيقي دياها، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد النائب المحترم. تفضلوا السيد الوزير.

السيد الحسين الوردي، وزير الصحة:

شكرا السيد النائب المحترم. فأولا أنا متفق معك منين كنتقول خصنا إرادة سياسية وصرامة، متفقين، ولكن خصنا كذلك المال، لأن les incinérateurs ماشي شي حاجة اللي ساهلة، خص بجوج بهم يكونوا موجودين. فإيلا بغيت نقول لك، فباستثناء شركة واحدة اللي اليوم تتوفر على وحدة للمعالجة، يعني ماشي التخزين كي شرت، ها خزنت، خصنا المعالجة ديالو ماشي التخزين، ها التخزين وليني خص المعالجة، بتطوان، هادي شركة واحدة اللي عندها وحدة للمعالجة بتطوان التي تتكفل حاليا بمعالجة نفايات 36 مؤسسة صحية. كذلك كاينين 2 د الشركات اللي هما في طور باش وحدتين للمعالجة بكل من عين

- كايين 7 د المؤسسات تعالج نفاياتها بواسطة عملية الحرق.
- وللأسف، رابعا هي الوضعية التي تقلقنا جميعا، ويتعلق ب 33 مؤسسة استشفائية التي تلقي بنفاياتها بالمطرح العمومية، هذا أقره وأؤكد، هذا مشكل عويص. وحنا من جهة أخرى ليست لها الإمكانيات لا لشراء المطاحن المعقمة ولا للتفويت. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. تفضلوا السيد النائب المحترم للتعقيب.

النائب السيد محمد زردالي:

شكرا السيد الرئيس،

أعتقد، السيد الوزير، أن ملف تدبير النفايات الطبية لا يحتاج إلى موارد بشرية ولا مبالغ مالية باهظة، بقدر ما يحتاج إلى واحد الإرادة قوية وملموسة من وزارة الصحة، وتطبيق القوانين المتعلقة بهذا الملف، وخاصة المرسوم التطبيقي 2.09.139 وواحد شوية ديال الصرامة من المسؤولين في القطاع على صعيد الأقاليم ديانا، لخاطر كايين واحد البرنامج ديال تدبير النفايات داخل المؤسسات الصحية، ولكن كايين غير على الورق للأسف. ولأنه لا يعقل أننا في 2012 وما زال كنعقاو في دور الولادة ديانا عبر الأقاليم يعني ذاك الغشاء la placenta المشيمة ما زال كتلاح في قنوات صرف المياه ولا كتلاح في القمامة العادية ولا كتدفن داخل المؤسسة، وما زال باقي كيتم خلط هذه النفايات الطبية من إبر وحقن وقطن اللي فيه الدماء وفيه هاد السوائل البيولوجية مع النفايات العادية وكيشكل واحد الخطر على ذاك الموظف ديال النظافة ولا في المطرح العمومية، وعرفنا هذا من الأسباب ديال السيدا وديال التهاب الكبد من نوع B ونوع C.



شكرا لكم. جواب السيد الوزير، تفضلوا السيد الوزير مشكورين.

السيد محمد الوفا، وزير التربية الوطنية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد النائب المحترم، هذا الموضوع من الأهمية بمكان، ولكن لا بد نخطوه في الإطار ديالو. هادو ناس كتطلب منهم النيابات من خلال عقد سنوي باش يعاونونا في سد الخصاص اللي كيحصل، كيتمكن للأساتذة العادين يديروا حتى ل 8 د الساعات في الأسبوع، والمرسوم المنظم هاد العملية كنجيبو الناس اللي حاملين إما DEUG إما الشهادة ديال LICENCE إما ال MASTER ولكن كيعطيو معنا ساعات في سد الخصاص، وكيتمخلصوا في إطار ساعات إضافية، كيحيوا اليوم كيقول لك حنا كنديرو معكم الساعات الإضافية غادي تدمجونا إجباريا، لا ما كاينش هاد الشي، التعليم ما يمكنش يدخل لو شي واحد إيلا ما مر من المؤسسة ديال التكوين على مهنة التربية.

جاوا عندي، أراه دايرين الإضراب، معتصمين في الرباط، معتصمين قدام الوزارة، هدرت معهم، تكلمت معهم 2 أو 3 د المرات، كنعقول لهم باب المباراة مفتوح لكم كحاملي إجازة باش تدخلوا للمراكز ديال التكوين، اللي غادي توقع المباراة إن شاء الله في 15 Juin، عندنا 8.000 منصب في المؤسسات الجديدة اللي غادي تكون للمهنة ديال التربية، كيقول لك لا، حنا درنا معكم سوايح إضافية، حنا أساتذة سد الخصاص، غادي تدخلونا بز منكم لوزارة التربية الوطنية.

هاد الخطاب انتهى في المغرب، انتهى، ما يمكن يدخل للإدارة العمومية إلا اللي غيدوز المباراة، ها واحد. فيما يخص التعليم، ما يمكنش يدخل شي واحد يقري اولاد المغاربة وبنات

عتيق بتمارة ونواحي مدينة مكناس، فإن القطاع الخاص يا للأسف يبقى غائبا على صعيد العديد من الجهات.

وفقد بادرنا لاستدراك هذه الوضعية، وستبادر المستشفيات العمومية خصوصا للوفاء بالالتزامات الواردة في العديد من الاتفاقيات الدولية، وخاصة لمنظمة الصحة العالمية، تنفيذ توصيات هاد المنظمة، تنظيم حملات إعلامية، صياغة وتوزيع دفتر للتحملات الخاصة يوطر عملية تفويت تدبير النفايات الطبية والصيدلية، وشكرا السيد النائب المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على المساهمة ديالكم في هاد الجلسة. وننتقل إلى القطاع الموالي، وهو قطاع التربية الوطنية. سؤال حول إدماج أساتذة سد الخصاص، للسيدات والسادة النواب المحترمين عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية، فليفضل أحد النواب مشكورا.

النائب السيد حسان التايي:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

السيد الوزير، لقد اتخذت الحكومة مبادرة جريئة لسد الخصاص الذي عرفته ولا زالت تعرفه العديد من المؤسسات التعليمية ببلادنا، وذلك من خلال اللجوء إلى خريجي الكليات للقيام بهذه المهمة النبيلة، بحيث أبان هؤلاء الأساتذة عن مدى جديتهم في العمل والتزامهم بمسئولياتهم. فلماذا لم يتم إدماجهم في سلك التعليم بهدف تشجيعهم على مواصلة مهامهم على الوجه المطلوب وضمن مستقبلهم، ومتى سيتم ذلك؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:



شكرا لكم. السيد الوزير، للرد على التعقيب في ثواني.

السيد محمد الوفا، وزير التربية الوطنية:

أنا ما عنديش شي حل، عندي الحل الوحيد هو المباراة، غتكون المباراة في Juin غيجيو يدوزوا المباراة ويدخلوا لمراكز التكوين. كاين موضوع ديال التربية النظامية، حتى هي كيغيو يلصقوها بوزارة التربية، هذا ماشي صحيح، هادو عندهم عقدة مع جمعيات ديال المجتمع المدني، يمشيو عند المجتمع المدني يوظفهم، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. السؤال الموالي، وهو سؤال آني، عن استفحال ظاهرة الغش في امتحان الباكلوريا، للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق العدالة والتنمية، فليفضل أحد النواب مشكورا، تفضلوا السيد النائب المحترم.

النائب السيد محمد بوشنيف:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني البرلمانيون،

السيد الوزير، تعرف المؤسسات التعليمية خلال فترة الامتحانات الإشهادية وضعا استثنائيا بامتياز، ذلك، السيد الوزير، أن ظاهرة الغش أصبحت عرفا سائدا وحقا مكتسبا، مما حاد بكثير من الأساتذة والإداريين إلى الاستسلام تفاديا للاصطدام. كما أن هذه الظاهرة قد عرفت بتوظيف التكنولوجيا الحديثة -الهواتف النقالة المتطورة والمركبات الإلكترونية المختلفة- تطورا نوعيا يتطلب معالجة خاصة.

السيد الوزير، إنه إضافة لطرق الغش التقليدية، بمجرد بداية توزيع مواضيع الامتحانات من طرف المراقبين، يتم تصويرها وإرسالها إلى خارج المؤسسة، حيث تعالج، ليرسل الحل كتابيا أو شفويا وبنفس الكيفية إلى مرسلها المتوفرين على أجهزة استقبال

المغاربة إيلا خطأ، إيلا ما داز من المؤسسات ديال التكوين على مهن التربية، لأننا كنعطيوه وليداتنا باش يتحمل المسؤولية ديال التكوين دياهم، ولذلك هاد الموضوع انتهى. مرحبا بمهاد الناس يدوزوا المباراة ديال دخول مؤسسات التكوين، والحكومة اعطت لوزارة التربية الوطنية للسنة المقبلة 8.000 منصب مالي، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. أعطي الكلمة للسيد النائب المحترم للتعقيب.

النائب السيد حسان التايي:

أشكر السيد الوزير المحترم على هذه الإيضاحات، التي كنا نأمل أن تكون مطمئنة وتستجيب لانتظارات شريحة اجتماعية واسعة استطاعت أن تقدم خدمة عمومية للدولة وكلها أمل في الانخراط بصفة نهائية في المهمة الموكولة إليها، ذلك أن التجربة التي اكتسبها أساتذة سد الخصاص بحكم ممارستهم لمهامهم لأزيد من ست سنوات تفرض ضرورة استفادتهم من هذه المدة التي قضوها بسلك التعليم من خلال إدماجهم بشكل تلقائي دون اللجوء إلى مسطرة الامتحان الذي سيكون مفتوحا أمام الجميع، الأمر الذي يعد حيفا في حق هؤلاء الأساتذة، الذين قاموا بمهمة جليلة بطلب من الوزارة المعنية لمواجهة الخصاص الذي تعرفه العديد من المؤسسات التعليمية.

إن إدماج هؤلاء الأساتذة لا يعني فقط مواجهة الخصاص وتحسين التمدرس، ولكن يعني أيضا فتح أمام العديد من الأسر المغربية في المعيشة، خاصة وأن هؤلاء الأساتذة كونوا أسرا، وما يتطلبه ذلك من التزامات عائلية، بناء على المهام الموكولة إليهم. السيد الوزير المحترم، كما نعرف جديتكم في عملكم، نطلب منكم إيجاد حل لإدماج هؤلاء الأساتذة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:



ثانيا: باش نحافظو على القيمة ديال الشهادة د الباكلوريا، وهي كئأكد أمام السادة نواب الأمة والسيدات نائبات الأمة أن الشهادة د الباكلوريا ديالنا معترف بها دوليا، وعندها قيمة دولية، ولذلك لا بد نحافظو لها على هاد القيمة ديالها، دخلنا عليها واحد الورقة من الألمنيوم اللي كتحافظ على القيمة ديالها أنها ما يوقع فيها لا خدش ولا تزوير. وبالتالي لما غيقدمها الطالب والطالبة ديالنا للمؤسسات الدولية إلا وكتخاذ بالعنين مسدودين، لأنه فيها هاديك العلامة اللي متوفرة في الشواهد ديال الدول المتقدمة.

ثالثا: مقاومة الغش، الغش مخلوق مع الإنسان، وبأسلوب متعدد، هداك الشي اللي كان زمان ديال الوريقات كيتخشاوا هنا ما نقاش، ولات وسائل كثيرة، اللي كيكتب في يديه داك الشي تفضا، ولات وسائل تكنولوجية. عندنا 2 ديال الاختيارات: معك الحق، أننا نديرو آلات ديال التشويش، فاجتمعنا مع المؤسسات؛ اتصالات المغرب، ميديتيل، إينوي، باش نتناقشو على الإمكانيات ديال نغزلو المدرسة والمحيط ديال المدرسة على استعمال آلات التلفون والآلات الأخرى. مع الأسف الشديد، ماشي صحيح هاد الشي اللي قلت السيد النائب، خص استثمار كبير، لأنه حنا عندنا 1500 مركز د الباكلوريا، أي 1500 آلة، ولكن الآن السيد الرئيس المدير العام لاتصالات المغرب في اتصال معنا كنديرو واحد دراسة للمستقبل.

ولذلك، مجلس الحكومة في يوم الخميس اللي فات اتخذ قرار، اللي صدر عنه قرار وزير التربية الوطنية اللي خرج في الجريدة الرسمية اللي تطبعت اليوم، المنع الكلي لآلات الهاتف والآلات الإلكترونية في فضاء المدرسة وفي القسم، وأنه كل واحد اللي ثبت عنده في داخل فضاء المدرسة وداخل القسم هاد الآلة هذه

جد متطورة، مما يضرب في العمق مبدأ تكافؤ الفرص ومصداقية شهادة الباكلوريا.

أمام هذه الوضعية السيد الوزير، ومن منطلق أن مصارحة الذات خطوة أولى على درب الإصلاح، نسألكم: أولا، ما هي الإجراءات التي ستخضعونها لضمان نزاهة امتحانات الباكلوريا والحفاظ على مصداقيتها؟ ثانيا، ألا تفكرون في تزويد قاعات الامتحان بأجهزة مشوشة تسمح بتعطيل دور الهواتف النقالة في فترة امتحانات الباكلوريا؟ للإشارة السيد الوزير، فإن هذه الأجهزة متوفرة، وثمنها لا يتجاوز ثمن أبسط جهاز ديداكتيكي، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد النائب المحترم. الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد الوفا، وزير التربية الوطنية:

هما بحال بحال الأسئلة بجوج.

السيد رئيس الجلسة:

نعم،

السيد محمد الوفا، وزير التربية الوطنية:

الأسئلة بجوج بحال بحال.

السيد رئيس الجلسة:

لا، ماشي وحدة الموضوع.

السيد محمد الوفا، وزير التربية الوطنية:

السيد الرئيس،

السيد النائب، بالفعل هاد الموضوع ديال الباكلوريا هاد السنة خذينا مجموعة ديال التدابير:

أولا: كما تعلمون، خذينا التدبير الأول متعلق بأعلى نقطة اللي جاب التلميذ والتلميذة في الدورة الأولى يبقى محافظ بها في الدورة، ما غتحتسب له إلا أعلى نقطة بين الدورة الأولى والدورة الاستدراكية.



في الأخير، على أننا لاحظنا على أن واحد الجهات منتفعة بدات كنتتفع من هاد المسألة، حيث أنه ولت كتلقن الأجوبة للتلاميذ، والأثمان كتختلف على حسب الشعبة وعلى حساب المعامل ديال المادة. والحل السيد الوزير أنكم كتحملوا الأستاذ والإدارات هاد المسؤولية، الأستاذ خصو يقوم بالدور ديالو والإدارة خصها تقوم بالدور ديالها، ولكن.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد النائب المحترم، شكرا لكم. السيد الوزير، ما يمكن ليش نعطيكم الكلمة. نمرو للسؤال الموالي، وهو سؤال آني كذلك، عن التدابير الاحترازية المسبقة بالنسبة لامتحانات الباكالوريا، للسيدات والسادة النواب المحترمين عن الفريق الحركي، فليفضل أحد النواب مشكورا، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد عادل قيشوحي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

فعلا السيد الرئيس أنه كانت وحدة الموضوع في هاد السؤال اللي قبل، ماشي مشكل.

سيخوض تلاميذ سنة الباكالوريا الامتحانات في مناخ جديد. وفي هذا الصدد نود من سيادتكم إطلاع المجلس، ومن خلاله الرأي العام الوطني، عن الاستعدادات المتخذة في هذا الصدد، وما هي التدابير الاحترازية التي اتخذتها الوزارة لتفادي الغش والتلاعبات المرتبطة بهذه الامتحانات، حتى تمر هذه العملية في ظروف جيدة وتستعيد هذه الشهادة مكانتها العلمية ورمزيتها الثقافية؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للسيد الوزير، تفضلوا مشكورين.

إلا وغادي نعتبروه كيغش في الامتحان طبقا لمقتضيات القانون ديال الغش في الامتحانات ديال 1958.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. التعقيب للسيد النائب المحترم، تفضلوا السيد النائب مشكورين.

النائب السيد عبد المجيد جويج:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير، الأسباب اللي خلتنا نظرحو هاد السؤال 4 د الأسباب: أولا، التنزيل ديال الدستور، والتفعيل ديال البرنامج الحكومي، اللي كيدوي على مبدأ الاستحقاق وتكافؤ الفرص؛ المسألة الثانية، حنا بغينا نردو الاعتبار والمصادقية للشواهد ديالنا والأطر ديالنا؛ المسألة الثالثة، بغينا الآباء والأمهات والتلاميذ والتلميذات يعاودوا يثقوا في المؤسسات التعليمية ويثقوا في العدالة ديال الامتحانات ديالنا، وما بغينا ش يتسرب اليأس والإحباط للتلاميذ اللي كيخدموا وكيبدلوا جهد وفي الأخير كيلقاوا على أن النتائج اللي حصلوا عليها بحالها بحال النتائج اللي حصلوا عليها تلاميذ ما بذلوا لا جهد لا والو.

السيد الوزير، الغش أصبح ظاهرة مجتمعية، هناك الغش السياسي، الغش الاقتصادي، الغش الثقافي، ولكن أخطرها هو الغش في المجال التربوي، لأن النتائج ديالو كارثية، لأن المنتج ديالو عبارة عن أطر لا رائحة لها ولا طعم ولا لون لها. والغريب السيد الوزير أن الطرق المتبعة من طرف الوزارة ديالكم لحد الآن طرق بدائية، فإن المجتهدون في الغش بداو كيستعملوا وسائل حديثة، ما بقاتش مسألة الحروزا والحجابات، ولوا كيستعملوا ال blue tooth وال kit والرسائل القصيرة، والسنة الماضية قتلوا أنكم غتديروا أجهزة ديال التشويش ولكن لحد الآن ما حصلت حتى حاجة من هاد الشي.



السيد محمد الوفا، وزير التربية الوطنية:

السيد الرئيس،

السيد النائب المحترم،

أولاً، هاد الشهادة ديالنا ديما عندها القيمة ديالها، وأنا قلتها في السؤال اللي سبق، عندها قيمة دولية، وحننا كلنا مسئولين باش نحافظو لها على هاد القيمة الدولية، لأنه فيها كتدخل المؤسسات ديال التعليم العالي.

ثانياً، كيف قلت في السؤال، خذينا واحد العدد د التدابير، كاتنين تدابير ما قلتهمش في السؤال الأول عنقولهم لك دبا. كل الناس اللي غيتحركوا في الفضاء ديال المدرسة غيكونوا حاملين badge وميدخل لأي مدرسة إلا اللي حامل لذلك badge. ورئيس المركز عنده مسؤولية، كيف قلت لكم، عندنا 1500 مركز، اجتمعت مع هاد 1500 رئيس مركز في اجتماع في الرباط اجتمعوا فيه 4 د الأكاديميات، اجتماع في مكناس 4 د الأكاديميات واجتماع في مراكش 4 د الأكاديميات واجتماع في أكادير 4 د الأكاديميات، وذكرتهم بمقتضيات القانون المنظم لامتحانات.

والآن اللي حنا كنتكلمو فيه، كل الناس اللي غيقيسوا المواد إلا وداخلين المحل ومسود عليهم وما يمكنش لهم باقي يخرجوا منو حتى تنتهي الثلاثة أيام ديال الباكالوريا. هادي كلها احتياطات اتخذناها، وضبطنا القاعات أنه ما يكون في الطلبة إلا واحد.

وثانياً، لقيت واحد الحاجة من اللا منطق، أنه التلامذة ديال التعليم الخصوصي كانوا كيدوزوا الامتحان د الباكالوريا في أقسام منفصلة. واعتبرت بأنه كل واحد اللي عاود دار هاد العملية هادي إلا وكيمس القانون، وبالتالي غناخذو في حقه كحكومة وكوزارة التربية الوطنية الإجراءات اللازمة. كل التلاميذ ديال الباكالوريا خصهم يكونوا متساويين. ولذلك اتخدت

الترتيبات اللازمة باش إن شاء الله الامتحانات د الباكالوريا تدوز في أحسن الظروف.

وبهاد المناسبة، من خلالكم، لا بد نشكر وزارة الداخلية والسادة الولاة والسادة العمال ورجال الدرك ورجال الأمن والقوات المساعدة والوقاية المدنية على التجنيد اللي مجندين معنا، من غير هيئة التعليم، لضبط وتأمين هاد العملية ديال امتحان د الباكالوريا، لأنه كيقبس واحد العدد د العائلات. وعلى كل حال، في الدنيا بأسرها هاد الامتحان د الباكالوريا كيكون حدث من الأحداث الوطنية.

من خلالكم بغيت نتوجه للشباب ديالنا بأنه بيتعدوا عن الغش، لأنه صاحب الغش لا بد يحصل، ولا حتى إيلا طلع أراه ما غيتممش الدراسة ديالو في أحسن الظروف، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. أعطي الكلمة للسيد النائب للتعقيب، السيدة النائبة، تفضلوا.

النائبة السيدة فاطمة اكهيمية:

شكرا السيد الرئيس،

أنا بدوري، حنا في الفريق الحركي تنسجلو بإيجابية التدابير المتخذة من طرف الوزارة، وكذلك كنعترفو بالمجهودات اللي تيقوموا بها رجال ونساء التعليم من أجل رفع مستوى التعليم. لكن، السيد الوزير، في الأسبوع الماضي خرج الآباء للاحتجاج وللتعبير عن سخطهم الشديد إثر تسريبات امتحانات الأقسام التحضيرية les classes préparatoires في إحدى الثانويات بمدينة الدار البيضاء. إذن السيد الوزير، أين هي تكافؤ الفرص، وأنتم تعلمون بأن أعلى المعدلات هي التي تمنح الولوج إلى أعتاب المدارس؟ السيد الوزير، هناك معدلات ديال 19 وديال 19.50 في الباكالوريا، السيد الوزير وأنتم أستاذ، وتعرفون جيداً بأنه يصعب الحصول على هذه المعدلات



شكرا للسيد الوزير، ونشكركم على المساهمة ديالكم الجيدة والحسنة في هاد الجلسة. ومنتقل للقطاع الموالي، إلى قطاع الطاقة والمعادن والماء والبيئة. تفضلوا أحد النواب، سؤال حول توسيع تزويد الساكنة القروية بالماء الشروب، للسادة النواب المحترمين من الفريق الاشتراكي، تفضلوا السيد النائب مشكورين.

النائب السيد محمد بلفقيه:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

لقد خطت بلادنا خطوات كبرى في مجال التزود

السيد رئيس الجلسة:

أ الإخوان الله يجازيكم بخير، بلاقي عافاك، أ الإخوان، أكرموا السيد النائب بالصمت الله يجازيكم بخير، السي تاتو، أ السي تاتو، السيد الرئيس. تفضلوا السيد النائب المحترم.

النائب السيد محمد بلفقيه:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، لقد خطت بلادنا خطوات كبرى في مجال التزود بالماء الشروب، خاصة في المجال الحضري، كما أن مبادرات تسجل على هذا الصعيد في المجال القروي. غير أن ثمة مناطق وجماعات قروية تتن تحت وطأة الحاجة إلى الماء، وتعيش على مخزون الأمطار التي تأخرت هذه السنة، وبدت أزمة الجفاف تلوح في الأفق وتهدد الساكنة.

السيد الوزير، أسائلكم حول مخطط وزارتك، وما غاديش نقول مخطط، لأن ملي كنفول مخطط كيكون الأمد طويل، السيد الوزير،

السيد الرئيس الجلسة:

السادة الوزراء، الله يخليكم، تفضلوا السيد الوزير. تفضلوا السيد النائب المحترم، وتنطلبو من الإخوان يكرموا السيد النائب بالصمت الله يجازيكم بخير، وشكرا، تفضلوا السيد النائب.

بالاجتهاد وحده، صحيح هناك بعض الشبان ديالنا نوابغ، ولكن عامة ما يمكنش نوصول ل 19.50 بحال اللي وصلنا ليها في هاد الأعوام الأخيرة بالاجتهاد وحده. والخطير في الظاهرة، السيد الوزير، هي أنه أصبح بعض، أقول بعض الأساتذة، متواطئين مع هذه الظاهرة، مثلا ملف ديال ثانوية البارودي في الدار البيضاء. هاد الصباح السيد الوزير هاد الصباح، الصحافة الوطنية كتقول لنا بأن كاين هناك فضيحة في مدينة الناظور إثر تلاعبات بالتنقيط.

السيد الوزير، السادة النواب المحترمون، الباكلوريا هي محطة تربوية مهمة في المسار التعليمي، لذا نطلب منكم السيد الوزير أن تحصنوا شهادة الباكلوريا، ماشي الورقة، شهادة الباكلوريا، وتنخرطوا جيدا في محاربة الفساد الذي أعلنتم عنه في البرنامج الحكومي، خاصة وأن هاد السنة كاين 450.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة النائبة المحترمة. السيد الوزير، في ثواني على ما أظن، بركة على ما أظن.

السيد محمد الوفا، وزير التربية الوطنية:

لا، حنا هاد القضية ديال التسريب ديال الامتحان في الثانويات، ما شي بعدا ثانوية محمد الخامس، ثانوية الخنساء بمدينة الدار البيضاء، هذا غير صحيح تماما. اللي وقع هو جابوا المادة ديال الفيزياء وهما عندهم المادة ديال الرياضيات، وحلوا الغلاف، اكتشفوا بأن التلميذ اللي كيحل الغلاف عندو الفيزياء، وتحيد هاداك وجا الغلاف ديال الفيزياء.

حنا عندنا احتياط، لما كيوقع هاد الخطأ عندنا l'épreuve باش نعاودو، وماشي صحيح، وذاك المقال اللي كتكتب على هذا الموضوع راه فيه الجواب في الداخل ديالو، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:



بغيتك تاخذ الأمور بجدية، بجدية كبرى الله يجازيك بخير، راه كاين مناطق السادة النواب، راه كاين اللي عندو مشاكل في مناطق أخرى في المغرب. وما تبقى لي من الوقت غنخله للزميل ديالي في الفريق، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للسيد الوزير، تفضلوا مشكورين.

السيد فؤاد الدويري، وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد النائب على هاد السؤال المهم. بعدا بغيت نذكر في البداية بالبرنامج الوطني يعني لتزويد القرى بالماء الشروب، يعني الآن معدل تزويد القرى أو الساكنة القروية بالماء الشروب هو يناهز 92% على الصعيد الوطني، هادي في متم سنة 2011. وهاد البرنامج اللي بدا في التسعينات، في 95-96 الانطلاقة دياله، كان يعني الغلاف المالي من 95 لنهاية 2011، 13 مليار درهم، وهاد البرنامج هم واحد الساكنة تناهز 12.3 مليون نسمة. وهكذا كان في الأول الغلاف 200 مليون درهم، بقينا كنعاضعوه، والآن في سنة 2012 مثلا عندنا غلاف يناهز مليار و200 مليون درهم مخصص لتزويد القرى بالماء الشروب.

وغادي ينطلق هاد البرنامج، يعني غادي يكون هاد البرنامج في الولاية ما بين 2011 و2016 خصصنا له واحد الغلاف بأكثر من 5 مليار درهم. وبالنسبة للأقاليم المعدل الوطني غادي يفوق 96% وغادي يكون كل إقليم فوق 80%، هذا هو يعني اللي تنتصورو في نهاية هذه الولاية ديال هاد الخمس سنوات.

فيما يخص إقليم سيدي إفني، يعني كما تعلمون هاد الإقليم يعني ما فيهش تساقطات مطرية كثيرة، يمكن يكون المشكل ديال قلة المياه في هاد الإقليم، فما بين 2000 و2009 كان برنامج طموح، حيث أنه تبلغ نسبة تزويد المناطق

النائب السيد محمد بلفقيه:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، لقد خطت بلادنا خطوات كبرى في مجال التزود بالماء الشروب، خاصة في المجال الحضري، لا، واش كيتحسب الوقت السيد الرئيس؟

السيد رئيس الجلسة:

أراه عاود لك التوقيت، راه عاودنا لك التوقيت

النائب السيد محمد بلفقيه:

لا، لا، لا أ السيد الرئيس:

السيد رئيس الجلسة:

أراه tu est à zéro أ صاحبي، tu est à zéro. تفضلوا، شوف، vous êtes à zéro، صافي، يا الله.

النائب السيد محمد بلفقيه:

يا الله

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، (هاد السؤال عاودناه شحال من خطرة ماشي مشكل) لقد خطت بلادنا خطوات كبرى في مجال التزود بالماء الشروب، خاصة في المجال الحضري، كما أن المبادرة تسجل على هذا الصعيد في المجال القروي. غير أن ثمة مناطق وجماعات قروية تمن تحت وطأة الحاجة إلى الماء، وتعيش على مخزون الأمطار التي تأخرت هذه السنة، وبدت أزمة الجفاف تلوح في الأفق وتهدد الساكنة.

في هذا السياق، أسألكم السيد الوزير حول إيجاد حل من أجل تزويد الساكنة القروية بالماء الشروب، وبالتحديد على مستوى إقليم سيدي إفني، خاصة دائرتي سيدي إفني ودائرة الخصاص قيادة مجاط وأيت رخا. الساكنة القروية، السيد الوزير، راه تقدر تصبر في كل شي إلا الماء، السيد الوزير، راه كاين اللي سمح في القطيع ديالو، باش تكون في راسك. السيد الوزير،



واحد الخصاص كبير، يعني هاد الخصاص يستدعي التدخل الاستعجالي.

وتحدثوا السيد الوزير على السلطات وعلى هذا، فكثيرا ما شفنا مع السلطات، لكن لم نجد حلا لهذا الإشكال، لأنه إشكال كبير، لأن في هاد المناطق تتواجد أكثر من 30 ألف نسمة، والحل ديال الإشكال دياهم يستدعي التدخل من الوزارة. وكذلك السيد الوزير، كتحديث على أن هاد المنطقة كما قلت لك منطقة فيها فرشة مائية ضعيفة جدا. ودون أن نتحدث السيد الوزير على الشروط ديال الصحة والسلامة، لأن التخزين ديال هاد المياه تيكون في واحد les citernes تحت أرضية، يعني شروط الصحة ما متوفرينش. ودون أن ننسى السيد الوزير الزيادة الغير مبررة في المحروقات التي ستزيد من هذا المشكل. وكنطلبو منكم السيد الوزير التدخل الفوري لإغاثة المنكوبين في هذه المنطقة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد النائب المحترم. نمر إلى السؤال، استوفيتم الوقت السيد الوزير في الرد، نمر إلى السؤال الموالي، عن مدى استفادة الساكنة المحلية من عملية استغلال المناجم الموجودة بتربها، للسيدات والسادة النواب المحترمين عن فريق التجمع الوطني للأحرار، فليفضل أحد النواب مشكورا، تفضلوا.

النائب السيد مصطفى تظومات:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني النواب، أخواتي النائبات،

تعرف العديد من المناطق والجماعات تواجد مناجم مدرة للأرباح ومصدر لليد العاملة والتنمية المحلية. غير أنه من الملاحظ أن الجماعات المحتضنة لا تستفيد منها في أي شيء،

القروية 84% حاليا في إقليم سيدي إفني. وللإشارة بأنه ما بين 2010 و2012 كاين مبلغ إجمالي (سدي إفني، اسمح لي، سيدي إفني) كاين مبلغ إجمالي ل 66 مليون درهم، واللي غيبغ إن شاء الله في نهاية الفترة تزويد الساكنة بنسبة 90%.

أما بالنسبة للحالة الخاصة ديال الجفاف اللي عرفتها بعض المناطق من المملكة هاد السنة، فهاد الحالة يعني تتطلب تدابير استعجالية، وهاد التدابير تتكون باتفاق مع مصالح وزارة الداخلية ووزارة الفلاحة. وعندنا يعني واحد الإطار باش يمكننا نشاركو مع هاد الوزارات لتزويد المناطق بالماء الشروب، تيمكن يكون مثلا بصهاريج متنقلة أو بجفر آبار. يعني تنطلب منكم تتصلوا بالمصالح ديال وزارة الداخلية، واللي غادي هما تيعملوا التنسيق. وتيمكنا، عندنا الوسائل باش نتدخلو بسرعة في الحالات الاستعجالية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، شكرا لكم. التعقيب للسيد النائب المحترم، تفضلوا.

النائب السيد محمد ملال:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيد الوزير، في هاد الموضوع بغينا جواب واضح، لأن هاد الأمر ديال الجفاف وديال فقدان الماء في بعض المناطق من المملكة، وكنجبدو بالذكر هنايا الإقليم ديال الصويرة والجماعات اللي كتواجد في جنوب الصويرة، واللي كتواجد في منطقة جبلية، واللي الفرشة المائية في هاد المناطق جد ضعيفة والوسائل ديال الإغاثة ديال هاد الناس، لأنهم كنعتهروهم ناس منكوبين، يعني في منطقة ما فيهاش المياه، ما عندهم السيد الوزير الماء ديال ما يتعملو هاد العشية اللي حنا فيها، يعني هاد الناس تيعيشوا



بالنسبة للسؤال ديالكم ديال منجم الذهب بعمالة طاطا، في هاذ الحالة تنظن هاد، أولا كاين هناك فرص شغل عديدة اللي توفرت من هاذ المنجم، تقريبا على حسب المعلومات اللي عندي 1200 فرصة شغل، منها 250 ولا 270 في الشركة ومنها تقريبا 900 ولا 1000 فرصة شغل عند les sous-traitants ديال هاديك الشركة. وكاين كذلك عدة استثمارات في الميدان الاجتماعي، اللي يمكن لي نعطيكم يعني الخلاصة ديال هاذ الاستثمارات. وكاين كذلك ضريبة، ضريبة لفائدة الجهة، لأنه الضريبة، القانون يعني ديال الضرائب يحتوي على واحد الضريبة المنجمية لفائدة الجهة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. التعقيب للسيد النائب المحترم، تفضلوا.

النائب السيد مصطفى تظومات:

شكرا السيد الوزير. هاذ الشي اللي قلتو السيد الوزير ديال دفاتر التحملات فهو جديد. إلا ما جاء في جوابكم يتميز بالعموميات ولا يمت إلى الواقع المعاش بشيء، والدليل على هذا في إقليم طاطا على مستوى جماعة تيزغت، حيث يعاني ساكنتها من عملية استغلال منجم الذهب، فهناك طرق مدمرة بفعل آليات المنجم، استنزاف خطير، وأقول خطير وعشوائي للفرشة المائية. والأخطر من هذا، تدمير أراضي الساكنة في عملية البحث عن الذهب بدون أي إشعار أو تعويض، وخصوصا في ظل الفقر وضعف فرص العمل، هاد الناس أ السيد الوزير راهم كيفتقروا لأفقر ظروف العيش.

ومن هنا نقترح اتخاذ حلول مستعجلة، على غرار ما تم بمنطقة ورزازات، من حيث وضع اتفاقية دفتر تحملات ملزمة للشركة المستغلة للمنجم، بإعطاء كوتا في التشغيل لأبناء المنطقة، وكذا المحافظة على موارثها، ونهج التدبير العقلاني، والتدخل السيد الوزير، التدخل الفوري لإيجاد حل لإشكالية إغلاق منجم

إضافة إلى معاناتها في التنقل بفعل الآليات مستخدمة، فلا طرق صالحة ولا يد عاملة محلية مستفيدة، بل هناك فقط استغلال عشوائي لموارد المنطقة، كما هو الحال لمنجم الذهب المتواجد بمنطقة دودرار جماعة تيزغت بإقليم طاطا وإقليم زاكورة وتغير، فهناك إتلاف الطرق المعبدة في اتجاه أكادير بما يسبب في معظم حوادث السير.

لذا نسألكم السيد الوزير: هل من مقاربة في وضع معايير لاستغلال المناجم حتى تستفيد ساكنة المناطق المحتضنة لها؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للسيد الوزير.

السيد فؤاد الدويري، وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا للسيد النائب المحترم. اللي بغيت نقول هو أنه الآن كاين واحد المسطرة قانونية قبل بداية استغلال المنجم: كاين أولا دراسة التأثير البيئي، اللي ت يخص الشركة اللي تريد الاستغلال باش تديرها، وكاين في هاد دراسة التأثير البيئي تدرسو كذلك المقذوفات المائية والغازية اللي غادي تجي من ذلك الاستغلال؛ ثم كاين عملية البحث العمومي، والساكنة ديال المنطقة تسأل عبر هاذ الاستغلال؛ وثالثا كاين واحد دفتر التحملات اللي الشركة اللي تستغل تيخصها توقعه، وهاد دفتر التحملات فيه عدة إجراءات، ومنها إعادة تأهيل موقع المنجم بعد نهاية الاستغلال. هادي من الناحية القانونية.

من الناحية العملية، اللي تعرفوا هو أنه في عدة أحوال هاذ المناجم تكونوا في المناطق النائية، واستغلال المنجم تيتطلب إمكانيات من طاقة ومن ماء ومن طرق يعني لاستيراد المواد الأولية ولتصدير المواد المنجمية، ولهذا هاذ المناجم يعني تتؤطر وتتهيكّل هاذ المنطقة، وتتكون كدعم أساسي للتنمية الاقتصادية في المنطقة.



السيد الوزير المحترم، اليوم يتحدث الكل عن الفساد وعن الريع وعن تبديد المال العام وعن غياب الحكامة. تفشي ظاهرة الموظفين الأشباح بمرافق الدولة لا تخرج عن هذا الحديث، هناك من يتحدث الآن عن وجود 80 ألف موظف شبح ومن يتحدث عن وجود 90 ألف موظف شبح، في مخالفة لقانون الوظيفة العمومية ولجميع الأنظمة والقوانين الجاري بها العمل.

السيد الوزير المحترم، في ظل الدستور الجديد، ما هي إستراتيجيتكم لإيقاف هذا النزيف ومحاربة هذه الظاهرة؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للسيد الوزير.

السيد عبد العظيم الكروج، الوزير المنتدب لدى رئيس

الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

شكرا السيد النائب المحترم. أولا بغيت نقول أن هذا التغيب الغير مشروع هو فعلا مشكل داخل الإدارة العمومية. فيما يخص الأرقام، كان هناك تضارب حول الأرقام، ولكن اللي نقدر نصرح به وهو ما كاينش شي رقم اللي حصرناه، لأن ليس هناك أي دراسة، حتى وزارة الوظيفة العمومية ما عندهاش شي دراسة اللي تحدد هاد الأرقام، كون كان عندنا شي رقم غادي نحدد هاد اللوائح، ومن طبيعة الحال غادي ناخذو كل التدابير اللازمة يعني طبقا للقوانين الجاري بها العمل. ففين كاين المشكل ديال هاد التغيب الغير مشروع؟ المشكل ما شي هو مشكل قانوني، لأن القانون واضح، وكاين منظومة قانونية اللي هي كاملة:

أولا كاين النظام الأساسي للوظيفة العمومية، الفصل

75 مكرر؛

كاين كذلك القانون ديال 84 والمرسوم ديال 2000

اللي كيتعامل مع التغيب الغير المشروع، والمقتضيات واضحة؛

بوازار بإقليم زاكورة، والذي ذهب ضحيته ألفي عامل بسبب خلاف بين الشركة والعمال. ونطلب منكم السيد الوزير التدخل لدى الشركة لمساهمتها في بناء الطريق المؤدية لدواوير دودرار التي تستنزف ثروتها من طرف هذه الأخيرة، وتوفير ماء صالح للشرب، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد النائب المحترم. نعطيو الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب، تفضلوا السيد الوزير.

السيد فؤاد الدويري، وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

السيد النائب، كاين القانون الجديد ديال يعني دراسة التأثير البيئي، وكذلك دفتر التحملات، ولكن كاين بعض الشركات اللي قبل من إصدار هاد القانون كانوا يعني بصفة اختيارية كان عندهم كاين دفتر التحملات وكانوا داروا دراسة التأثير البيئي، وهذا في هاد شركة AKKA GOLD MINING كانت فيها، دارت دراسة التأثير البيئي، وكذلك عندها دفتر التحملات بالنسبة للدولة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، ونشكركم على حسن المساهمة في هذه الجلسة. نمر إلى القطاع الموالي، القطاع المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة. سؤال عن ظاهرة الموظفين الأشباح، للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق العدالة والتنمية، فليفضل أحد النواب مشكورا.

النائب السيد حسن الحارس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الإخوة والأخوات النواب المحترمون،



شكرا للسيد الوزير. تعقيب السيد النائب المحترم، أو
السيدة النائبة المحترمة،
تفضلوا السيدة النائبة.

النائبة السيدة رقية الريميد:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

نعم السيد الوزير، هادي كلها مبادرات اللي قلتوها لنا
هي مبادرات جد مهمة لمحاربة هاذ الظاهرة. لكن السيد الوزير،
إيلا ما كانتش عندكم أرقام محددة، فأخر الدراسات كتشير إلى
أن نسبة الموظفين الأشباح بالمغرب تصل إلى 15% السيد
الرئيس، وهو عدد مهول جدا، وهاذ الناس هاذو السيد الوزير
كيكلفونا الدولة واحد المبالغ اللي هي جد باهظة، فبواحد
الحساب بسيط السيد الوزير إيلا اعتبرنا أن الأجرة ديال هاذ
الناس هاذو هي 2500 درهم، وهذا مستحيل، لأن هاذ الناس
هاذو ما هماش من ذوك الموظفين البسطاء، وإنما من الموظفين
ذوي النفوذ وذوي الحماية السيد الوزير، حماية سياسية وحماية
اقتصادية، ولهم عائلات ونفوذ كبير، فكنلقاوا أنهم كيكلفوا لنا
الدولة في الشهر الواحد 30 مليار، 30 مليار سنتيم السيد
الوزير ليست بالأمر الهين. إنما هي كذلك لها تابعات أخرى، لأن
هاذ الناس هاذو ماشي كيوقفوا عند الأجرة دياهم فقط، وإنما
كيستنزفوا مجموعة ديال الصناديق ديال الدولة، ومن بينها
صندوق التقاعد السيد الوزير، لأن هاذ الناس ما كيشغلوش،
ولكن كيكلفوا الدولة واحد الشكل كبير ديال الفلوس.

فكنقولها لكم فعلا أن هذا الأمر هو صعب، ولكنه
ليس مستحيلا، ليس مستحيلا إذا توفرت الإرادة السياسية
القوية، وحنا هاذ الإرادة السياسية متأكدين أنها كايينة ومتوفرة،

كاين كذلك مدونة المحاكم المالية؛
كاين كذلك القانون ديال الحسابات ديال 1967 اللي
كينص على مبدأ الأجرة مقابل العمل؛
كاين منشير ديال الوزير الأول، د الوزير د الوظيفة
العمومية إلى آخره.
إذن المنظومة القانونية كايينة وثابتة، المشكل هو مشكل
ديال التطبيق.

كان هناك واحد العملية ما بين 2006 و 2009،
وهاذ العملية يعني كانت نتائج جد محدودة، هاذ العملية أسفرت
إلى تقريبا توقيف ديال واحد ألف أجرة أو ألف أجير، والعزل عن
العمل ديال تقريبا واحد 600 موظف، هاذ الشي اللي كايين.
فالآن حنايا كنعملو من طبيعة الحال في إطار السياسة
الحكومية اللي بطبيعة الحال هاذ التغيب الغير المشروع هو يعني
ظاهرة من ظواهر الفساد، وحنا كنعملو باش نوضعو لو حد.
وأحدثنا واحد اللجنة مع عدد من القطاعات الوزارية، وفي هاذ
اللجنة الهدف وهو وضع واحد المنشور ديال السيد رئيس
الحكومة اللي غادي نعتمده عما قريب، واللي كيعتمد بعض
الإجراءات اللي هي عملياتية:

أولا: خص المسؤولين المباشرين وكذلك الأمرين بالصرف
يتحملوا المسؤولية دياهم فيما يخص الموارد البشرية، وهاذ المسؤولية
تقدر تكون تأديبية أو مالية، يعني حتى استرجاع الأجر إيلا كان
واحد الموظف مغيب وكان متستر عليه.

ثانيا: وضع عدد من الإجراءات المواكبة، كالشارات
الإلكترونية، كالبوابات الإلكترونية إلى آخره.

فهاذ الشي غادي يخرج عما قريب، باش نوضعو حد
لهاذ الظاهرة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:



السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، ونشكركم على حسن المساهمة في هاد الجلسة. نمر إلى القطاع الموالي، وهو الاقتصاد والمالية. سؤال عن وضعية مؤسسة صندوق الإيداع والتدبير، للسيدات والسادة النواب المحترمين عن فريق العدالة والتنمية، فليفضل أحد النواب مشكورا، تفضلوا السيد النائب، سؤال رقم 27 عن وضعية مؤسسة.

النائب السيد عبد الكريم النماوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، تبين جملة من المؤشرات، كمؤشر الجودة والشفافية وحسن التدبير، أن مؤسسة الإيداع والتدبير في تقهقر. لذا نطلب منكم السيد الوزير الكشف عن الوضعية الحقيقية لهذه المؤسسة، ثم إعطاءنا الإجراءات التي ستتخذونها لمعالجة الاختلالات، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للسيد الوزير، تفضلوا.

السيد إدريس الأزمي الإدريسي، الوزير المنتدب لدى وزير

الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

في البداية، أشكر أعضاء فريق العدالة والتنمية على هذا السؤال. واللي نبغي نبين وهو أن هاد الشركة هي مؤسسة عمومية كما تعلمون، يعهد إليها بالدرجة الأولى بالتدبير، يودع عندها مجموعة من الأموال العمومية وتقوم بتدبيرها وبثمينها.

فيما يتعلق بالوضعية المالية، بالنسبة لسنة 2011، هاد الشركة حققت يعني ناتج صافي ديال 814 مليون درهم، مقابل

ومعقود عليكم الأمل في التغيير والإصلاح، كنفولو لكم أن الأمر كيبقى مجرد وقت.

وكذلك اتخاذ إجراءات كبيرة وقوية، واللي كنفترحو منها السيد الوزير التنقيط، ولا كما تنقلو الحضور بالبصمة، لأن ملي كنفولو التوقيع كنعرفو أن موظف كيوقع على 20، وإيلا قلنا هاذيك البطاقة الإلكترونية كي غنعرفو أنه غدا ذاك الموظف اللي ما يجيش غيعطيها لصاحبو البطاقة وغادي يجي يديرها له، ولكن إيلا قلنا أننا غادي نديرو البصمة فحنا غادي نحاولو نحدو بواحد القدر كبير من هاذ المتغيين وغادي نفضحوهم.

وكذلك أنا كنتمى أنكم تديروا واحد رقم أخضر في الإدارات، خصوصا الإدارات العمومية، اللي كيتمكن المواطنين من أنهم كيجيو كيبغوا بهاذوك الناس اللي ما كاينينش. وكذلك أنكم تحملوا المسئولين أو الرؤساء المباشرين ديال هاذ الناس هاذو بأنه ما ييقاش عندنا ذاك التنقيط ديال هاذ صاحبو نعطيه 10 على 10 وهذا ولد أختي نعطيه 16 على 20، ولكن نرقمو للناس عن جودة العمل وبكثرة الإنتاج، فهنا إيلا درنا هاذ الإجراءات كنتمى أنها تكون إجراءات اللي تبادروا بها، وهي إجراءات ما كتكلفش الدولة، غادي نحدو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة النائبة المحترمة. السيد الوزير، لكم من الوقت القليل جدا، ثواني.

السيد عبد العظيم الكروج، الوزير المنتدب لدى رئيس

الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

لا، اللي بغيت نقول وهو أن اللي عندو شي رقم أو عندو شي لائحة راه هو كيساهم في التستر على هاذ المشكل وكيساهم في الفساد، اللي عندو شي لائحة خصو يطبق القوانين، واللي ما بغاش يطبق القوانين يباشرنا بهاد اللائحة وحنا نطبقوا هاذ القوانين.



طرق توظيف الموارد ديال صندوق الإيداعات، بحكم أن هذه الموارد هي لذوي الحقوق، وبالتالي لا يمكن لا شراء أسهم أو سندات غير مسعرة في بورصة القيم أو امتلاك مساهمات في شركات أخرى إلا بعد الحصول المسبق على الترخيص ديال الوزير المكلف بالمالية، وذلك على كل عملية، يعني عملية بعملية.

المسألة الأخيرة اللي بغيت نبين، وهو شنو هو الجديد؟ الجديد هو أولا، بحكم أن هذه الشركة خاضعة للمراقبة ديال الأعلى للحسابات، السيد رئيس الحكومة قام بمنشور ديال 26 أبريل 2012، يدعو جميع المؤسسات العمومية، ومن ضمنها هذه المؤسسة، إلى التفعيل ديال التوصيات ديال المجلس الأعلى للحسابات وبالتنزيل ديال التوصيات.

مسألة أخيرة، هي أنها خاضعة كذلك للميثاق المغربي للممارسات الجيدة لحكامة المنشآت والمؤسسات العامة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. أعطي الكلمة للسيد النائب المحترم للتعقيب، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد محمد خبي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أنا أثن طبعاً ما تقدم به السيد الوزير من خطوات ومن أرقام كتوضح الوضعية ديال صندوق الإيداع والتدبير. ومع ذلك طبعاً كتبقى الوضعية بالنسبة إلينا مقلقة، بحكم أن الوضعية ديال الصندوق سنة 2011 حققت تراجع ديال 58% مقارنة مع السنة الماضية، والأموال الذاتية تراجعت أيضاً بنسبة 17%، وهذا يجعلنا نتساءل طبعاً حول الإستراتيجية وحول النموذج الاقتصادي اللي كيتبناه الصندوق، في ارتباط بواحد المجموعة

مليار و900 مليون درهم سنة 2010، وبالتالي هناك تراجع بنسبة 57%. إلا أن هذا التراجع عنده تفسير، بحكم أن الشركة في سنة 2010 حققت أرباح استثنائية ناتجة عن تفويت جزء من الحصة ديالها في Méditelecom، وكذلك كونت واحد المجموعة من المؤونات على التراجع ديال بعض الأسهم ديال التوظيفات ديالها، هذا من جهة.

بطبيعة الحال، الاستثمارات ديالها في سنة 2011 وصلت إلى 10 مليار ديال الدرهم، يعني ارتفعت بنسبة 72% مقارنة مع 2010، والموارد اللي تدفعها هذه الشركة لفائدة الخزينة العامة للدولة وصلت 540 مليون درهم في 2011، مقابل 200 مليون درهم في 2010، لأن هذا الدفع يعني هو يساير النتيجة الصافية، وبحكم أن 2010 كانت النتيجة مهمة كان كذلك الدفع مهم، ومن المتوقع أن تدفع الشركة 500 مليون درهم خلال هذه السنة. إذن هذه هي النتائج ديال هذه الشركة.

فيما يتعلق بالنظام ديال الافتحاص وديال المراقبة، تخضع هذه المؤسسة لمنظومة متكاملة من المراقبة. بطبيعة الحال، تعلمون أنها لا تخضع للقانون 69.00 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت، هي معفية من هذا القانون، إلا فيما يتعلق بالإلزامية ديالها ديال الإرسال ديال القوائم التركيبية والحسابات السنوية والتقارير السنوية والبيانات لوزارة المالية، من أجل تمكيننا من المتابعة ديال الأنشطة ديالها، ولكن هي خاضعة للمراقبة بمقتضى الظهير المنشئ لها، وبالتالي هذا الظهير يحدث لجنة الحراسة، ومن مهامها المراقبة على عمليات المؤسسة. وتتكلف هذه اللجنة بالتحقق من الوضعية المالية للمؤسسة ومن الأموال الموجودة لديها والمحفظات ديال السندات المالية.

مسألة أخرى اللي هي ديال المراقبة ديال وزارة المالية، هي كون أن هذه المؤسسة القرار ديال وزير المالية هو الذي يحدد



شكرا للسيد النائب المحترم، شكرا لكم، وكنشكرو السيد الوزير على حسن المساهمة في هذه الجلسة. ونمر إلى قطاع الشؤون الخارجية والتعاون، في سؤال آني عن الوضعية المزرية للطلبة المغاربة بالديار الإسبانية، للسيدات والسادة النواب عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية. تفضلوا السيدة النائبة مشكورين.

النائبة السيدة فتيحة مقنع:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات النائبات والسادة النواب المحترمون،

السيد الوزير، لا يخفى عليكم الحالة المزرية التي تعيشها الجالية المغربية بالخارج، وخاصة الطلبة المغاربة الذين يتابعون دراستهم الجامعية بإسبانيا، بهذا البلد، خاصة بعد مصادقة الحكومة الإسبانية على مرسوم يجبر الطلبة المغاربة بدفع مجموع تكاليف التسجيل في الجامعات الحكومية تصل بين 6000 و9000 أورو، وهي مبالغ خيالية، وتشكل عائقا أمامهم في متابعة دراستهم.

نسائلكم السيد الوزير المحترم، عن التدابير المتخذة في مواجهة هذا الموقف؟ والفريق الاستقلالي يريد جوابا شافيا، ويرى في وزارتك الاختصاص من أجل الجواب عن هذا السؤال، نظرا للعلاقات بين الدولتين، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيدة النائبة. تفضلوا السيد الوزير للإجابة مشكورين.

السيد يوسف العمراني، الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون

الخارجية والتعاون:

شكرا السيدة النائبة المحترمة، فعلا، هناك قرار إسباني برفع الرسوم بالنسبة للتسجيل في بعض الجامعات الإسبانية.

ديال الإشكاليات التي مرتبطة بالشفافية والوضوح والحكامة الجيدة بالنسبة لصندوق الإيداع والتدبير.

كما لا يخفى عليكم السيد الوزير، أن الدستور الجديد الذي دشن مرحلة جديدة في المغرب، يلزم هذه المؤسسات العمومية باش تبحي للمؤسسة البرلمانية وتقدم الحساب، في الوقت الذي كانت هاد المؤسسات العمومية، ونذكرو بأن صندوق الإيداع والتدبير يعتبر الفاعل الاقتصادي أو المستثمر المؤسساتي الأول على الصعيد ديال البلاد، وبالتالي لا يعقل أن تبقى الوضعية ديال هاذ الصندوق بعيدة عن الرقابة وعلى التدقيق المالي وعلى الافتحاص من طرف سواء المؤسسة البرلمانية أو مؤسسات الحكامة أو المحاكم المالية.

نؤكد في هذا الصدد، أن الرأي العام تابع بقلق مجموعة من الخطوات ديال الاستثمار، على سبيل المثال اقتناء 10% من رأسمال نادي البحر الأبيض المتوسط، والتي الأسهم ديالو عرفت انهيار كبير بعد شراء هاد رأس المال مباشرة، والتي عرض يعني مئات الملايير ديال السنتيمات للتبخر في لحظة وجيزة. هذا يشير أيضا التساؤلات حول المعايير ديال الاستثمار في هذا القطاع، كنعرفو بأن صندوق الإيداع والتدبير كيستثمر في عدة قطاعات، في السياحة، في العقار، في التهيئة العمرانية وغيرها، نحن نتساءل كيف يتم إصدار القرار ديال الاستثمار في هذه المؤسسة، هل هناك الضمانات الكافية والشفافية والوضوح الكافي؟ لأنه هنا عشنا المسألة ديال شراء الأسهم ديال الضحى، والتي أثارت إشكال ديال الوضوح واعتماد آليات السوق التي يمكن لها تضمن التنافسية في هذا المجال. كتعاني أيضا المؤسسة من تداخل السياسي مع التدبيري، وكنعرفو بأنه على المستوى ديال التعيينات كانت هناك.

السيد رئيس الجلسة:



السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. السيدة النائبة المحترمة للتعقيب، تفضلوا.

النائبة السيدة كنزة الغالي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الأخوات والإخوان النواب،

شكرا السيد الوزير على التدابير التي اتخذتها الحكومة في هذا المجال، ولكن نقول بأن في إسبانيا سبعة آلاف طالب مغربي، سبعة آلاف طالب مغربي الآن اللي هما في المستوى الثاني والثالث غيصعاب عليهم يخلصوا 9000 أورو أو 6000 أورو. وكتعرفوا بأن الحكومة ديال P.P أي الحزب الحاكم الشعبي هو دائما في تدابير صارم، في البداية بدا أولا سحب البطاقة الصحية من المهاجرين، وربما دازت على ساكتة ما سمعنا شي في المغرب واحد الحديث على هاد الإشكال هذا. بعد ذلك جاءت الآن بالنسبة للطلبة ديالنا في إسبانيا، وهذا مشكل خطير، لأن الطالب اللي عندو السنة الثالثة أو الرابعة غيصعاب عليه يتراجع. وهذه كذلك قضية مهمة إيلا شفنا هنا الجامعات أو المعاهد المختصة بالتعليم الإسباني selectividad اللي انطلقوا ومشاوا في المسار الدراسي ديالهم، إذن اللي ما عندهم الإمكانية باش يخلصوا 6000 أو 9000 أورو شنو هو المصير ديالهم، واش الطلبة اللي في إسبانيا غادي يرجعوا للمغرب وغادي يوقفوا ما، يستحيل عليهم، لأنهم درسوا بالإسبانية؟.

وأنا اللي كتعرفو أن هناك واحد الاتفاقية في 1980 في الباب الرابع ديالها كتقول بأن الطلبة المغاربة والإسبانيين كذلك في إطار التبادل بين البلدين كيستفدوا من واحد المجموعة ديال الامتيازات، واش غادي نجدوها، يعني غادي نفعلو هاد الاتفاقية؟ واش يمكن نبحثو في إطار آخر، خصوصا بأن

أولا أود ملاحظة أولية، أن كما تعلمون، نظرا لتكوين الدولة الإسبانية، فالاختصاصات في ميدان الصحة وفي ميدان التعليم مخصصة للحكومات المحلية في أندلسيا وفي كتالونيا، والقرار ديال الحكومة الإسبانية فقط توجه بالنسبة للأزمة، نظرا للأزمة الاقتصادية والاجتماعية اللي كتعيشها إسبانيا، خذاوا قرار فيما يخص ميدان التعليم وكذلك ميدان الصحة، وخلصوا الحرية للجامعات وكذلك للحكومات المحلية لتطبيق هذا القرار، إذن الحكومة الإسبانية فقط التوجهات العامة. إذن الآن نحن أمام يعني مشكل على مستوى الحكومات المحلية.

ما عملته الدبلوماسية المغربية: أولا، رئيس الحكومة شخصيا، السيد عبد الإله بنكيران تكلم في الموضوع مع السيد ماريانو راخوي خلال الاجتماع الأخير في مدريد يوم 18 ماي، ووعد السيد راخوي أنه سيدرس هذا الملف. كذلك نحن على مستوى الرباط ولا على مستوى سفارتنا في مدريد اتخذنا الإجراءات اللازمة واتصال مع ليس فقط الحكومة الإسبانية، كذلك مع الحكومات المحلية ومع رؤساء الجامعات، وأكد لنا بعض رؤساء الجامعات أنهم هاد السنة على كل حال ما غادي يطبقوش هاد الشي، لن يطبق، وهذا صرح به كذلك في ندوة صحفية وزير التعليم العالي للمملكة المغربية السيد الداودي.

إذن، نحن نتابع هذا الموضوع، نظرا للأهمية ديال الطلبة المغاربة في إسبانيا، وكذلك اغتئمنا هاد المناسبة لطرح القضايا الأخرى المتعلقة بوضعية الطلبة المغاربة في الخارج، وخاصة في إسبانيا، وخاصة موضوع الحصول على البطاقة ديال الإقامة في إسبانيا، المشكل ديال الفيزا، وكذلك اغتئمنا هاد المناسبة لإشراك الطلبة المغاربة في برامج أوروبية ك ERASMUS MUNDUS لأننا نحن نعتبر أن شق العلاقات مع إسبانيا مهم، أن التعليم باللغة الإسبانية مهم بالنسبة إلبنا، وأن كذلك أصبحت الآن إسبانيا شريك مهم بالنسبة للمملكة المغربية.



السادة الوزراء المحترمون،

السادة النواب المحترمون والسيدات النائبات المحترمات،

السيد الوزير، في الشهور الأخيرة قام برنامج في قناة عمومية بإظهار صور المحكومين بالإعدام بالسجن المركزي بالقيطرة دون أخذ موافقتهم أو إذن من عائلاتهم، ولم يراع بهذا الانتهاك خصوصية الأشخاص المعنيين، عائلاتهم وذويهم، وكذا خاصة أبنائهم، الذين تأثروا من تبعات صور المحكومين.

كما نسجل أن برامج الجريمة في الإعلام العمومي يجب إعادة النظر فيها، لا من حيث تقديم المجرمين ولا من حيث حقوق البث وتوقيت البث ولا من حيث تمثيل الجرائم المرتكبة.

لذا نسائلكم السيد الوزير: هل من إجراءات للحماية القانونية للمحكومين بالإعدام، وكذا لناشئتنا؟ وهل من تصور لإعادة النظر في طريقة تقديم مثل هذه البرامج، أي برامج الجريمة؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. تفضلوا السيد الوزير للرد على السؤال.

السيد مصطفى الخلفي، وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة:

السيد الرئيس،

السيد النائب المحترم، في البداية أشكرك على هذا السؤال، لأن هذا الموضوع هو موضوع انشغال، المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الواقعة التي أشترتم إليها وجه رسالة إلى ال HACA الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، واللي وجهت رسالة للقنوات، إحدى هاد القنوات قامت بمراجعة جذرية للمضمون ديال البرنامج ديالها.

ولكن ينبغي التأكيد على أن الإطار القانوني المنظم لهذا المجال غير كافي، وهذا من الأولويات اللي مطروحة الآن عندنا

العلاقات المغربية الإسبانية عندها واحد التقدم مهم، وعندها كذلك un comité، كابين واحد مجموعة د الهيئات في هاد الجانب الدبلوماسي يجب أن تفعل من أجل ضمان مصلحة الطلبة المغاربة في إسبانيا، وكذلك حيث شفنا عاد كان عندهم مشكل في فرنسا، جا اليمين جا اليسار، خرجهم دخلهم، الأمر كذلك يطرح الآن بالنسبة للطلبة في إسبانيا، وهذا الموضوع لا بد أن يحل على أنه مشكل دبلوماسي حتى ما ييقاوش الطلبة ديالنا كيخضعوا دائما للأهواء السياسية. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيدة النائبة المحترمة. السيد الوزير، رد على التعقيب في ثواني.

السيد يوسف العمراني، الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون:

متفق معكم كل الاتفاق. على كل حال المشكل مطروح، مطروح في إطار مفاوضات... اتفاقية جديدة في هاد الشراكة بين المغرب وإسبانيا في هاد الميدان ديال التربية وديال العلوم، وكذلك مطروح في أجنده ديال اجتماع اللجنة العليا اللي غتتعد في سبتمبر. الموضوع مهم بالنسبة إلينا، نظرا أولا للعلاقات مع إسبانيا، وكذلك نظرا للدور المهم اللي كتلعبو اللغة الإسبانية في إسبانيا وفي أمريكا اللاتينية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، شكرا لكم، وشكرا مرة أخرى على حسن المساهمة في هذه الجلسة. ننتقل إلى القطاع الموالي، وهو قطاع الاتصال، سؤال آني حول برامج الجريمة في الإعلام العمومي، للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق التجمع الوطني للأحرار، فليفضل أحد النواب مشكورا.

النائب السيد محمد بن محمد السلاسي:

شكرا السيد الرئيس،



راض، بغينا شي حاجة تكون مستعجلة. عرفنا بأن كاين وكاين وكاين، ولكن بغينا شي حاجة تكون واقعية ونشوفوها في أرض الواقع، فأى سؤال كنسولوه كيقول لك كاين وكاين وكاين ولكن ماكنشوفو حتى شي حاجة.

ونظرا للخطورة ديال هاد البرنامج السيد الوزير على الشباب ديالنا وعلى المراهقين ديالنا والأطفال، اللي ولوا كيحاولوا يديروا هاد الشي على أرض الواقع، وهذا شيء غير مبشر، ملي كتدخل غير للإنترنت كتلقاهم كيتفرجوا في برامج ديال المجرمين، حنا ما بقيناش كنتجو البرامج اللي إيجابية وتربوية وهذا، ولينا كنتجو برامج اللي. وأنت كتعرف الإجرام كثر في البلاد، وفي إحدى المناطق الجنوبية تم اعتقال أحد المهتمين وصرح للضابطة القضائية بأنه تأثر ببرنامج أخطر المجرمين، وهذه راها كاينة وراها مكتوبة.

كذلك، ولعلمكم السيد الوزير ولعلم الرأي العام، بأن بالصح الرئيس ديال مجلس حقوق الإنسان راسل الرئيس المدير العام للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، كينقل له فيها بأن طلب المحكومين بالإعدام كاتبين بأن خص داك البرنامج يتوقف، ما بقاش عاد كيتستر ولا شي حاجة ولا إصلاحات، ديال برنامج أخطر المجرمين.

للتذكير كذلك، هذه البرامج ولات كتقدم لنا هاد المجرمين على صورة أبطال، ومبالغ فيها وإيجابية، وأنهم شخصيات كاريزمية في بعض البرامج، اللي ولوا كوربوا بحال اللي كيدكروهم بشي حاجة نساها المجرم كيوليو يذكروهم بها، عندك راه نساها، لأنه بحال اللي باش المرة الحاية إيلا دارها شي دري تكون ناجحة له. ونطالب السيد الوزير بإعادة النظر في هاد البرامج، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد النائب المحترم. تفضلوا السيد الوزير للرد على التعقيب.

في الوزارة، لأن البرامج ديال الجريمة هي برامج مطلوبة، عليها واحد طلب. أولا، ما خصهاش تكون مؤطرة بأهداف تجارية، وهاد الشي اللي مطروح حاليا أن المسئولين د القنوات كيحرصوا على أن هذا الأمر ما يكونش، ولكن ينبغي التأكيد عليه.

ثانيا، أنها ما تكونش برامج كما قلت التمثيل ديال الجريمة، لأنه في نهاية المطاف فحال إيلا كتعمم التقنيات د الجريمة، وتقدم المجرمين كأبطال والجناة ما عارفينش المآل ديالهم والجهود ديال الأمن محدودة، هاد الشي كثير واحد النوع من الإثارة، ولكن ما خصوش يكون على حساب أمن المجتمع والحقوق والحرمات ديال الناس، بالتالي كاينة حاجة لذلك. بدا واحد الجهد في عدد من القنوات العمومية في الاتجاه ديال تطوير هاد البرامج باش تلعب دور تربوي، أي التحذير من الجريمة، إبراز الجهود ديال الأمن، التنبيه على المخاطر ديالها. وفي نفس الوقت كاين ما يسمى بأخلاقيات التعرض لمثل هذه البرامج؛ عدم ذكر الأسماء، الصور، الموافقة القبلية، الإشارة اللي كتكون تتأكد على أن هاد النوع د البرامج ما خصهاش تبث في أوقات معينة باعتبار حماية الجمهور الناشئ، هذه كلها معطيات. ولهذا هاد السؤال كيحي في الوقت دياله المناسب، في ظل واحد النقاش عمومي حول الأخلاقيات اللي خصها توظف البرامج، لأن مصلحة المجتمع فوق كل اعتبار، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. نعطي الكلمة للسيد النائب المحترم ليعقب على الجواب.

النائب السيد محمد بن محمد السلاسي:

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات. لكن السيد الوزير نسجل أن المجتمع المدني ينتقد بشدة البرنامجين الذين بيثان في 2M وهو "أخطر المجرمين" والذي بيث على Médi 1 tv أي "مسرح الجريمة"، وهذا غير راضيين، الرأي العام غير



السيد مصطفى الخلفي، وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة:

طيب، أنا في هاد القضية متفقين، لأن هذا أمن المجتمع ومستقبل الناشئة ديال بلادنا.

عمليا، ما اتخذ وهو أن القناة اللي بثت هداك البرنامج ديال المحكومين بالإعدام راجعت الخط التحريري دياها، الفقرة المتعلقة بإعادة تمثيل الجرائم تحذفت، وركزوا على التحقيق والشهادات، وهاد الشي أنا معك كنعقول غير كافي.

هاد السبب قلت الإطار اللي كينظم العرض د البرامج المرتبطة بالجريمة خصو يتراجع، باش ما تنشأش واحد الحالة ديال التطبيع مع الجريمة، كما قلت، وكما قلت قبل، ما يبقاوش يتقدموا المجرمين كأبطال، وما يبقاوش يتقدموا المجرمين كأناس عندهم واحد القدرة جبارة في اختراق القدرات الأمنية، لأن هذا بشكل أو بآخر كيوّدي إلى تنمية الثقافة ديال الجريمة والتطبيع معها في المجتمع، وهاد الشي ما خصش الإعلام العمومي يتورط فيه، ونكونو صارمين فيه.

القناة الأخرى اللي تحدثتوا عليها اعتمدت قواعد، ديال عدم ذكر الأسماء، عدم ذكر الأهل دياهم أو الألقاب اللي يمكن تعمم الضرر، لأن أصلا المجرم فاش تبحكم عليه القضاء أراه نال العقاب دياها، ما نعمموش هداك العقاب على مستويات واسعة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، ونشكركم على حسن المساهمة في هذه الجلسة. نتنقل إلى القطاع الأخير، وهو قطاع السكني والتعمير وسياسة المدينة. سؤال حول تسوية الوضعية القانونية للتجزئات السكنية المنجزة من طرف الوزارة الوصية فوق أراضي الدولة أو الخواص، للسيدات والسادة النواب عن فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلوا السيد النائب المحترم.

النائب السيد أحمد التهامي:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب والمحترمون،

سؤالنا السيد الوزير كيتعلق بواحد الموضوع اجتماعي هام، وبالتالي لا يقبل التأخير ولو لنهاية الجلسة، هذا الموضوع هو الوضعية القانونية ديال واحد الشرائح كبيرة من المجتمع المدني اللي استافدت من برامج السكن الاجتماعي، في إطار L'ERAC، في إطار ال PAM، ماشي حزب الأصالة، لا، LE PROGRAMME ALIMENTAIRE MONDIAL، ANIE، العمران، إلى غير ذلك. فهاد الناس هادو بناوا فوق العقار ولكن ما توصلوش بالرسوم العقارية وصبحوا في واحد الوضعية غير قانونية، والإدارة هي اللي مسئولة عن هاد الوضعية هذه.

كذلك كاينين ناس متواجدين فوق أراضي مخزنية، والبلديات بحال بلدية المضيق تسوي لهم الوضعية ولكن الإدارة دائما كتعرقل. فسؤالنا هو: كيفاش غنخلو هاد المشكل ومتي، السيد الوزير؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للسيد الوزير، تفضلوا.

السيد نبيل بنعبد الله، وزير السكني والتعمير وسياسة

المدينة:

شكرا لكم السيد الرئيس المحترم،

وشكرا للسيد النائب المحترم على هذا السؤال. فعلا هذه إشكالية حقيقية مطروحة بالنسبة لعدد من التجزئات، والأمر يعود في بعض الأحيان إلى تجزئات قديمة من قبل برامج مختلفة، البعض ذكرتيوها.



شكرا السيد الوزير على الجواب. بطبيعة الحال السيد الوزير هذا مشكل قديم، اللي هو قائم الذات، هاد السؤال تنطرحوه لثاني مرة بعد أن استعصى عن الحكومة السابقة حل هذا المشكل، بعض الدراسات تقول بأنه النسبة في المدن والمراكز المغربية كتفوق 10% اللي عندهم هاد المشكل. والسيد الوزير، وأنتم الآن تطلقون مشاورات حول سياسة المدينة، من المفروض أن تكون هذه الإشكالية يعني مطروحة بحدة، والحكومة ضروري أن تعطينا برنامج محدد في الزمان من أجل حل هذا المشكل، لأنه يعتبر جزء من الحل ديال المشكل الاجتماعي وديال الاستقرار ديال الأسر، وما يمكناش نتصورو سياسة المدينة بدون يعني أخذ بعين الاعتبار المشكل ديال التسوية القانونية لوضعية العقار.

إضافة إلى ذلك السيد الوزير، نلاحظو بأنه مجموعة من المؤسسات التابعة للوزارة ديالكم لا زالت تقيم مشاريع على أراضي، هاد الشي كان، ربما دبا ما بقاش، ولكن كاين مشاريع ديال المؤسسات التابعة لوزارتكم اللي أقامت مشاريع فوق أراضي فيها مشاكل ديال التحفيظ. إذن حنا كدولة نحترم نفسها ما خصناش نرجعو لواحد الوضع لا قانوني، وما يمكنش اليوم نطلبو من المواطنين والمواطنات باش يحترموا القانون إيلا ما احترمتموش الدولة. كنتفقو معا السيد الوزير بأنه ضرورة الانكباب على هاد المشكل هذا، يعني خلق ولو لجنة على الصعيد المركزي أو الجهوي من أجل الانكباب وإحصاء جميع الحالات، اللي هي موجودة بكثرة في المغرب، ونتمناو إن شاء الله باش تلقوا الحلول المناسبة، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد النائب المحترم. السيد الوزير، نعم.

السيد نبيل بنعبد الله، وزير السكنى والتعمير وسياسة

المدينة:

واليوم، المقاربة المعتمدة هو السعي إلى حل هذه الإشكاليات الكبيرة المطروحة، أساسا من خلال ما تسعى إليه الوزارة، ووزارة الاقتصاد والمالية كذلك، مديرية الأملاك المخزنية، من خلال تفويت تدبير هذا الملف إلى مؤسسة العمران، بحيث أن مؤسسة العمران استطعت الآن أنها تحل المشاكل التي تعود إلى عشر سنوات، عشرين سنة، و25 سنة في كثير من الأحيان.

وعلى هذا الأساس، يمكن لي نقول لكم بأنه من خلال هاد المقاربة هذه تمكنا أننا نستصدرو 114 ألف رسم عقاري، وصفينا الوضعية ديال 3584 هكتار، باش تشوفوا الحجم د الموضوع، وباقي أماننا إشكاليات أخرى مطروحة. فبالنسبة للبرامج السكنية التي صدرت في شأنها القرارات الوزارية المشتركة، أي السكنى والاقتصاد والمالية، يعني اللي كيكون فيها دورية مشتركة، بلغ ما يزيد عن 90 ألف بقعة، منها 210 ديال التجزئات تمت التسوية ديال وضعيتها القانونية.

سواصل في هذا الاتجاه، والآن هناك مجهودات مبدولة من قبل مؤسسة العمران دائما والشركات المتفرعة عنها المختلفة الأربعة عشر بالنسبة للبرامج التي تضطلع بها، لتوفير الرسوم العقارية ل 45 ألف رسم عقاري سنة 2012، العمل الآن على 45 ألف رسم عقاري.

التدابير المستقبلية هي مواصلة هاد الشي، لكن بالأساس بالنسبة للتدخل العمومي، عدم استغلال أراضي اللي الوضعية العقارية ديالها ما مصفياش، أي من الآن فصاعدا ما نعملوش، ولو أن في بعض المرات كيكون استعجال، ما نعملو إلا في إطار أراضي اللي الوضع العقاري ديالها يكون سليم، وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. التعقيب للسيد النائب المحترم.

النائب السيد محمد اشرورو:



السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، ونشكركم على حسن المساهمة ديالكم في هاد الجلسة. بهذا نكون قد استوفينا الأسئلة المدرجة، نشكركم على حسن تعاونكم، ورفقت الجلسة.

في بضع كلمات فقط لأؤكد أنني متفق معكم تماما، لأنه في بعض الحالات هناك أوضاع مأساوية حقيقة ديال الناس اللي تبنى السكن ديالهم وباقي منذ سنوات ما حصولي على الرسم العقاري. لذلك هاد الأمر يتطلب الآن مقارنة حازمة، اللي كتجعل أنه نحاولو نعالجو ما تبقى، ولكن القرار اللي اتخذه مع مؤسسة العمران في ظل الحكومة الحالية هو أنه ما ينطلق حتى شي مشروع جديد اللي كتشرف عليه الدولة إلا إيلا كان الوضع العقاري ديالو مصفي وسليم، لأن هاد الأمر هذا من غير المقبول أننا نشرعو في الأمور بهذه الطريقة والوضعية العقارية غير سليمة. شكرا لكم.